

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة



كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية

قسم: العلوم الإنسانية

قضاة الأندلس من خلال كتاب المرقبة العليا والقضاء والفتيا للنباهي المالقي (ت792هـ/1390م)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ الغرب الإسلامي في العصر الوسيط

إشراف الأستاذ:

إعداد الطالبة:

د. فريد فوغالية

— إيمان فروم

لجنة المناقشة

أعضاء اللجنة	الرتبة العلمية	الصفة	الجامعة
د. محمد قويسم	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
د. فريد فوغالية	أستاذ محاضر - أ -	مشرفا ومقررا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
د. فاطمة الزهراء جدو	أستاذ محاضر - ب -	عضوا مناقشا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

السنة الجامعية: 1445-1446هـ/2024-2025م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله

الشكر والتقدير

بداية أشكر الله تعالى على فضله حيث أتاح لي إنجاز هذا العمل فله الحمد أولا وأخيرا.
ثم أشكر أولئك الأخيار الذين مدوا لي يد المساعدة، وفي مقدمتهم الأستاذ المشرف على
مذكرتي الدكتور " فريد فوغالية" الذي لم ييخل بمساعدته لي في إنجازها، فقد كان لي نعم
الناصح والمرشد المعين، فله من الله الأجر، ومني كل التقدير والاحترام .

الإهداء

" وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين "

الحمد لله على لذة الإنجاز والحمد لله عند البدء والختام

وبكل حب أهدي ثمرة تخرجي ونجاحي

إلى من كانت لي وطنًا، وسكنًا، وأمانًا، إلى من سهرت لتسعدني، وضحت لترينني، ودعت
الله لي في الغيب دوماً إلى أمي الحبيبة حفظك الله ورزقك الشفاء التام والعافية الدائمة
إلى من علمني معنى القوة و الصبر، إلى من كان سنداً وملاذاً في كل حين إلى أبي العزيز.
إلى إخوتي وأخواتي، أتم الأمان الذي يحتويني، والظهر الذي لا يميل، شكراً لوجودكم الذي
يصنع الفرق دائماً

وإلى أولادهم وبناتهم، زينة الحياة وأمل المستقبل جعلهم الله من الصالحين والصالحات
إلى صديقاتي الغاليات، رفيقات الدرب، من شاركني اللحظات الصعبة والجميلة، أهدي
ثمرة هذا الجهد المتواضع، عرفانا بالجميل، ووفاء للمحبة التي لا تقدر بثمن .

إيمان

مقدمة

يعد القضاء ركيزة أساسية في بناء المجتمعات الإسلامية، إذ ارتبط بتحقيق العدالة وتنظيم شؤون الناس وفقا لأحكام الشريعة، وقد أولت الدول الإسلامية منذ صدر الإسلام، عناية خاصة بهذه المؤسسة، وحرصت على اختيار القضاة من أهل العلم والورع، ومن اشتهروا بالنزاهة والاستقامة، وذلك حرصا على هيبة القضاء وثقة الناس في أحكامه.

وفي السياق الأندلسي اكتسب القضاء أهمية خاصة نظرا لتعدد المذاهب وتشعب الحياة الاجتماعية والسياسية، فقد كان المجتمع في أمس الحاجة إلى من يحفظ النظام ويفصل في النزاعات وفق أحكام الشريعة، كما ساهم القضاة في الحفاظ على الاستقرار، لذلك حظي القضاء باهتمام كبير، واختير القضاة بعناية، ولفهم طبيعة القضاء في الأندلس، لابد من العودة إلى المصادر التاريخية التي وثقت أخبار القضاة وسيرهم، ومن ابرز هذه المصادر كتاب "المراقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا" للقاضي النباهي، الذي يعد من أهم المؤلفات التي اعتنت بجمع تراجم القضاة في الأندلس، والذي يعتبر مصدرا غنيا بأسماء القضاة، وأصولهم والشروط المعتمدة في توليتهم لهذا المنصب الحساس.

الدوافع والأسباب

ما دفعنا إلى اختيار هذا الموضوع هو الرغبة في تسليط الضوء على فئة لطالما كان لها دورا حاسما في مسار الدولة والمجتمع الأندلسي هي فئة القضاة، وذلك من خلال كتاب غني بالمادة التاريخية التراجمية والفقهية، والذي لم ينل حقه من الدراسة والتمحيص في العديد من الجوانب المنهجية والتاريخية .

أما أسباب اختيار كتاب المراقبة العليا فيعود إلى مكانة مؤلفه العلمية وإلى طبيعة الكتاب التوثيقية التي تجعل منه سجلا قضائيا، حافلا بتراجم القضاة وسيرهم إضافة إلى أسلوب النباهي المتوازن الذي يجمع بين النقد والتوثيق وبين سرد التراجم وتحليل المعايير .

أهمية الموضوع

تكمن أهمية هذا الموضوع الموسوم بقضاة الأندلس من خلال كتاب المراقبة العليا للنباهي في كونه يسعى إلى تقديم قراءة تاريخية معمقة لمكانة القاضي في المجتمع الأندلسي لا من حيث وظيفته القضائية فحسب، بل أيضا من حيث موقعه الاجتماعي والعلمي، فقد شكل القاضي في الأندلس

شخصية محورية، جمعت بين سلطة الحكم ومكانة الفقيه والمصلح، مما جعل منه عنصرا فعالا لتوجيه المجتمع وضبط سلوكه .

الدراسات السابقة

ومن الدراسات السابقة التي اهتمت بموضوع قضاة الأندلس، فقد اعتمدت في دراسة هذا الموضوع على مقالات منشورة في مجلات علمية بعنوان القضاء في المغرب الإسلامي بين القرنين الثالث والثامن هجري (9-14م) لفتاح مزردى جامعة البليدة والذي تناول فيه مكانة القاضي ومؤسسات النظم القضائية في الإسلام من الشرطة والحسبة وغير ذلك ومقال خطة القضاء في الأندلس من خلال علم الوثائق والأحكام لنور الدين بركاتك جامعة معسكر والذي عالج فيه كيفية سير القضاء في الأندلس وتنحية القضاة وعزلهم ، كما اعتمدت على مقال العلوم العقلية والعقلية بالأندلس لسبقاقي مسعودة وصاحبي سامي والذي أفادني في العلوم التي تفوق فيها قضاة الأندلس.

الإشكالية

ويعالج موضوع البحث إشكالية رئيسية تتمحور حول: منهجية النباهي في تناوله لقضاة الأندلس ومنه لتاريخ القضاء عموما في الأندلس من خلال كتابه المرقبة العليا

وتتفرع عن هذه الإشكالية عدة تساؤلات منها:

- 1- ما مدى تنوع الأصول الإثنية والجغرافية لقضاة الأندلس؟ .
- 2- كيف تصف تراجم النباهي علاقة القاضي بالسلطة السياسية وما حدود الاستقلالية القضائية في السياق الأندلسي؟.
- 3- ما طبيعة المهام والأدوار التي ارتبطت بالقضاة خارج نطاق وظيفتهم القضائية ؟ .

المنهج المعتمد

للإجابة عن هذه التساؤلات تم الاعتماد على منهجين، اعتمدت في دراسة العلاقة بين القضاة والسلطة الحاكمة على المنهج التاريخي السردى، من خلال تتبع سياق تعيين القضاة وتوثيق الأحداث المرتبطة بعلاقتهم بالحكام .

كما وظفت المنهج الإحصائي في دراسة الانتماءات الإثنية والجغرافية للقضاة، ورصد مساراتهم العلمية من حيث الرحلات الخارجية والداخلية، بالإضافة إلى مهامهم وأدوارهم الإدارية والعلمية .

عرض الخطة

وقد سعت إلى توزيع المادة العلمية والمعلومات المتحصل عليها وفقا للخطة، التي اشتملت على ثلاث فصول فضلا عن المقدمة والخاتمة حيث تناولت فيها .

الفصل الأول: كان تحت عنوان النباهي المألقي ومصنفه المرقبة العليا يندرج تحته مبحثين، فالمبحث الأول تناولت ترجمة النباهي، مركزة على نسبه، مساره العلمي والوظيفي، رحلاته، شيوخه وتلاميذه ومؤلفاته، أما المبحث الثاني فخصص للتعريف بكتاب المرقبة العليا من حيث عنوانه، موضوعه، ومصادره المعتمدة والمنهج الذي سلكه المؤلف في ترتيب التراجم وتوثيقها .

أما مصنفات النباهي الأخرى فهي مصادر مفقودة أو مخطوط مما صعب علينا دراسة الأثر العلمي العام للنباهي مكتفية بدراسة كتاب المرقبة العليا فحسب.

الفصل الثاني: جاء بعنوان قضاة الأندلس يندرج تحته ثلاث مباحث، فالمبحث الأول خصص لدراسة الأصول الإثنية والجغرافية للقضاة، حيث بينت التراجم تنوع أصولهم بين بربر وعرب، إضافة إلى انتمائهم إلى مدن مختلفة داخل الأندلس، مما يعكس البنية الاجتماعية المتعددة التي ميزت المجتمع الأندلسي، أما المبحث الثاني يعالج المسارات العلمية التي سلكها القضاة سواء كانت رحلاتهم نحو المشرق والتي كانت أغلبها إلى مصر، الحجاز، الشام وبغداد أو نحو بلاد المغرب ، أو حتى تنقلاتهم داخل الأندلس نفسها والتي كانت أغلبها نحو غرناطة ومالقة، وهذه الرحلات كان لها دور كبير في تكوين القضاة، بينما تناولت في المبحث الثالث تنوع العلوم التي تميز فيها القضاة، حيث لم يقتصر

تميزهم في علم الفقه فقط بل امتد ليشمل الحديث و التفسير وغيرها من العلوم التي كانت تعد ركائز أساسية في تكوين القاضي.

الفصل الثالث: قمت بتسليط الضوء على طبيعة العلاقة التي ربطت القضاة بالسلطة الحاكمة في الأندلس حيث تم التطرق إلى ظروف تعيينهم حيث كان تعيينهم يتم عادة من قبل الخليفة وكذلك عزلهم كان من صلاحياته أيضا، وتناولت أيضا المهام والأدوار التي قام بها القاضي والتي لم تقتصر على الفصل في الخصومات و النزاعات فقط بل أسندت إليهم مهام متعددة داخل المجتمع الأندلسي من بينها الإمامة في الصلاة والفتوى، بالإضافة إلى أدوار أخرى مثل الوزارة والشرطة وغيرها.

وخاتمة وقائمة المصادر والمراجع .

تحليل المصادر و المراجع

لتدعيم الجوانب التاريخية والتحليلية في هذه الدراسة، اعتمدت على مجموعة من المصادر الأساسية التي وثقت أخبار القضاة ومكانتهم في الأندلس، كتب التراجم والسير نذكر منها:

كتاب "قضاة قرطبة" لمؤلفه أبي عبد الله محمد بن حارث الحشني (ت361هـ/971م)، يتميز هذا المصدر بكونه من أقدم المؤلفات التي وثقت السيرة القضائية في الأندلس وقد أفادني هذا المصدر في توثيق تراجم قضاة قرطبة خلال القرون الأولى، وساعدني في إبراز طبيعة العلاقة بين القاضي والسلطة .

ومنها أيضا كتاب " تاريخ علماء الأندلس " لمؤلفه ابن الفرضي (ت403هـ/1012م) الذي يعد من أهم كتب التراجم في الغرب الإسلامي، وقد أفادني في استكمال معطيات بعض التراجم والتعرف على مسارات القضاة العلمية ورحلاتهم، مما ساعد على فهم البنية العلمية التي شكلت القاضي الأندلسي.

كما رجعت إلى كتاب " جذوة المقتبس في أخبار علماء الأندلس " للإمام أبي عبد الله محمد فتوح الحميدي (488هـ/1095م) يتميز هذا الكتاب باعتماده على المشافهة والرواية المباشرة، حيث جمع فيه الحميدي تراجم عدد كبير من العلماء الذين عاصروهم مرتباً إياهم حسب الطبقات وقد أفادني هذا الكتاب في توثيق تراجم بعض القضاة الأوائل ومعرفة أصولهم الجغرافية ورحلاتهم وشيوخهم وتكوينهم الفقهي.

واعتمدت أيضا على كتاب " ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك " للإمام القاضي عياض اليعربي (ت544هـ/1149م) وهو من المصادر الأساسية في تراجم علماء المالكية في الغرب الإسلامي، كما أفادني في التعرف على الأصول الإثنية لبعض القضاة إلى جانب تتبع طبيعة علاقتهم بالسلطة الحاكمة من حيث التعيين والعزل، كما وفر لي هذا المصدر معطيات مهمة حول الخلفيات العلمية والفقهية لهؤلاء القضاة.

كما اعتمدت أيضا على كتاب " بغية الملتبس في تاريخ رجال أهل الأندلس " لمؤلفه أبو عبد الله محمد بن يحيى الضبي (ت599هـ/1203م) ويعد من أقدم وأهم مصادر التراجم الأندلسية جمع فيه مؤلفه سير عدد كبير من علماء وأعيان الأندلس، كما ساعدني في تتبع أصولهم الجغرافية وتكوينهم العلمي وشيوخهم.

كما استفدت من كتاب " الإحاطة في أخبار غرناطة " لابن الخطيب (ت776هـ/1374م) وهو مصدر غني من حيث المادة التاريخية والسير الذاتية خاصة في ما يتعلق بالقضاة الذين عاشوا في الفترة الأخيرة من تاريخ الأندلس، حيث وفر معطيات دقيقة حول أصول القضاة الإثنية والجغرافية ومساراتهم العلمية وشيوخهم وتخصصاتهم العلمية.

واعتمدت أيضا على كتاب " الديباج المذهب " للإمام ابن فرحون المالكي (ت799هـ/1396م) وهو من أبرز المؤلفات التي أرخت لأعلام المذهب المالكي حيث يركز على علماء المذهب وتوثيقه لسيرهم العلمية، وقد استفدت منه في تتبع سير القضاة العلمية وشيوخهم.

2_ مصادر التاريخ السياسي:

_ كتاب أعمال الأعلام في من بويغ قبل الإحتلام من ملوك الإسلام لابن الخطيب، إذ يتناول فيه تراجم الخلفاء والأمراء وملوك الدول الإسلامية، ورصد الأوضاع السياسية التي كانت تحيط بهم، وقد أفادني في التعريف بعدد من القضاة الذين كانت لهم مكانة بارزة في الأندلس، مثل القاضي حمدين بن حمدين

_ كتاب البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب لابن عذارى (كان حيا 712هـ) حيث يعتبر من المصادر الإخبارية التي لا يمكن الاستغناء عنها في دراسة تاريخ المغرب والأندلس خلال العصر

الوسيط، حيث ساعدني في التعرف على بعض الشخصيات القضائية البارزة، لمعرفة أصولهم الجغرافية وغيرها من المعلومات .

3_مصادر الجغرافيا:

_ كتاب نزهة المشتاق في إختراق الأفاق لمحمد بن مُحمَّد بن عبد الله الإدريسي (ت560هـ/1165م)، اعتمدت عليه في التعريف بالمدن الأندلسية من حيث موقعها الجغرافي

_ كتاب معجم البلدان لياقوت الحموي (ت626هـ/1229م)، والذي يعد مصدرا هاما في الجغرافيا واعتمدت عليه أيضا في التعريف بمدن وحواضر الأندلس.

أما بالنسبة للمراجع فأغلبها كانت مقالات، إلا أنني إعتمدت على بعض المراجع ومنها تاريخ القضاء في الأندلس من الفتح الإسلامي إلى نهاية القرن الخامس الهجري، لمحمد عبد الوهاب خلاف وتاريخ القضاء في الإسلام لمحمد الزحيلي.

الصعوبات

وكل بحث لا يخلو من الصعوبات واجهتني مجموعة من الصعوبات أبرزها:

- قلة الدراسات الحديثة حول كتاب المرقبة العليا، إلى جانب صعوبة التحقق من بعض الأسماء التي وردت في مصادر أخرى، بالإضافة إلى الطابع المختصر أو الموجز لبعض تراجم القضاة، مما يصعب أحيانا استخلاص معطيات دقيقة عن خلفيات القضاة أو أدوارهم إضافة إلى تضارب بعض المعلومات مع المصادر الأخرى .

الفصل الأول:

النباهي المالقي ومصنفه المرقبة العليا

المبحث الأول : شخصية النباهي المالقي

المبحث الثاني : قراءة في كتاب المرقبة العليا

يعنى هذا الفصل بالتعريف بصاحب كتاب المرقبة العليا و ذلك من خلال تسليط الضوء حول نسبه و رحلاته ومسيرته العلمية ، كما يتناول الفصل دراسة شاملة لكتاب المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا من حيث المصادر التي اعتمد عليها المؤلف إضافة إلى منهجه وأهميته .

المبحث الأول : شخصية النباهي المالقي

هو علي بن مُجَّد بن عبد الله بن مُجَّد بن مُجَّد بن الحسن الجذامي المالقي ⁽¹⁾ ويعرف بالنباهي ⁽²⁾ ويشار إليه أيضا باسم "البُناهي"، حيث رجع بنشريعة في مقاله "البُناهي لا النباهي"، أن الاسم الصحيح هو "البُناهي"، مستندا في ذلك إلى مجموعة من الأدلة التي جمعها لتأكيد التسمية الحقيقية، وذكر أنه وجد مخطوطة غرناطية كتبت في مطلع القرن التاسع وجد فيها اسم الحسن البناهي، و شكلت النسبة هنا بضم الباء وتشديد النون ⁽³⁾، ومن الدلائل أيضا ذكر ابن الأحمر في ترجمته للقاضي أبي الحسن، ذكره باسم "البنّي" وهو اختصار يستمد من البُناهي "لا من النباهي" ⁽⁴⁾.

كما أشار ابن بشكوال، في ترجمته لأبي مُجَّد عبد الله ابن أحمد إلى أنه يعرف ب "البُناهي" ⁽⁵⁾، نسبة إلى "بنة"، والذي ذكرها ابن حيان على أنها حصن حصون بني حفصون ⁽⁶⁾ حيث ولد البناهي بمالقة ⁽⁷⁾، وكان ذلك عام ثلاثة عشر وسبعمائة ⁽⁸⁾ وبيته في مالقة معروف باسم بيت بني الحسن المالقيين

(1) _ أحمد بابا التنبكي (ت963هـ/1556م)، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، ط2، تح: عبد الحميد عبد الله الهرامة، دار الكاتب، ص 329.

(2) _ المقرئ أحمد بن مُجَّد (ت986هـ/1681)، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تح: اجان عباس، دار صادر، بيروت، د.ط، ج3، ص 385.

(3) _ شريعة مُجَّد. البناهي لا النباهي، مجلة أكاديمية المملكة المغربية، ع13، مطبعة المعارف الجديدة الرباط، 1998، ص 72-73.

(4) _ ابن الأحمر أبي الوليد إسماعيل (ت807هـ/1405م)، أعلام المغرب والأندلس، ط2، تح: مُجَّد رضوان الداية، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1407هـ/1987م، ص 170.

(5) _ ابن بشكوال (578 هـ)، الصلة، د.ط، تح: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، 1410 هـ، ج1، ص 274.

(6) _ ابن حيان القرطبي (ت377هـ)، المقتبس من أنباء أهل الأندلس، د.ط، تح: محمود علي مكّي، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، 1415هـ، ج5، ص 68.

(7) _ الزركلي خير الدين، الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، ج4، ص 178.

(8) _ المقرئ أحمد بن مُجَّد، أزهار الرياض في أخبار عياض، د.ط، تح: إبراهيم الأبياري، مطبعة لجنة التأليف والترجمة، القاهرة 1359هـ/1940م، ج2، ص 05.

، وهو أيضا بيت قضاء و علم وجلالة لم يزالوا يرثون ذلك كابر عن كابر⁽¹⁾، هذا الفاضل قريع بيت مجادة وجلالة، حسن الخط، قائم على تاريخ بلده، عف النشأة، طاهر الثوب، مؤثر للوقار والحشمة، خاطب الشيخوخة، مستعجل المشية ظاهر الحياء⁽²⁾ من أكابر المشهورين بغرناطة، ذوي الفصاحة والبلاغة والجلالة والإنصاف بالعلم والتفنن في العلوم النقلية والعقلية⁽³⁾.

والجدير بالذكر أن ابن الخطيب قد عرفه في الإحاطة أحسن تعريف وشرفه بجلاه أجمل تشريف⁽⁴⁾، ولم يكتف ابن الخطيب بالثناء على ابن بلده وصديقه ببلاط الحمراء ثناء كان أن يكون إثراء، بل روى نماذج إضافية من شعره ونثره الفني⁽⁵⁾، ولكن يظهر أن العلاقة التي كانت تربط هذين الصديقين لم تدم طويلا، وانقلبت إلى عداوة⁽⁶⁾ ويظهر ذلك عند تأليف ابن الخطيب لكتابه "أعمال الأعلام"، حيث ذكر النباهي باسم "الجعسوس"⁽⁷⁾ ووصفه بأقبح الصفات، حيث وصفه أنه أطروفة الدنيا وأضحوكتها شكلا وعلمًا وخلقا⁽⁸⁾، وفي كتاب آخر من مؤلفاته "الكتيبة الكامنة": خصص له ترجمة قاسية وذكره بأبشع الصفات، وكتب فيه أطروفة الزمن التي تجلى غرائبها عن الثمن، وقد شارد من قرود اليمن وغيرها من الصفات الذميمة⁽⁹⁾، وألف رسالة لذات الغرض سماها "خلع الرسن في وصف القاضي أبي الحسن"⁽¹⁰⁾.

(1) _ ابن الخطيب لسان الدين، الإحاطة في أخبار غرناطة، ط1، تح: محمد عبد الله عنان، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1395هـ/ 1975م، ج1، ص 465.

(2) _ المقرئ، نفح الطيب، ج6، ص 119_126.

(3) _ المقرئ، أزهار الرياض، ج2، ص 05.

(4) _ المقرئ، نفح الطيب، ج6، ص 119.

(5) _ النباهي، المرقبة العليا، مصدرة التحقيق، ص 02.

(6) _ الزركلي، مرجع سابق، ج4، ص 306.

(7) _ الجعسوس: هو اللئيم في طبعه و خلقه، و يقال أيضا انه يستخدم للدلالة عللا اللئيم القبيح، كما يوصف به الرجل إذا كان قصير القامة و ذميم الشكل. أنظر: ابن منظور أبي الفضل جمال الدين ابن منظور، لسان العرب، د.ط، نشر أدب الحوزة، إيران، 1405هـ/ 1989م، ص 39.

(8) _ ابن الخطيب لسان الدين، أعمال الأعلام في من بويغ قبل الاحتلام من ملوك الإسلام، ط2، تح: ليفي برونفيسال، دار المكشوف، بيروت، 1959، ج2، ص 78_80.

(9) _ ابن الخطيب، الكتيبة الكامنة في من لقيناه بالأندلس من شعراء المائة الثامنة، تح: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، 1983م، ص 146.

(10) _ المقرئ، نفح الطيب، ج3، ص 385.

أما بالنسبة للشيخوخ الذين درس على أيديهم أبي الحسن النباهي، فقد تتلمذ على يد جلة من العلماء والمشايع في بلده مالمقة و رندة⁽¹⁾، إذ أخذ عن الشيخ أبي بكر الطنجالي قريب أبيه والناظر عليه عليه بعده وكان من أهل الدراية والرواية، وعن الشيخ الفقيه أبي القاسم محمد الغساني شهر بابن الحفيد الأمين وقرأ عليه الفقه والقران⁽²⁾، وعن أبي محمد بن عبد الله بن أحمد التجيبي الموطأ والشفاء وأكثر الصحيحين، والقاضي العارف أبي القاسم بن سعيد الحميري، و الوزير أبي بكر بن الحكم، والقاضي أبي جعفر بن عبد الحق، وأبي القاسم البناء، وقرأ عن الفقيه الحاج أبي القاسم بن أحمد بن عمران الحضرمي بعض مختصر الحاجب و مختصر الجلاب، والحاج أبي عبد الله محمد بن علي الكوني الخطيب الساحلي⁽³⁾.

وتلا على الشيخ المقري أبي محمد بن أيوب وسمع عليه الكثير وهو آخر من حدث عن أبي بن الأحوص، وعلل الشيخ المقري أبي القاسم بن يحيى بن محمد بن درهم، وأخذ عن قريبه القاضي نسيج وحده أبي بكر عبد الله بن بكر الأشعري، ومن شيوخه أيضا الأستاذ أبو عمرو بن منظور، والأستاذ الحافظ المتكلم أبو عبد الله القطان والصوفي أبي الطاهر بن صفوان⁽⁴⁾، أما بالنسبة للشيخوخ الذين أخذ منهم في مدينة رندة، القاضي المتحدث المقيد أبي الحجاج يوسف المتشافري⁽⁵⁾، ولم يكتف النباهي بذلك بل رحل إلى بلاد المغرب فدرس بتلمسان على يد عمران أبا موسى المشدالي، والأخوين الإمامين أبا زيد وأبا موسى إبن الإمام، وبياجة أخذ عن العباس أحمد بن الرباعي، وأبا عبد الله بن هرون، وبتونس لقي قاضي الجماعة أبي عبد الله ابن عبد السلام، وأجاز فيه من أهل المشرق والمغرب عالم كثير. وكان لهذه الرحلات الأثر البالغ في تكوين شخصيته العلمية خاصة في مجال القضاء، إذ ولى القضاء بلمتاس ثم ببلش وعملها وكان مرتفع القدر والمقام و صاحب جهد دائم، بلغ الغاية والذروة في

(1) _ رندة : بالأندلس من مدن تاكونا وهي مدينة قديمة بها آثار كبيرة وهي على نهر ينسب إليها. أنظر : الحميري محمد بن عبد المنعم، الروض المعطار في خبر الأقطار، ط1، تح: إحسان عباس، مكتبة لبنان، بيروت، 1975م، ص269.

(2) _ ابن الخطيب، الإحاطة، ج4، ص89.

(3) _ أحمد بابا التنبكي، مصدر سابق، ص330.

(4) _ ابن الخطيب، الإحاطة، ج4، ص90.

(5) _ أحمد بابا التنبكي، مصدر سابق، ص330.

النزاهة⁽¹⁾. وولى قضاء الجماعة بغرناطة⁽²⁾ وخطابة جامع السلطان⁽³⁾ ثم نقل إلى النظر في أمور الحل والعقد بمالقة مضافة إليه الخطط النبيلة⁽⁴⁾، وولى أيضا القضاء في الدولة النصرية في عهد أبو الوليد ابن نصر⁽⁵⁾، وقد ذكره التنبكي أنه قدم رسولا بفاس عام سبعة وستين وسبعمائة ثم عام ثمانية وثمانين⁽⁶⁾.

إلى جانب هذه الخطط كانت له مجموعة من المؤلفات أهمها وأشهرها كتاب المرقبة العليا والذي نخصه بهذه الدراسة، وذكر بعدة أسماء في المصادر التي ترجمت لأبي الحسن، حيث سماه "ناشره تاريخ قضاة الأندلس"⁽⁷⁾، وذكره المقرئ باسم "المرقبة العليا في مسائل القضاء و الفتيا" في جزأين وقد ذكره في الجزء الأول منه أخبار سلفه⁽⁸⁾، وكذلك نجد من مؤلفاته "شرح المقامة النخلية" وهو حوار بين نخلة و شجرة تين⁽⁹⁾، إضافة إلى بحث في مسألة الدعاء بعد الصلاة رام فيه الرد على الشيخ الإمام أبي إسحاق إسحاق الشاطبي⁽¹⁰⁾ وأيضاً كتاب خص به ذكر تاريخ الدولة النصرية الغرناطية عنوانه "نزهة البصائر والأبصار"⁽¹¹⁾، إلى جانب هذا كان النباهي ناثراً شاعراً حيث لديه العديد من القصائد الشعرية منها شعر في مدح السلطان⁽¹²⁾.

أما فيما يخص وفاته فبالرغم من المكانة التي حظي بها في عصره إلا أن المصادر التي ترجمت لأبي الحسن غفلت عن ذكر هذا التاريخ، على غرار صاحب نيل الابتهاج ذكر أنه كان حياً عام اثنين وتسعين أي أنه توفي بعد عام 792 هـ / 1390 م.⁽¹³⁾

(1) _المقرئ، نفح الطيب، ج6، ص 119_123.

(2) _ أحمد بابا التنبكي، مصدر سابق، ص 330.

(3) _ ابن الخطيب، الإحاطة، ج4، ص 89.

(4) _ المقرئ، نفح الطيب، ج3، ص 385.

(5) _ ابن الخطيب لسان الدين، اللوحة البدرية في الدولة النصرية، تح: محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية ومكبتها، القاهرة 1347هـ، ص 118.

(6) _ أحمد بابا التنبكي، مصدر سابق، ص 330.

(7) _ الزركلي، مرجع سابق، ص 306.

(8) _ المقرئ، أزهار الرياض، ص 07.

(9) _ النباهي، المرقبة العليا، مقدمة التحقيق، ص 02.

(10) _ المقرئ، أزهار الرياض، ص 07.

(11) _ النباهي، المرقبة العليا، ص 02.

(12) _ أنظر: ابن الخطيب، الإحاطة، ج4، ص 90-94.

(13) _ أحمد بابا التنبكي، مصدر سابق، ص 330.

المبحث الثاني : قراءة في كتاب المرقبة العليا

يعد كتاب المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا، من أهم كتب النباهي والذي اشتهر به بالرغم من تأليفه مجموعة من المؤلفات، إذ عرف الكتاب بعدة تسميات في المصادر التي ترجمت لمؤلفه، حيث ذكره صاحب نيل الإبتهاج باسم المرقاة العليا في مسائل القضاء والفتيا،⁽¹⁾ وقد ذكره المقرئ باسم المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا،⁽²⁾ أما ناشره فذكره باسم تاريخ قضاة الأندلس⁽³⁾، وفيما يخص تاريخ تأليفه فلم يذكر النباهي في المرقبة العليا تاريخ بدء الكتابة فيه، أما بالنسبة للطبعة الحالية للكتاب فكانت من تحقيق لجنة إحياء التراث العربي إدارة الآفاق الجديدة 1403 هـ _ 1983 م بيروت.

يتكون هذا الكتاب من 258 صفحة أما فيما يخص الدوافع والأسباب التي دفعت بالنباهي لتأليف هذا الكتاب فقد لخصها في مقدمة الكتاب أنه أراد رسم نبذة من الكلام في خطة القضاء، وسير بعض من سلف من القضاة أو بلغ رتبة الاجتهاد⁽⁴⁾، وأيضا أراد توضيح شروط تولي القضاء، وأيضا الاتعاظ والاعتبار من سير الماضين وجهودهم وهو هدف نبيل وغاية شريفة من أسس التاريخ⁽⁵⁾، وقد قسم النباهي مؤلفه هذا إلى أربعة أبواب حسب ما ذكره في مقدمته إلا أن في الكتاب وجد بابين فقط.

الباب الأول : والذي جاء بعنوان في القضاء وما ضارعه، حيث يفتح النباهي بابه هذا بالتعريف اللغوي للقضاء معتبر إياه وظيفة شرعية تمارس باسم السلطة السياسية، حيث اعتبرها أشرف خطه في الدنيا بعد الخلافة، ويوضح أيضا الشروط الواجب توافرها في القاضي والتي لا يصلح القضاء إلا بها، وأهم خصلتين هما العلم والورع أي أنه في ظل الواقع الذي كان يراه حيث قلا توفر هذه الصفات في مجتمعه مع بعض، يدعو إلى تقديم من جمع هؤلاء أولى بالقضاء وهنا ينقل النباهي عن ابن مسعود وينتقدوا فكرة أن العلم الحقيقي هو مجرد كثرة الحفظ والروايات، أو يرى كذلك لا يتولى القضاء إلا من

(1) _التبكي، مصدر سابق، ص 329.

(2) _ المقرئ، أزهار الرياض، مصدر سابق، ص 07.

(3) _ الزركلي، مرجع سابق، ص 306.

(4) _ النباهي، مصدر سابق، ص 01.

(5) _ النباهي، مصدر سابق، ص 177-178.

كان ذكيا فطنا وفقهه وذو شخصيه قويه لا يضعف أمام الناس، ويرى أيضا أن القضاء لا ينظر إليه كوظيفة فقط بل كأمانه دينيه وأخلاقيه لا يؤتمن عليها إلا من جمع بين الكفاءة العلمية والنضج النفسي والروحي، وإن كان الشخص يتأثر بهواه يمتنع عن تولي القضاء لذلك لا يجوز أن يتولاه إلا من غلب الجانب الشرعي في نفسه، وأيضا بين أن القضاء رغم خطورته إلا أنه أشرف المنازل عند الله إذا تولاه العادل، وأن الله يعين القاضي ما دام متمسكا بالعدل⁽¹⁾.

وبين النباهي أن القضاء لا يمنح إلا لمن اجتمعت شروط الصحة العقلية والدينية والجسدية، وذكر بجانبهم صفات كماله تزيد من عدله⁽²⁾، ويذكر أن للقضاة والحكام ست خطط تستند إليهم " قاضي الجماعة، الشرطة الوسطى، الشرطة الصغرى، صاحب مظالم، صاحب الرد " ⁽³⁾، وبين أيضا المهام المفروضة على القاضي في المجتمع الإسلامي، كما فصلها علي بن يحيى موضحا أن وظيفة القاضي لا تقتصر على الحكم بين الناس فقط وأبرز أيضا مسؤولية القاضي في الإسلام⁽⁴⁾ وذكر أيضا القضاة الذين عرض عليهم القضاء فأبوا قبوله ومن الفقهاء من الأندلس نجد أمثال إبراهيم بن محمد بن بار، أما من أهل سرقسطة قاسم بن ثابت بن عبد العزيز الفهري⁽⁵⁾، وأشار أيضا إلى من عرض عليهم القضاء في عصره وامتنعوا من قبوله، وتحدث أيضا على من عرض عليهم القضاء في إفريقية فامتنعوا منه أمثال أبو ميسره أحمد بن نزار⁽⁶⁾، ومن هذا بين النباهي أن القضاء كان ينظر إليه كأمانه ومسؤولية، مما جعل جعل الكثير من الناس الفقهاء يفرون منه ولا يقبلون توليهم له⁽⁷⁾.

أما الباب الثاني من هذا الكتاب الذي جاء بعنوان: في سير بعض القضاة ماضين وفقر من أنباء الأئمة المتقدمين، والذي يعتبر الجزء الأكبر من الكتاب والذي ابتدأ فيه النباهي بالقضاة الأوائل في الإسلام وكيف كان الخلفاء يعينون القضاة الأكفاء ويهتمون بشؤون الناس الاجتماعية حيث اختلف أمر بين المؤرخين حول من أول من استقضى في الإسلام بين معاوية وعمر ابن الخطاب وزيد بن

(1) _ مصدر نفسه، ص 02.

(2) _ مصدر نفسه. ص 05.

(3) _ النباهي، مصدر سابق، 05-06.

(4) _ مصدر نفسه، ص 06-07.

(5) _ مصدر نفسه، ص 13.

(6) _ مصدر نفسه، ص 16.

(7) - مصدر نفسه، ص 21.

ثابت⁽¹⁾، كذلك تحدث عن تطور القضاء بعد الخلفاء الراشدين حتى جاء العباسيون، وأظهر كيف كان العلماء يرفضون تولي القضاء لأنهم كانوا يخافون من مسؤوليته⁽²⁾.

وتناول النباهي أيضا مسألة القيام للرجال ناقلًا عن الكثير من الأعلام من بينهم الوليد ابن رشد وعن الرسول ﷺ، وبين أن القيام يكون مكروها إذا صدر على وجه التعظيم الزائد⁽³⁾، لينتقل الحديث في هذا الباب لترجمه بعض قضاة المغرب والمشرق، حيث استهل ذلك بالقضاة الذين تولوا القضاء بإفريقية أمثال القاضي سحنون وعيسى بن مسكين وغيرهم⁽⁴⁾، ومن قضاة البلاد المشرقية ذكر القاضي القاضي أبي عمر محمد بن يوسف⁽⁵⁾.

ومن قضاة الأندلس الذين كان لهم النصيب الأكبر في هذا الكتاب فقد أعطى لهم ترجمة موسعة، إذ ركز على أصولهم الإثنية فمنهم من كان شامي الأصل⁽⁶⁾، وهناك من كان أصله مغربي⁽⁷⁾، ومنهم من عرقه أندلسي⁽⁸⁾، إلى جانب الأصول الإثنية ذكر أيضا رحلاتهم العلمية والشيخوخ الذين تتلمذوا على أيديهم وأهم العلوم التي برزوا فيها، ومن بين أهمها كما ذكرها النباهي "الفقه والحديث"⁽⁹⁾ والحديث⁽⁹⁾ و"الفنون الادبية"⁽¹⁰⁾، ويصف كذلك الصفات التي تحلى بها القاضي الأندلسي من زهد وتواضع، وأغلبهم تحلوا بحسن السيرة ومن بين القضاة الذين تحلوا بهذه الصفة: محمد بن السليم حيث ذكر النباهي أن الناس عمدت سيرته ولم يعبه منهم غائب⁽¹¹⁾.

(1) - مصدر نفسه، ص22.

(2) - مصدر نفسه، ص24.

(3) - مصدر نفسه، ص27.

(4) - النباهي، مصدر سابق، ص28، 30.

(5) - مصدر نفسه، ص36، 42.

(6) - مصدر نفسه، ص42.

(7) - مصدر نفسه، ص101.

(8) - مصدر نفسه، ص167.

(9) - مصدر نفسه، ص77.

(10) - مصدر نفسه، ص170.

(11) - مصدر نفسه، ص76.

كما أشار أيضا للقضايا التي حكم وأفتى فيها القضاة كالقضية التي أفتى فيها الفرج بن كنانة⁽¹⁾، وأشار أيضا إلى كيفية تعيينهم في القضاء سواء بأمر من الخلفاء والأمراء⁽²⁾، وبرز أيضا مختلف المناصب التي تولوها على غرار القضاء وأبرزها الشورى⁽³⁾ وغيرهم من الخطط، وذكر أيضا في ترجمته لبعض القضاة تواريخ توليهم القضاء ومدة حكمهم وتواريخ عزلهم وأحيانا يذكر سبب عزله أو سبب وفاته .

وينتقل للحديث في مسألة القضاء حيث عالج العديد من المسائل منها إذا كتب قاض إلى قاض لكتاب فيه أمر من الأفضية⁽⁴⁾، وأيضاً إذا كتب قاض بما ثبت عنده ثم مات الكاتب قبل أن يصل الكتاب إلى المكتوب إليه⁽⁵⁾، ومسألة خطاب القاضي في غير عمالته وإنهاؤه ما ثبتت عنده إلى غيره⁽⁶⁾ وغيرها من المسائل.

وفيما يخص المصادر التي اعتمدها النباهي في نقل الأخبار فهي عديدة ومتنوعة، منها المصادر التاريخية المكتوبة والمصادر الشفوية إلى جانب هذا كان شاهداً على بعض الأخبار، ومن بين أهم المصادر التاريخية المكتوبة التي اعتمد عليها بشكل كبير نجد : كتاب ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك للقاضي عياض اليحصبي (ت 544 هـ): وهو من المصادر الرئيسة التي اعتمد عليها النباهي من خلال اقتباسه المباشر، حيث نقل عنه الكثير من التراجم وقد تنوعت أساليب نقله من هذا الكتاب فأحيانا يذكر "ونقلت أيضا من خط أبي الفضل"⁽⁷⁾، "وقد ذكره في مداركه"⁽⁸⁾، "قال عياض"⁽⁹⁾، "وفي تقريب المسالك في معرفة مذهب مالك قال عياض بن موسى"⁽¹⁰⁾، وأيضاً يذكره "بترتيب المدارك للقاضي عياض"⁽¹¹⁾ .

(1) - مصدر نفسه، ص 53-54.

(2) - مصدر نفسه، ص 90.

(3) - مصدر نفسه، ص 88.

(4) - النباهي، مصدر سابق، ص 169.

— مصدر نفسه، ص 182.⁽⁵⁾

— مصدر نفسه، ص 186.⁽⁶⁾

— مصدر نفسه، ص 32.⁽⁷⁾

— مصدر نفسه، ص 37.⁽⁸⁾

— مصدر نفسه، ص 07.⁽⁹⁾

— مصدر نفسه، ص 27.⁽¹⁰⁾

— مصدر نفسه، ص 15.⁽¹¹⁾

واعتمد أيضا على أبو القاسم خلف بن عبد الملك ابن بشكوال : ونقل عنه ترجمة بعض قضاة الجماعة في قرطبة، و قد استخدم النباهي أساليب متنوعة في نقله عن ابن بشكوال نذكر منها: "ذكره ابن شكوال"⁽¹⁾، "ذكره خلف ابن عبد الملك ابن بشكوال في صلتة"⁽²⁾، "وذكره في صلتة"⁽³⁾، صلتة"⁽³⁾، "قال ابن بشكوال"⁽⁴⁾.

إضافة إلى ابن الزبير الذي يعد من أبرز المصادر التي اعتمد عليها النباهي في الكثير من المواضع، و تنوعت الطرق التي اعتمدها النباهي في اقتباسه عن ابن الزبير ومن بين هذه الطرق "ذكره ابن الزبير"⁽⁵⁾، "ذكره ابو جعفر ابن الزبير"⁽⁶⁾، "قال ابن الزبير"⁽⁷⁾، "قال الأستاذ أبو جعفر ابن الزبير وقد وقد سماه صلة"⁽⁸⁾، واعتمد أيضا على ابن الأبار(ت658 هـ) وقد صرح عنه في عدة مواضع وبشكل مطول، ولم يقتصر النباهي في أسلوب واحد في نقله عن ابن الأبار بل لجأ إلى تنوع أساليبه من بينها "ذكره ابن الأبار"⁽⁹⁾، "ذكره المحدث أبو عبد الله ابن الأبار"⁽¹⁰⁾، "وفي تكملة محدث أبي عبد الله بن محمد محمد ابن الأبار"⁽¹¹⁾.

كما اعتمد أبو الحسن على ابن حيان(ت469 هـ) في مواضع قليلة جدا ولم يصرح بالكتاب الذي نقل عنه حيث اقتصر بقوله: "وذكر ابن حيان"⁽¹²⁾، أو "قال ابن حيان"⁽¹³⁾، كما نقل أيضا عن أبو عبد الله محمد بن حارث الحشني(ت361 هـ) معظمها نقولات عن تراجم للقضاة المتقدمين، بعضها نقولات مطولة وبعضها قصيرة، ولم يكتف النباهي في نقله عن الحشني بأسلوب واحد فقد ذكره

— مصدر نفسه، ص 96، 103، 98⁽¹⁾

— النباهي، مصدر سابق، ص 100⁽²⁾

— مصدر نفسه، ص 101⁽³⁾

— مصدر نفسه، ص 92، 102⁽⁴⁾

— مصدر نفسه، ص 103 - 104⁽⁵⁾

— مصدر نفسه، ص 110، 126⁽⁶⁾

— مصدر نفسه، ص 111⁽⁷⁾

— مصدر نفسه، ص 118، 130⁽⁸⁾

— مصدر نفسه، ص 117⁽⁹⁾

— مصدر نفسه، ص 116⁽¹⁰⁾

— مصدر نفسه، ص 106⁽¹¹⁾

— مصدر نفسه، ص 40⁽¹²⁾

— مصدر نفسه، ص 88⁽¹³⁾

" من كتاب ابن الحارث" (1)، "قال ابن الحارث" (2)، اعتمد أيضا على أبي الوليد عبد الله بن مُجَدِّ بن يوسف ابن الفرضي وقد نقل عنه في ترجمة القاضي مُجَدِّ بن عبد الله بن أبي عيسى (3)، واعتمد أيضا على ابن عبد البر (4)، وابن عسك (5)، وإلى جانب المصادر التاريخية المكتوبة اعتمد النباهي أيضا على الرواية الشفوية و يظهر هذا من خلال نقله عن معاصريه أو شيوخه (6)، إذ استخدم عبارات للتعبير عن رواياته المباشرة مثل قوله: "سمعتة يقول" (7)، "ماحدثني به" (8)، "وذكرلي" (9)، "وحدثني" (10)، "سمعت عليه" (11)، "واخبرني" (12).

منهج النباهي في كتاب المرقبة العليا :

يعتبر كتاب المرقبة العليا للنباهي من أهم المصادر الأساسية لدراسة التاريخ الأندلسي، حيث اهتم النباهي بجمع الأخبار والتراجم لأشهر القضاة في المغرب والأندلس، مركزا على الأعلام ذات المذهب المالكي و هذا ما تبين من خلال ترجمته للقضاة المالكيين فقط الذين تميزوا بالعلم والورع وحسن السيرة، لذلك نجده أهمل العديد من القضاة الذين تقلدوا خطة القضاء بالأندلس بالرغم من أهميتهم وتحدث أغلب مصادر التراجم عنهم، إلا أنه أغفلهم ومن أهم هؤلاء القضاة "يخامر بن عثمان الشعباني" (13) "أحمد بن عثمان الغساني" (14) وغيرهم من القضاة، واستند النباهي في نقله للأخبار على مصادر

— مصدر نفسه، ص 14 (1)

— مصدر نفسه، ص 42. (2)

— النباهي، مصدر سابق، ص 59. (3)

— مصدر نفسه، ص 22، 44 (4)

— مصدر نفسه، ص 24، 101 (5)

— مصدر نفسه، ص 163 (6)

— مصدر نفسه، ص 102 (7)

— مصدر نفسه، ص 143 (8)

— مصدر نفسه، ص 149 (9)

— مصدر نفسه، ص 149، 162 (10)

— مصدر نفسه، ص 154 (11)

— مصدر نفسه، ص 162، 168. (12)

(13) — ابن الأبار أبي عبد الله مُجَدِّ بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي، الحلة السرياء، ط2، تح: حسين مؤنس، دار المعارف، القاهرة،

1995، ص 199، 203.

(14) — المراكشي ابن عبد الملك الأنصاري الأوسي، الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، تح: مُجَدِّ بن شريفة، دار الثقافة،

بيروت، (د.ت)، ص 94.

تاريخية مكتوبة، مشيراً إلى من نقل عنهم حيث يستخدم قال فلان أو ذكر فلان مثلاً: عند أخذه من ابن الحارث ذكر " قال ابن الحارث "(1) " ذكره ابن الزبير "(2)، وأيضاً اعتمد في نقله للأخبار على الرواية الشفوية على ما سمعه مباشرة من شيوخه وأيضاً من العلماء المعاصرين له (3)، ويتضح هذا الاعتماد من خلال عباراته المتكررة " سمعته يقول "(4) وغيرها من العبارات الدالة على اعتماده على الرواية الشفوية، كما كان أيضاً معاصراً لبعض الأحداث التي نقلها (5).

ولم يكتف النباهي بنقل المعلومات فقط بل مارس نوعاً من النقد لبعض الروايات التي نقلها وأبرز مثال عن هذا يظهر عند ترجمته لأبي بكر العربي المعافري، إذ ذكر أن ابن الزبير قال في روايته عن هذا الأخير أنه دفن في باب الجيسة، غير أن أبي الحسن مستنداً لروايات العلماء المائة الخامسة و أبرزهم القاضي عياض و أبو جعفر بن الباش، وإلى مشاهدته الشخصية لقبر ابن العربي صحح رواية ابن الزبير مؤكداً أن موضع دفنه الحقيقي هو باب المحروق من فاس فانتقده بقوله: " وهم من ابن الزبير وغلط "(6). وغلط "(6).

ويتخلل الكتاب استشهادات فقهية خاصة من المذهب المالكي (7)، ورتب النباهي تراجمه وفق التسلسل الزمني الكرونولوجي حيث بدأ بأوائل القضاة الذين تولوا القضاء في مراحل متقدمة أي في القرون الأولى إلى أن يصل إلى معاصريه في القرن الثامن. وحرص في ترجمته على ذكر أسماء القضاة، ونسبهم وشيوخهم، ومناصبهم و تواريخ التولية والعزل.

أهمية الكتاب :

تتجسد أهمية كتاب المرقبة العليا للنباهي كونه من أهم المصادر التاريخية، التي تقدم لنا تراجم مفصلة لقضاة الأندلس مسلطاً الضوء على نسبهم، وظائفهم، وسيرتهم العلمية، كما يبرز أيضاً البعد الأخلاقي والعلمي في تقييم القضاة، ما يوفر المعايير الأخلاقية والعلمية التي كانت تعتمد في اختيار

— النباهي، مصدر سابق، ص 42(1)

— مصدر نفسه، ص 126(2)

— مصدر نفسه، ص 163(3)

— مصدر نفسه، ص 102(4)

— مصدر نفسه، ص 156، 164، 170.(5)

— مصدر نفسه، ص 108.(6)

— مصدر نفسه، ص 102.(7)

القضاة ، يسهم في فهم الوضع الاجتماعي و الثقافي للنخبة العلمية في الأندلس، كما يتصف بأهمية علمية كبيرة كونه من الكتب القلائل التي خصصت لتراجم القضاة مما منحه طابع تخصيصاً نادراً في الكتابات التاريخية الأندلسية، إذ يبرز الكتاب المؤهلات العلمية للقضاة وصفاتهم الأخلاقية وكفاءتهم في توليهم خطة القضاء وأبرز أيضاً العلاقة التي كانت تربط بين القضاة والسلطة، ويكشف لنا أيضاً مدى ارتباط القضاة بالعلم، ويعد الكتاب مصدراً أساسياً لدراسة القضاء في تاريخ الغرب الإسلامي.

ومن ذلك يتضح لنا أن النباهي يعد من الأعلام البارزين في الأندلس، ويتبين هذا من خلال مسيرته العلمية ، و قد مثل كتابه المرقبة العليا مصدراً مهماً في دراسة سير القضاة، ومكانة القضاء في المجتمع الأندلسي .

الفصل الثاني:

قضاة الأندلس

المبحث الأول: الأصول الجغرافية والإثنية

المبحث الثاني: الرحلات العلمية

المبحث الثالث: الإنتاج المعرفي لقضاة الأندلس

تعد دراسة الأصول الجغرافية والإثنية ومسارات الرحلة العلمية مدخلا لفهم تكوين القضاة في الأندلس، وقد أسهم هذا التنوع إلى جانب الحركة العلمية النشطة في إنتاج مشهد معرفي غني ومتعدد المشارب.

المبحث الأول: الأصول الجغرافية والإثنية

أ. الأصول الجغرافية

القاضي	البلد	الأصل	المصادر
مهدي بن مسلم	- قرطبة		- النباهي، المرقبة العليا، ص42. - الخشني، قضاة قرطبة، ص38-43.
يحيى بن معمر	من أهل إشبيلية	الشام	- النباهي، مصدر سابق، ص44-45. - الحميدي، جذوة المقتبس، ص562. - ابن حيان، المقتبس، ص190-193. - القاضي عياض، ترتيب المدارك، ص145-149. - ابن الفرضي، تاريخ علماء الأندلس، ص897-898. - الضبي، بغية الملتبس، ص304.
الفرج بن كنانة	شدونة	- جند فلسطين	- النباهي، مصدر سابق، ص53-54. - ابن الفرضي، مصدر سابق، ص576.
معاوية بن صالح الحضرمي	إشبيلية	- حمص الشام	- النباهي، مصدر سابق، ص42. - ابن القوطية، افتتاح الأندلس، ص55.
عنتر بن فلاح	قرطبة		- النباهي، مصدر سابق، ص42.

			- ابن الأبار، التكملة، ص 466.
يحيى بن زيد التجيبي	قرطبة		- النباهي، مصدر سابق، ص 43. - ابن الخطيب، أعمال الأعلام، ص 11-07. - الخشني، مصدر سابق، ص 49-47.
المصعب بن عمران	قرطبة	- شامي الأصل	- النباهي، مصدر سابق، ص 47-45. - ابن الفرضي، مصدر سابق، ص 831.
مُحمَّد بن بشير المعافري	قرطبة	- من جند باجة - من عرب مصر	- النباهي، مصدر سابق، ص 52. - المقرئ، نفح الطيب، ص 143.
سعيد بن سليمان الغافقي.	- قرطبة	- من مدينة غافق	- النباهي، مصدر سابق، ص 54. - الخشني، مصدر سابق، ص 141-135.
معاذ بن عثمان الشعباني	من أهل جيان		- النباهي، مصدر سابق، ص 55. - الحميدي، مصدر سابق، ص 47. - الخشني، مصدر سابق، ص 138.
سليمان بن الأسود الغافقي	- من أهل ماردة	- مدينة غافق	- النباهي، مصدر سابق، ص 59-56. - الخشني، مصدر سابق، ص 9-55.
مُحمَّد بن عبد الله بن أبي عيسى	- قرطبة		- النباهي، مصدر سابق، ص 63-59.
اسلم بن عبد العزيز	- من لوشة فتية غرناطة		- النباهي، مصدر سابق، ص 63. - القاضي عياض، مصدر سابق، ص 200-194.

أحمد بن عبد الله بن أبي طالب	قرطبة		- النباهي، مصدر سابق، ص 63. - الحشني، مصدر سابق، ص 238. - ابن الفرضي، مصدر سابق، ص 80-81.
أحمد بن بقي بن مخلد	قرطبة	من أهل جيان	- النباهي، مصدر سابق، ص 63-65. - ابن فرحون، الدياج، ص 97.
منذر بن سعيد	من أهل قرطبة	كزنة	- النباهي، مصدر سابق، ص 66-75. - المقرئ، مصدر سابق، ص 16-22.
محمد بن السليم	قرطبة		- النباهي، مصدر سابق، ص 75-77.
محمد بن يقي بن زرب	قرطبة		- النباهي، مصدر سابق، ص 77-82. - ابن بشكوال، الصلة، ص 805-806.
الحسن بن عبد الله الجدامي قاضي رية	قرطبة	رية	- النباهي، مصدر سابق، ص 82-84.
ابن برطال	من أهل قرطبة		- النباهي، مصدر سابق، ص 84-6. - ابن الخطيب، مصدر سابق، ص 171-173. - ابن الفرضي، مصدر سابق، ص 792-795.
ابن ذكوان	قرطبة	جيان	- النباهي، مصدر سابق، ص 84-86. - الحميدي، مصدر سابق، ص 187-188. - القاضي عياض، مصدر سابق، ص 166-173.

ابن فطيس	قرطبة		- النباهي، مصدر سابق، ص 67-88. - الضبي، مصدر سابق، ص 85. - ابن بشكوال، مصدر سابق، ص 467-470.
يحيى بن وافد اللخمي	قرطبة		- النباهي، مصدر سابق، ص 88-89. - ابن بشكوال، مصدر سابق، ص 627.
مُحمَّد بن الحسن الجذامي النباهي قاضي مالقة	مالقة		- النباهي، مصدر سابق، ص 90-94. - ابن الأحمر، أعلام المغرب والأندلس، ص 170.
إسماعيل بن عباد	إشبيلية	جند حمص	- النباهي، مصدر سابق، ص 94. - ابن عذارى، مصدر سابق، ص 194. - ابن خلدون، مصدر سابق، ص 200.
أبي الوليد سليمان الباجي	باجة	بطليموس	- النباهي، مصدر سابق، ص 95. - ابن خلكان، وفيات الأعيان، ص 142-143. - الضبي، مصدر سابق، ص 385.
أبي الوليد يونس بن مغبت	قرطبة		- النباهي، مصدر سابق، ص 95-96.
أبي بكر مُحمَّد بن منظور	إشبيلية		- النباهي، مصدر سابق، ص 96. - ابن بشكوال، مصدر سابق، ص 802.
أبي الاصبع عيسى بن السهل	قرطبة	جيان	- النباهي، مصدر سابق، ص 97. - الضبي، مصدر سابق، ص 147.

موسى بن حماد	غرناطة		- ابن بشكوال، مصدر سابق، ص 625.
أبي الوليد محمد أحمد ابن رشد	قرطبة	قرطبة	- النباهي، مصدر سابق، ص 97. - ابن بشكوال، مصدر سابق، ص 589.
محمد بن سليمان الأنصاري المالقي	مالقة		- الذهبي، سير الأعلام النبلاء، ص 501-502. - النباهي، مصدر سابق، ص 98-99.
محمد بن عبد الله بن الحسن المالقي	مالقة		- النباهي، مصدر سابق، ص 100. - ابن بشكوال، مصدر سابق، ص 825.
أبي الفضل عياض اليحصبي	سبتة	بسطة	- النباهي، مصدر سابق، ص 101. - ابن الأبار، مصدر سابق، ص 57. - الضبي، مصدر سابق، ص 194.
أبي عبد الله محمد بن الحاج	قرطبة		- النباهي، مصدر سابق، ص 102. - السيوطي، بغية الوعاة، ص 8-9. - ابن القطان، نظم الجمان، ص 234.
أبي القاسم بن حمدين	قرطبة		- النباهي، مصدر سابق، ص 03. - المراكشي، الذيل، ص 384.
حمدين بن حمدين	قرطبة		- النباهي، مصدر سابق، ص 103-140. - ابن الخطيب، أعمال الأعلام، ص 252-254.

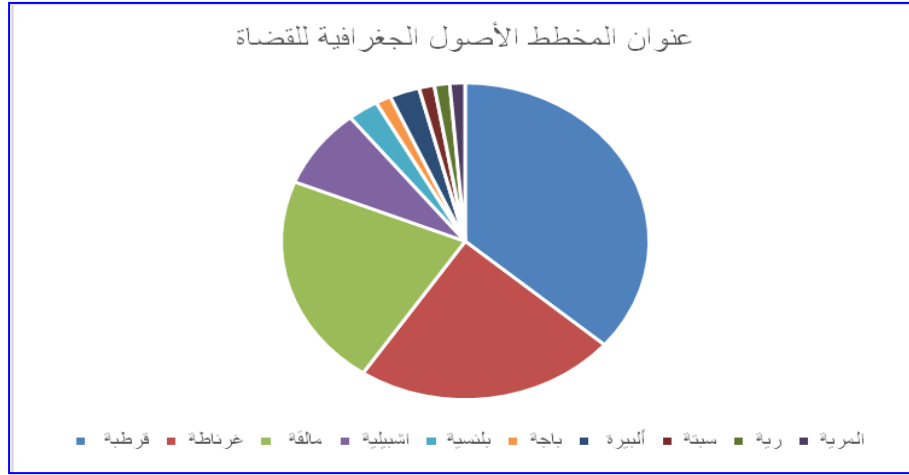
أبي مُحمَّد عبد الله الوحيددي	مالقة	- ابن الأبار، الحلة السرياء، ص 255-256.
أبي بكر بن العربي المعافري	إشبيلية	- النباهي، مصدر سابق، ص 104-105. - الضبي، مصدر سابق، ص 439. - ابن عسكر، أعلام مالقة، ص 221.
أبي المطرف عبد الرحمن الشعبي	مالقة	- النباهي، مصدر سابق، ص 107-105. - المقرئ، مصدر سابق، ص 25.
عبد الحق بن غالب بن عطية	غرناطة	- النباهي، مصدر سابق، ص 109. - ابن الخطيب، أوصاف الناس، ص 43-44.
مُحمَّد بن سمالك العاملي	مالقة	- النباهي، مصدر سابق، ص 109.
عبد المنعم بن فرس	غرناطة	- النباهي، مصدر سابق، ص 110.
الحسن بن هاني اللخمي	غرناطة	- النباهي، مصدر سابق، ص 110.
أبي بكر مُحمَّد بن أبي زمنين	البيرة	- النباهي، مصدر سابق، ص 111-110.
ابن رشد الحفيد	قرطبة	- النباهي، مصدر سابق، ص 111. - ابن فرحون، مصدر سابق، ص 378-379.
أبي مُحمَّد عبد الله بن حوط الله	مالقة	- النباهي، مصدر سابق، ص 112.

الأنصاري			- ابن فرحون، مصدر سابق، ص 231.
مُحَمَّد بن الحسن بن مُعَدَّ الحسن النباهي	مالقة		- النباهي، مصدر سابق، ص 112-115. - ابن الأحمر، أعلام المغرب والأندلس، ص 170. - ابن بشكوال، مصدر سابق، ص 225. - ابن فرحون، مصدر سابق، ص 173. - ابن الخطيب، مصدر سابق، ص 465-466.
مُحَمَّد بن حسن ابن صاحب الصلاة	- مالقة		- النباهي، مصدر سابق، ص 115-116.
أبي الخطاب أحمد بن واجب القيسي	بلنسية		- النباهي، مصدر سابق، ص 116. - المراكشي، مصدر سابق، ص 470-473. - ابن فرحون، مصدر سابق، ص 124-125.
إبراهيم بن أحمد الأنصاري الغرناطي	- غرناطة		- النباهي، مصدر سابق، ص 116-117.
أحمد بن يزيد بن بقي الأموي	- قرطبة		- النباهي، مصدر سابق، ص 117. - ابن فرحون، مصدر سابق، ص 145-146.
ربيع بن عبد الرحمن بن الأشعري	- قرطبة	- من صالحه رية.	- النباهي، مصدر سابق، ص 118.
أبي الربيع سليمان	- بلنسية		- النباهي، مصدر سابق، ص 119. - ابن الخطيب، مصدر سابق، ص 294-309.

			- ابن فرحون، مصدر سابق، ص 200-201.
أبي عبد الله بن عسكر	- مالقة		- النباهي، مصدر سابق، ص 123. - ابن عسكر، مصدر سابق، ص 18.
يحيى بن عبد الرحمن ربيع الأشعري	قرطبة		- النباهي، مصدر سابق، ص 24. - ابن فرحون، مصدر سابق، ص 435.
محمد بن غالب الانصاري	غرناطة		- النباهي، مصدر سابق، ص 124.
محمد بن أضحى الهمداني	- البيرة		- النباهي، مصدر سابق، ص 124-125. - أبي الأصبغ، الأعلام بنوازل الأحكام، ص 676-677. - الضبي، مصدر سابق، ص 332.
أبي القاسم عبد الرحمن ربيع الأشعري	- قرطبة		- النباهي، مصدر سابق، ص 125.
أبي بكر محمد الأشيرون	إشبيلية		- النباهي، مصدر سابق، ص 125-126.
غالب بن حسن بن سيد بونة	- غرناطة	- بونة	- النباهي، مصدر سابق، ص 126.
أحمد بن الحسن الجذامي	- رية		- النباهي، مصدر سابق، ص 126.
أبي علي بن الناظر	- غرناطة		- النباهي، مصدر سابق، ص 127.
الحسن بن الحسن الجذامي	مالقة		- النباهي، مصدر سابق، ص 128.
أبي تمام بن سيد بونة الخزاعي	غرناطة	- بونة	- النباهي، مصدر سابق، ص 136.

			- ابن الخطيب، مصدر سابق، ص 239-240.
مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن هشام			- النباهي، مصدر سابق، ص 137.
أبي جعفر أحمد بن فركون	غرناطة	- ألمرية	- النباهي، مصدر سابق، ص 138. - أحمد بابا التنبكي، ص 82-83. - ابن الخطيب، الكتب الكامنة، ص 102-103.
أبي بكر يحيى بن مسعود المحاربي	- غرناطة		- النباهي، مصدر سابق، ص 139-141.
مُحَمَّد بن يحيى بن بكر الأشعري	- مالقة		- النباهي، مصدر سابق، ص 141-147. - ابن الخطيب، الإحاطة، ص 106-108.
عثمان بن منظور	- مالقة	- إشبيلية	- النباهي، مصدر سابق، ص 147. - ابن بشكوال، مصدر سابق، ص 291-292.
أبي عبد الله مُحَمَّد بن عياش	- مالقة		- النباهي، مصدر سابق، ص 148.
أبي جعفر أحمد بن برطال	- قرطبة	- مالقة قرية بحارة	- النباهي، مصدر سابق، ص 148. - ابن الفرضي، مصدر سابق، ص 792-795.
أبي القاسم الخضر ابن أبي العافية	غرناطة		- النباهي، مصدر سابق، ص 149-152. - ابن الخطيب، مصدر سابق، ص 594-600.
أبي عبد الله بن حوط الأنصاري	غرناطة	مرسية	- النباهي، مصدر سابق، ص 52.
أبي بكر مُحَمَّد بن أحمد شيرين	غرناطة	إشبيلية	- النباهي، مصدر سابق، ص 153.

			- الضبي، مصدر سابق، ص131.
أبي بكر محمد بن عبيد الله بن منظور القيسي	مالقة	إشبيلية	- النباهي، مصدر سابق، ص154-155.
أبي عبد الله محمد الطنجالي	مالقة		- النباهي، مصدر سابق، ص155-160.
أي البركات المعروف أي الحاج البلفيقي	المرية		- النباهي، مصدر سابق، ص164-167. - المقري، أزهار الرياض، ص41. - أحمد بابا التنبكي، مصدر سابق، ص428-430. - ابن الخطيب، الإحاطة، ص102-106.
أبي القاسم بن سلمون	غرناطة		- النباهي، مصدر سابق، ص167-168. - ابن فرحون، مصدر سابق، ص306.
أبي القاسم الشريف الغرناطي	غرناطة	سبتة	- النباهي، مصدر سابق، ص171-177. - ابن الخطيب، مصدر سابق، ص129.



قراءة في المعطيات :

يظهر التوزيع الجغرافي للقضاة البالغ عددهم 81 قاضيا. هيمنة واضحة لمدينة قرطبة التي مثلت وحدها 30 قاضيا، أي ما يعادل 30% و 37%، وهذا ما يبين أن قرطبة عرفت عصرها الذهبي خلال العهد الأموي عندما أصبحت حاضرة دولة الإسلام بالأندلس، وتعاظمت مكانتها أين بلغت مستوى من الرخاء والازدهار⁽¹⁾.

وبعد سقوط قرطبة واستيلاء النصارى عليها سنة 633هـ لوحظ أن أصول أغلب القضاة أصبحت تنحدر من غرناطة أمثال: أسلم بن عبد العزيز، موسى بن حماد وغيرهم، ومالقة أمثال: محمد بن عبد الله بن الحسن المالقي، أبي بكر المعافري، أبي بكر محمد الأشيرون وغيرهم، أي من الجنوب الأندلسي، وهذا ما يدل على التحول الجغرافي للنخب القضائية نحو مدن غرناطة، وأيضا هناك أقلية من القضاة ينحدرون من أصول مختلفة من ناحية أمثال: أبي الوليد سليمان الباجي ومن بلسنية وماردة وسبتة ورية.

(1) - شهيرة علامي، عمران مدينة قرطبة خلال العصر الأموي، حوليات التاريخ والجغرافيا، ع2، مج10، المدرسة العليا للأساتذة، ص44.

ونلاحظ أيضا أنه ليس جميع القضاة الذين تولوا مختلف الوظائف القائية والدينية كالصلاة وغير ذلك، في المدن الأندلسية كانوا من أبناء تلك المدن أو مواليدها، بل أن من بينهم عددا من الوافدين القادمين من مدن أندلسية أخرى مثلا: أحمد بن بقي بن مخلد فاصله من أهل قرطبة إلا أنه أتى وافدا من جيان، وهناك من قدم من المشرق كمحمد بن بشير المعافري، أتى وافدا من مصر إلى قرطبة وأيضا من الشام كأمثال يحيى بن معمر ومن جند فلسطين كالفوج ابن كتانة، هذه المعطيات تؤكد وتبرز لنا أن القضاء في الأندلس، لم يكن مقتصرًا على أبناء البلد فقط، بل كان متاحا أيضا للأشخاص الوافدين من مختلف الأنحاء، مما يعكس قابلية المجتمع الأندلسي لاحتضان الكفاءات وتقدير العلم بغض النظر عن الأصل الجغرافي.

ب. الأصول الإثنية

المصدر	الأصول الإثنية			القاضي
	مجهول	بربري	عربي	
- النباهي، المرقبة العليا، ص 42. - الخشني، قضاة قرطبة، ص 38-43.			×	مهدي بن مسلم
- النباهي، مصدر سابق، ص 44-45. - الحميدي، جذوة المقتبس، ص 562. - ابن حيان، المقتبس، ص 190-193.			×	يحيى بن معمر
- النباهي، مصدر سابق، ص 53-54. - القاضي عياض، مصدر سابق، ص 144-145. - الخشني، مصدر سابق، ص 93-98.			×	الفرج بن كنانة
- النباهي، مصدر سابق، ص 42. - ابن القوطية، افتتاح الأندلس، ص 55.			×	معاوية بن صالح الحضرمي
- النباهي، مصدر سابق، ص 42. - ابن الأبار، التكملة، ص 466.	×			عنتر بن فلاح
- النباهي، مصدر سابق، ص 43. - ابن الفرضي، مصدر سابق، ص 895.			×	يحيى بن زيد التجيبي

- ابن الخطيب، أعمال الأعلام، ص 11-07.				
- النباهي، مصدر سابق، ص 47-45. - الحشني، مصدر سابق، ص 28-27.			×	المصعب بن عمران
- النباهي، مصدر سابق، ص 52. - المقرئ، نفح الطيب، ص 143.			×	مُحمَّد بن بشير المعافري
- النباهي، مصدر سابق، ص 54. - الحشني، مصدر سابق، ص 141-135.			×	سعيد بن سليمان الغافقي
- النباهي، مصدر سابق، ص 55. - الحشني، مصدر سابق، ص 138.	×			معاد بن عثمان الشعباني
- النباهي، مصدر سابق، ص 59-56. - الحشني، مصدر سابق، ص 9-55.	×			مُحمَّد بن زياد اللخمي
- النباهي، مصدر سابق، ص 63-59. - الحشني، مصدر سابق، ص 296-233.			×	سليمان بن الأسود الغافقي
- النباهي، مصدر سابق، ص 63. - ابن الخطيب الإحاطة، مصدر سابق، ص 422-419.		×		مُحمَّد بن عبد الله بن عيسى
- النباهي، مصدر سابق، ص 63.			×	اسلم بن عبد العزيز
- النباهي، مصدر سابق، ص 65-63. - ابن فرحون، الديباج، ص 97.			×	أحمد بن عبد الله بن أبي طالب

أحمد بن بقي بن مخلد			×	- النباهي، مصدر سابق، ص 66-75.
الحسن بن عبد الله الجذامي قاضي رية	×			- النباهي، مصدر سابق، ص 75-77. - الحشني، مصدر سابق، ص 238.
ابن برطال			×	- النباهي، مصدر سابق، ص 77-82. - ابن فرحون، الديباج، ص 364.
منذر بن سعيد		×		- النباهي، مصدر سابق، ص 82-84.
مُحمَّد بن السليم			×	- النباهي، مصدر سابق، ص 84-6.
مُحمَّد بن يقي بن زرب			×	- النباهي، مصدر سابق، ص 84-86.
ابن ذكوان		×		- النباهي، مصدر سابق، ص 67-88. - القاضي عياض، مصدر سابق، ص 181-183.
المطرف بن فطيس			×	- النباهي، مصدر سابق، ص 88-89. - ابن بشكوال، مصدر سابق، ص 627.
يحيى بن وافد اللخمي			×	- النباهي، مصدر سابق، ص 90-94. - ابن الأحمر، أعلام المغرب والأندلس، ص 170.
مُحمَّد بن الحسن الجذامي النباهي قاضي مالقة			×	النباهي، مصدر سابق، ص 94. - ابن عذارى، مصدر سابق، ص 194. - ابن خلدون، مصدر سابق، ص 200.

إسماعيل بن عباد وابنه	×			- النباهي، مصدر سابق، ص 95. - ابن فرحون، مصدر سابق، ص 197-200. - ابن خلكان، وفيات الأعيان، ص 142-143.
أبي الوليد الباجي				- النباهي، مصدر سابق، ص 95-96. - ابن فرحون، مصدر سابق، ص 444. - الضبي، مصدر سابق، ص 311.
أبي الوليد يونس بن ليث	×			- النباهي، مصدر سابق، ص 96. - ابن بشكوال، مصدر سابق، ص 802.
أبي بكر محمد بن منظور	×			- النباهي، مصدر سابق، ص 97. - ابن فرحون، مصدر سابق، ص 281.
أبي الأصبع عيسى بن السهل	×			- النباهي، مصدر سابق، ص 97. - ابن بشكوال، مصدر سابق، ص 589.
موسى بن حماد	×			- الضبي، مصدر سابق، ص 74. - الذهبي، سير الأعلام النبلاء، ص 501-502.
أبي الوليد محمد أحمد ابن شد	×			- النباهي، مصدر سابق، ص 100. - ابن بشكوال، مصدر سابق، ص 825.
محمد بن سليمان الأنصاري المالقي	×			- النباهي، مصدر سابق، ص 100-101.
محمد بن عبد الله بن الحسن المالقي	×			- النباهي، مصدر سابق، ص 101.

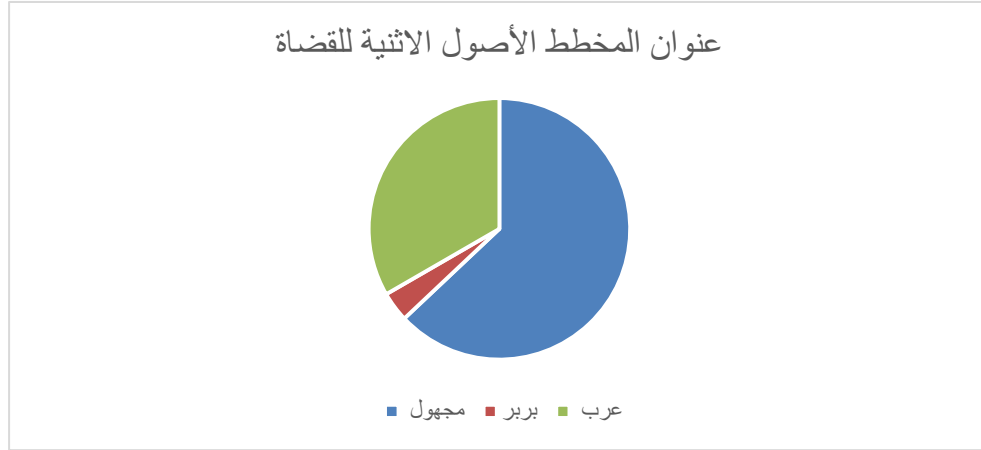
- الضبي، مصدر سابق، ص 194.				
- النباهي، مصدر سابق، ص 102. - السيوطي، بغية الوعاة، ص 8-9. - ابن القطان، نظم الجمان، ص 234.			×	أبي الفضل عياض اليحصبي
- النباهي، مصدر سابق، ص 03. - المراكشي، الذيل، ص 384.	×			أبي عبد الله بن الحاج
- النباهي، مصدر سابق، ص 103-140. - ابن الخطيب، أعمال الأعلام، ص 252-254. - ابن الأبار، الحلة السيرة، ص 255-256.	×			أبي القاسم بن حمدين
- النباهي، مصدر سابق، ص 104-105. - الضبي، مصدر سابق، ص 439. - ابن عسكر، أعلام مالقة، ص 221.	×			حمدين حمدين
- النباهي، مصدر سابق، ص 105-107.	×			أبي محمد عبد الله وحيد
- النباهي، مصدر سابق، ص 107-108. - أحمد بابا التنبكي، نيل الابتهاج، ص 237-238.			×	أبي بكر بن العربي
- النباهي، مصدر سابق، ص 109. - ابن فرحون، مصدر سابق، ص 257-276. - ابن الخطيب، الإحاطة، ص 539-541.			×	أبي بكر بن العربي المعافري

- ابن الخطيب، أوصاف الناس، ص 43-44.				
- النباهي، مصدر سابق، ص 109.	×			أبي المطرف عبد الرحمن
- النباهي، مصدر سابق، ص 110.		×		عبد الحق بن غالب بن عطية
- النباهي، مصدر سابق، ص 110.	×			مُحمَّد سمالك العاملي
- النباهي، مصدر سابق، ص 110-111. - الذهبي، مصدر سابق، ص 189.		×		عبد المنعم بن فرس
- النباهي، مصدر سابق، ص 111. - ابن فرحون، مصدر سابق، ص 378-379.	×			الحسن بن هاني اللخمي
- النباهي، مصدر سابق، ص 112. - ابن فرحون، مصدر سابق، ص 231.	×			أبي بكر مُحمَّد بن أبي زمنين
- النباهي، مصدر سابق، ص 112-115. - ابن الأحمر، أعلام المغرب والأندلس، ص 170. - ابن بشكوال، مصدر سابق، ص 225. - ابن فرحون، مصدر سابق، ص 173. - ابن الخطيب، مصدر سابق، ص 465-466.	×			ابن رشد الحفيد
- النباهي، مصدر سابق، ص 115-116.			×	أبي مُحمَّد عبد الله بن حوط الأنصاري
- النباهي، مصدر سابق، ص 116. - المراكشي، مصدر سابق، ص 470-473.	×			مُحمَّد بن الحسن بن مُحمَّد الحسن النباهي

- ابن فرحون، مصدر سابق، ص 124-125.				
- النباهي، مصدر سابق، ص 116-117.	×			مُحَمَّد بن حسن ابن صاحب الصلاة
- النباهي، مصدر سابق، ص 117.			×	ابن الخطاب أحمد بن واجب القيسي
- ابن فرحون، مصدر سابق، ص 145-146.				
- النباهي، مصدر سابق، ص 118.	×			إبراهيم بن أحمد الأنصاري الغرناطي
- النباهي، مصدر سابق، ص 119.	×			ربيع بن عبد الرحمن بن ربيع الأشعري
- النباهي، مصدر سابق، ص 123.			×	أبي الربيع سليمان الكلاعي
- ابن عسكر، مصدر سابق، ص 18.				
- النباهي، مصدر سابق، ص 24.	×			أبي عبد الله بن عسكر
- ابن فرحون، مصدر سابق، ص 435.				
- النباهي، مصدر سابق، ص 124.	×			يحيى بن عبد الرحمن ربيع الأشعري
- النباهي، مصدر سابق، ص 124-125.	×			مُحَمَّد بن غالب الأنصاري
- أبي الأصبغ، الأعلام بنوازل الأحكام، ص 676-677.				
- النباهي، مصدر سابق، ص 125.			×	مُحَمَّد بن أضحى الهمداني
- النباهي، مصدر سابق، ص 125-126.	×			أبي القاسم عبد الرحمن ربيع الأشعري
- النباهي، مصدر سابق، ص 126.	×			أبي بكر مُحَمَّد الأشيرون
- النباهي، مصدر سابق، ص 126.	×			غالب بن حسن بن سيد بونة

أحمد بن الحسن الهمداني			×	- النباهي، مصدر سابق، ص 127.
أبي علي بن الناظر			×	- النباهي، مصدر سابق، ص 128.
الحسن بن الحسن النباهي			×	- النباهي، مصدر سابق، ص 136. - ابن الخطيب، مصدر سابق، ص 240-239.
أبي تمام غالب بن سيد بونة الخزاعي				- النباهي، مصدر سابق، ص 137.
مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن هشام			×	- النباهي، مصدر سابق، ص 138. - ابن الخطيب، الكتب الكامنة، ص 103-102. - ابن الخطيب، أوصاف الناس، ص 35.
أبي جعفر أحمد بن فركون			×	- النباهي، مصدر سابق، ص 141-139.
أبي بكر يحيى بن سعود المحاربي			×	- النباهي، مصدر سابق، ص 147-141. - ابن الخطيب، الإحاطة، ص 108-106.
مُحَمَّد بن يحيى بن بكر شعري	×			- النباهي، مصدر سابق، ص 147. - ابن فرحون، مصدر سابق، ص 292-291. - ابن بشكوال، مصدر سابق، ص 292-291.
عثمان بن منظور			×	- النباهي، مصدر سابق، ص 148.
أبي عبد الله مُحَمَّد بن عياش	×			- النباهي، مصدر سابق، ص 148.
أبي جعفر أحمد برطال			×	- النباهي، مصدر سابق، ص 152-149.

- ابن الخطيب، مصدر سابق، ص 594-600.				
- النباهي، مصدر سابق، ص 52.	×			أبي القاسم الخضر ابن العافية
- النباهي، مصدر سابق، ص 153.	×			أبي مُحَمَّد عبد الله بن أبي الأنصاري
- الإحاطة، مصدر سابق، ص 230-239.				
- الضبي، مصدر سابق، ص 131.				
- النباهي، مصدر سابق، ص 154-155.	×			أبي بكر مُحَمَّد بن أحمد شبرين
- النباهي، مصدر سابق، ص 155-160.			×	أبي بكر بن عبيد بن منظور القيسي
- النباهي، مصدر سابق، ص 164-167.			×	أبي عبد الله مُحَمَّد بن حمد الطنجالي
- المقرئ، أزهار الرياض، ص 41.				
- النباهي، مصدر سابق، ص 167-168.	×			أبي البركات المعروف بن الحاج البلفيقي
- ابن الخطيب، الإحاطة، ص 309-310.				
- النباهي، مصدر سابق، ص 171-177.	×			أبي القاسم بن سلمون
- ابن الخطيب، مصدر سابق، ص 129.				
	×			أبي القاسم الشريف غرناطي



قراءة في المعطيات:

عرف المجتمع الأندلسي تنوع كبير بين الأجناس، بين عرب وبربر ومولودون وصقالبة وغيرهم، وقد شكل العرب أولي الجماعات الإسلامية التي استقرت في الأندلس منذ الفتح الإسلامي، وكان لهم دور كبير في تأسيس الحواضر الكبرى وبناء المؤسسات السياسية والدينية، مما منحهم مكانة مرموقة لدى السلطة، خاصة في القرون الأولى إذ يلاحظ أن غالبية القضاة في تلك الحقبة كانوا من أصول عربية، ومن الأمثلة البارزة على القضاة الوافدين من الشام الذين كان لهم دورا بارزا في القضاء: معاوية بن صالح الحضرمي الذي قدم من حمص بالشام، واستقر بالأندلس واستقضاه الإمام عبد الرحمن ابن معاوية بقرطبة⁽¹⁾، وأيضا يحيى بن معمر والمصعب بن عمران، إسماعيل بن عباد .

وهناك من كان لهم أصل من فلسطين كالفرج بن كنانة، وأيضا من كانت لهم أصول من عرب كمحمد بن بشير المعافري، ونلاحظ أيضا من خلال الجدول أن البربر شكلوا أقلية نسبية، حيث لم يسجل سوى 03 قضاة من أصول بربرية وهم: محمد بن عبد الله بن أبي عيسى، منذر بن سعيد البلوطي، وابن دكوان، وبالرغم من هذه النسبة الضئيلة للبربر، إلا أنه كان من شروط تعيين القضاة في الأندلس لا يشترط أن يكون القاضي عربيا⁽²⁾، ويلاحظ أيضا أن نسبة القضاة الذين لم تحدد أصولهم الإثنية تشكل

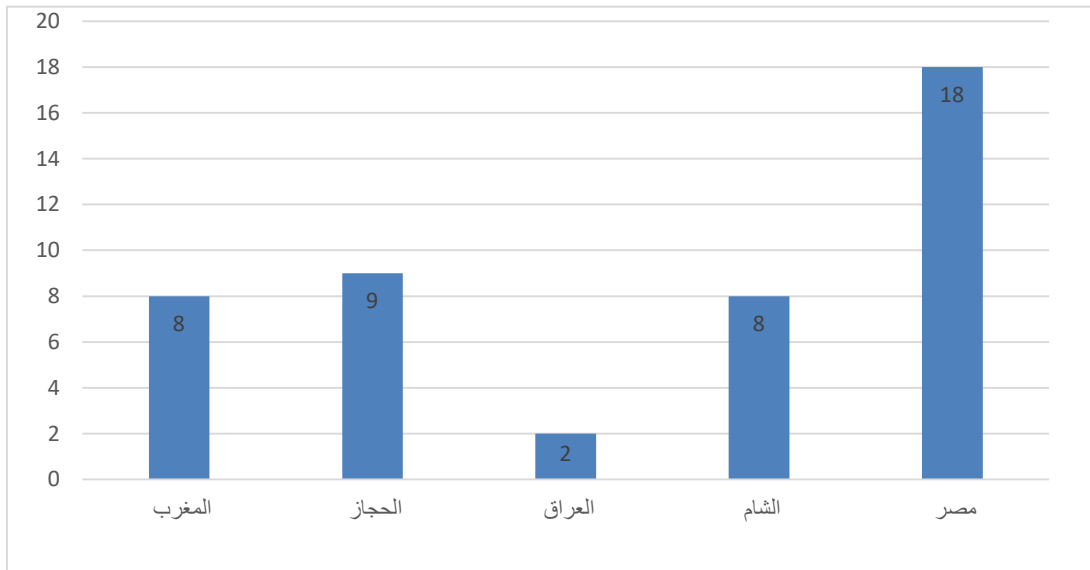
(1) - ابن الفرضي، مصدر سابق، ص338.

(2) - محمد عبد الوهاب خلاف، تاريخ القضاء في الأندلس من الفتح الإسلامي إلى نهاية القرن الخامس الهجري، ط1، مكتبة المهتدين، مصر، 1413هـ/1992م، ص333.

جزءا كبيرا، فعمل ذلك يرجع إلى الاندماج والتجانس الكبير بين سكان الأندلس الأصليين والعرب والبربر والمولودون وغيرهم، وخاصة في القرون المتأخرة وأيضا إلى قلة اهتمامهم المؤرخين يذكر الأصول الإثنية لكل قاضي.

المبحث الثاني: رحلاتهم العلمية

أ. الرحلات الخارجية



قراءة في المعطيات :

شكلت الرحلات العلمية ظاهرة بارزة في الحياة الفكرية الإسلامية وكان لها دور جوهري في تكوين العلماء والقضاة واغناء معارفهم ولم تكن الأندلس بمعزل هذه الحركة العلمية، بل كانت للكثير من القضاة رحلات علمية لمختلف الجهات، سواء للمغرب أو للمشرق، بما فيه من مصر والشام والحجاز والعراق⁽¹⁾.

(1) - أنظر الملحق رقم 01.

ومن الذين توفرت لنا معلومات حول رحلاتهم نجد أن القاضي يحيى بن معمر له رحلة إلى الشرق لقي فيها أشهب بن عبد العزيز⁽¹⁾، وسمع منه ومن غيره⁽²⁾، ومُحَمَّد بن بشير المعافري توجه إلى بيت الله أي الحجاز ولقي مالك بن أنس وتفقه عنده⁽³⁾، وطلب العلم أيضا بمصر⁽⁴⁾، والفرج بن كنانة رحل إلى مصر وسمع من عبد الرحمن بن القاسم وغيره⁽⁵⁾، ومعاوية بن صالح الحضرمي توجه إلى الشام وذهب إلى الحجاز سنة 168هـ، وسمع من مالك بن أنس⁽⁶⁾، ومُحَمَّد بن أبي عيسى ذهب إلى الحجاز سنة 312هـ، فلقي شيوخ: البجلي أحمد علي بن أحمد وأحمد بن أحمد بن زياد وإسحاق بن النعمان، ورحل أيضا إلى مصر وسمع من الكثير من الشيوخ⁽⁷⁾.

والقاضي أسلم بن عبد العزيز كانت له رحلة إلى مصر، فلقي بها مُحَمَّد بن عبد الله بن عبد الحكم، وإسماعيل بن يحيى المزيني ويونس بن عبد الأعلى⁽⁸⁾، وذهب أيضا إلى القيروان وذلك سنة 266هـ، وسمع عن سليمان والقاضي مُحَمَّد بن السليم رحل سنة 322هـ إلى الحجاز، فسمع يمكن من ابن الأعرابي، وذهب أيضا إلى مصر وسمع من الزبير بن واثق النحاس وغيرهما⁽⁹⁾، والقاضي ابن برطال رحل إلى الحجاز

(1) - أشهب بن عبد العزيز: أشهب بن عبد العزيز بن داود بن إبراهيم الإمام العلامة، المفتي المصري، أبو عمرو القيسي العامري، فقيها بارزا، تتلمذ على يد مالك بن أنس، وقهروي عنه الحادث بن مسكين. أنظر: الذهبي شمس الدين مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان 637هـ/1274م، سير أعلام النبلاء، د.ط، مؤسسة الرسالة، 1422هـ/2001م، ج9، ص501.

(2) - ابن الفرضي 403هـ/1013م، تاريخ علماء الأندلس، د.ط، تح: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، 1410هـ/1989م، ص897.

(3) - الضي 599هـ/1203م، بغية الملتبس في تاريخ رجال أهل الأندلس، ط1، تح: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، ج1 ص300.

(4) - الخشني القروي (ت361هـ/971م)، قضاة قرطبة، ط2، تح: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، ج1، ص74.

(5) - القاضي عياض أبي الفضل بن موسى بن عياض السبتي (ت544هـ/1149م)، ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، ط2، تح: مُحَمَّد بن تاويع الطنجي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، المغرب، 1403هـ/1983م، ج4، ص144.

(6) - الحميدي أبي عبد الله مُحَمَّد بن فتوح بن عبد الله (ت488هـ)، التكملة لكتاب الصلة، تح: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، تونس، 2011م، ج1، ص500.

(7) - الخشني، مصدر سابق، ج1، ص223-226.

(8) - ابن فرحون إبراهيم بن نور الدين المالكي (ت799هـ/1397م)، الذبيح المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، تح: مأمون بن محي الدين الجنان، دار الكتب العلمية، بيروت، ص163.

(9) - الضي، مصدر سابق، ج1، ص85-86.

وسمع بمكة من أي فراس وغيرهم، وسمع بمصر عن أحمد بن جامع السكري وبكر بن علاء القشيري، وحمزة بن عبد الله بن علي الكناني وغيرهم⁽¹⁾.

وأما القاضي ابن ذكوان فقد كانت له رحلة إلى مصر والحجاز وتفقّه فيها على يد الكثير من العلماء⁽²⁾، والقاضي أبي الوليد سليمان الباجي رحل إلى مصر وروى عن أبي ذر العروي، وأبي علي الحسن بن علي البغدادي⁽³⁾، وأقام بالحجاز 3 سنوات ثم دخل إلى الشام وسمع بها من ابن السمسار ونظرائه، ودخل إلى العراق ودرسا على يد السمساني⁽⁴⁾، والقاضي أبي الوليد ابن رشد توجه إلى المغرب سنة 520هـ ولقي علي بن يوسف بن تاشفين⁽⁵⁾، والقاضي أبي الفضل عياض البحصي، كانت له رحلة رحلة أخذ فيها عن القاضي أبي علي حسن بن محمد الصديق⁽⁶⁾، والقاضي حمدين بن حمدين ذهب إلى العدو المغربية⁽⁷⁾، والقاضي أبي بكر بن العربي المعافري، رحل إلى المشرق سنة 485هـ، فدخل الشام فلقي بها أبا بكر محمد بن الوليد الطرطوشي⁽⁸⁾، وتفقّه عنده ورحل إلى الحجاز سنة 489هـ، ودخل بغداد بغداد وصحب أبو بكر الشاشي وأبا حامد الطوسي الغزالي وأخذ منهم، ولقي بمصر والإسكندرية جماعة من العلماء⁽⁹⁾.

والقاضي أبي بكر بن أبي زمنين رحل إلى مصر وأخذ عن السلفي والعثماني وابن عرف وغيرهم⁽¹⁰⁾، والقاضي محمد بن حسن صاحب الصلاة له رحلة إلى مصر روى فيها عن أعلام أهل العلم⁽¹¹⁾، والقاضي أبي الخطاب بن واجب القيسي كانت له رحلة إلى مصر وأجاز له أبو طالب الشوفي

(1) ابن الفرضي، مصدر سابق، ص 792-795.

(2) - الحميدي، مصدر سابق، ص 187-188.

(3) - ابن فرحون، مصدر سابق، ص 197-200.

(4) - ابن خلكان أبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر (ت 681هـ/1282م)، وفيات الأعيان وأبناء الزمان، ط 1، تح:

محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1367هـ/1948م، ج 2، ص 142-143.

(5) - النباهي، مصدر سابق، ص 98-99.

(6) - ابن بشكوال، مصدر سابق، ج 2، ص 660-661.

(7) - النباهي، مصدر سابق، ص 103-104.

(8) - أبا بكر الطرطوشي: محمد بن وليد بن خلف بن سليمان بن أيوب ولد بطرطوشة، كان إماما عالما زاهدا ورعا درس الفقّه عند

الباجي. أنظر: ابن خلكان، مصدر سابق، ص 262-263.

(9) - ابن خلكان، مصدر سابق، ص 262-263.

(10) - ابن بشكوال، مصدر سابق، ص 220.

(11) - النباهي، مصدر سابق، ص 115-116.

وابن عوف وبركات بن إبراهيم الخشوعي⁽¹⁾، والقاضي أبي الربيع سليمان الكلاعي فقد ذهب إلى بلاد المغرب⁽²⁾ وأخذ عن أبي القاسم بن جيش وأكثر عنه وأبي عبد الله بن زرقون وأبي عبد الله بن حمدون⁽³⁾، حمدون⁽³⁾، والقاضي محمد بن يحيى بن بكر الأشعري، رحل إلى مدينة سبتة وأخذ بها عن أبي علي بن أبي أبي التقي طاهر بن ربيع ومن فارس عبد العزيز الهواري وأجاز له من أهل مصر والشام الإمام شرف الدين عبد المؤمن بن خلف الدمياطي والرواية المحدث أبو المعالي أحمد بن إسحاق القوطي⁽⁴⁾، والقاضي والقاضي ابن شيرين كانت له رحلة إلى تونس⁽⁵⁾ لقي بها قاضي الجماعة أبا إسحاق إبراهيم بن عبد الرفيغ وغيره⁽⁶⁾.

من خلال تتبع الرحلات الخارجية للقضاة نلاحظ أن الرحلة العلمية عند القضاة الأندلسيين ارتبطت بأداء فريضة الحج، فكان إذا أذن لطلبة العلم بالحج انتهاز الفرصة للخروج إلى المشرق فيجمع بين أداء الفريضة والرحلة في طلب العلم، فيمر مراكز العلم على القيروان، ومصر، والشام وبغداد والحجاز⁽⁷⁾، وتعتبر الرحلات العلمية ذات قيمة كبيرة في تنمية القدرات واكتساب العلوم والمعارف والخبرات⁽⁸⁾، وقد شكلت مصر محطة علمية محورية في هذه الرحلات، لما كان فيها من علماء ومراكز علمية مما جعلها مقصدا مفضلا للقضاة الأندلسيون خلال أسفارهم .

-
- (1) - المراكشي ابن عبد الملك الأنصاري الأوسي (ت703هـ/1303م)، الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، دط، تح: محمد بن شريفة، دار الثقافة، بيروت، ص470-473.
- (2) - النباهي، مصدر سابق، ص119.
- (3) - ابن فرحون، مصدر سابق، ص200.
- (4) - النباهي، مصدر سابق، ص146-141.
- (5) - تونس: مدينة إفريقية محدثة وبوصف أهلها في قديم الزمان بالقيام على الأمراء وهي قاعدة البلاد الإفريقية وحضرة السلاطين من الخلفاء الحفصيين. أنظر: الحميري، مصدر سابق، ص143.
- (6) - ابن الخطيب، الإحاطة، ج2، ص239.
- (7) - معالي ياسين، الصلاة الثقافية بين الإمارة الأموية في الأندلس وبلاد المغرب والمشرق، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، مج33، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2018/02/08م، ص46.
- (8) - كمال قمان، الرحلة العلمية ودورها في التحصيل العلمي لعلماء الأندلس، مجلة دراسات تاريخية، ع1، مج10، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2022/04/16م، ص155.

ب. الرحلات العلمية الداخلية

عرفت الأندلس بنشاطها العلمي الواسع، وقد انعكس ذلك في سير القضاة وكثرة ترحالهم، داخل ربوع الأندلس طلباً للعلم واتصالاً بالشيوخ والعلماء⁽¹⁾، فلم يكن القاضي الأندلسي يكتفي بأخذ العلوم من موضع واحد فقط، ل كانت سيرته العلمية تبدأ برحلة داخلية، تشمل حواضر كبرى مثل: قرطبة، إشبيلية، مرسية، مبروقة⁽²⁾ وغيرهم، ومثلت قرطبة القلب النابض للحياة العلمية والقضائية في الأندلس، فكانت مقصداً للطلبة والعلماء ومقراً لمعظم القضاة، فكان غالبية القضاة يستوطنون بقرطبة ويأخذون العلم من شيوخها دون الحاجة إلى الترحال إلى مدن أخرى، فمن القضاة الذين ينتمون إلى قرطبة وأخذوا العلم من شيوخها: معاوية بن صالح الحضرمي كان أصله الجغرافي من قرطبة، وأخذ عن جملة من أئمتها منهم: سفيان الثوري، والليث من سعد وابن عينة⁽³⁾، وأيضاً محمد بن زياد اللخمي وسمع من معاوية بن صالح الحضرمي سماعاً كثيراً⁽⁴⁾ وأيضاً القاضي أبي عبد الله محمد بن الحاج روى عن أبي جعفر أحمد بن رزق، وعن أبي مروان عبد الملك بن سراج وغيرهم⁽⁵⁾ والقاضي أبي القاسم ابن حمدين أخذ عن أبيه وتفقه عنده، وسمع من أبي عبد الله محمد بن فرج وغيرهم، والقاضي أبي الوليد محمد ابن رشد قد روى عن ابن سراج، وعن أبي عبد الله محمد بن أي خيرة⁽⁶⁾ ومحمد بن يقي بن زر سمع بقرطبة من قاسم بن أصبغ، ومحمد بن عبد الله بن أبي دليم، وتفقه عند اللؤلؤي وأبي إبراهيم⁽⁷⁾.

(1) - أنظر الملحق رقم 02.

(2) - مبروقة: جزيرة من مجموعة جزر البليار، الواقعة في الشمال وهي جزيرة عامرة، موقعها شرق الأندلس. أنظر: الحموي شهاب الدين أبي عبد الله، ياقوت بن عبد الله (ت 626هـ/1229م)، معجم البلدان، د. ط، دار صادر، بيروت، 1397هـ/1977م، مج 5، ص 236.

(3) - الحميدي، مصدر سابق، ص 504.

(4) - ابن حبان، مصدر سابق، ص 200-206.

(5) - ابن بشكوال، مصدر سابق، ص 844-845.

(6) - الطي، مصدر سابق، ص 74.

(7) - القاضي عياض، مصدر سابق، ص 114-115.

وأيضاً أسلم بن عبد العزيز والذي هو من أصول غرناطية⁽¹⁾ وكانت له رحلة إلى قرطبة سمع

بها

من بقي بن مُجَّد بن عبد السلام الحشني، وقاسم ابن مُجَّد وغيرهم⁽²⁾، والقاضي الحسن بن عبد الله الجذامي المالقي، رحل إلى قرطبة واستقر بها وأخذ العلم عن أشياخها⁽³⁾، وكذلك القاضي أبي الصبع عيسى بن سهل قرطبي الأصل، كانت له رحلة إلى جيان روى فيها عن أبي مُجَّد مكّي بن أبي طالب، وأبي عبد الله العتاب الفقيه وتفقه معهم⁽⁴⁾، والقاضي أبي الفضل عياض اليحصبي والذي هو من أصول سبتة، قدم إلى قرطبة وأخذ عن القاضي أبي عبد الله مُجَّد بن علي بن حمدين، وإبي الحسن سراج عبد الملك بن سراج، وعن الشيخ أبي مُجَّد ابن عتاب وغيرهم⁽⁵⁾.

وأما القاضي عبد المنعم بن الفرس من أهل غرناطة كانت له رحلة إلى مرسية⁽⁶⁾ في سنة 566هـ وحضر حلقة في التدريس والانقاء عند أبيه⁽⁷⁾ وأيضاً القاضي إبراهيم بن أحمد الأنصاري الغرناطي كانت رحلاته إلى مبروقة وتصدر بها إلى الإلقاء والاسماع⁽⁸⁾ والقاضي يحيى بن عبد الرحمن بن ربيه الأشعري قرطبي كانت له رحلة إلى غرناطة وقرأ على أكابر علمائها⁽⁹⁾، والقاضي أبي علي الناظر غرناطي الأصل، رحل إلى إشبيلية وأخذ عن المقرئ أبي الحسن ابن جابر الديباج، وروى عن الوزير سهل بن مالك

(1) - غرناطة : عاصمة مملكة بني نصر وهي من أعظم مدن الأندلس، تقع في الجزء الجنوبي من الأندلس (كانت تعرف باسم ألبيرة)، وبعد الفتح الإسلامي بنى المسلمون بها قلعة غرناطة فعرفت بها، واشتهرت بمعالمها التاريخية مثل: قصر الحمراء، كانت آخر عاصمة للمسلمين في الأندلس، سقطت في أيدي النصارى عام 897هـ/1492م. أنظر: الإدريسي مُجَّد بن مُجَّد بن عبد الله (ت560هـ/1166م)، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، د.ط، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 1414هـ/1994م، ج2، ص569-570؛ أبي الفداء عماد الدين إسماعيل بن مُجَّد بن عمر (ت732هـ)، تقويم البلدان، د.ط، دار صادر، بيروت، د.ت، ص177.

(2) - ابن الخطيب، الإحاطة، ص419-420.

(3) - النباهي، مصدر سابق، ص90-94.

(4) - ابن فرحون، مصدر سابق، ص281.

(5) - ابن خلكان، مصدر سابق، ص152-154.

(6) - مرسية: مدينة بالأندلس من أعمال تدمير، اختطها عبد الرحمن بن الحكم بن هشام، ذات أشجار وحدائق محدقة بها، ها كان منزل ابن مردنيش وانعمرت في زمانه حتى صارت قاعدة الأندلس. أنظر: الحموي، مصدر سابق، ج5، ص107.

(7) - ابن الخطيب، مصدر سابق، ص541-546.

(8) - النباهي، مصدر سابق، ص116-117.

(9) - مصدر نفسه، ص118.

الأزدي وعن القاضي أبي القاسم بن بقي ببلنسية عن الربيع بن سالم وبمرسية عن أبي العباس ابن عياش، ومالقة عن الحاج أبي مُجَّد عطية⁽¹⁾، والقاضي أبي مُجَّد بن شبرين الغرناطي قام برحلة إلى مالقة⁽²⁾، وأخذ وأخذ فيها عن الخطي أبي عبد الله الطنجالي وعن الوزير أبي عبد الله ابن الربيع، وعلى ابن برطال⁽³⁾، والقاضي أبي البركات البلفيقي والذي أصله من ألمرية⁽⁴⁾، وأقام بمالقة، وروى عن أبي عبد الله الطنجالي وغيرهم من العلماء⁽⁵⁾.

يلاحظ من خلال تتبع تراجم القضاة في الأندلس أن الغالبية العظمى منهم لم يشاركوا في رحلات علمية في الحواضر الأندلسية، فقد اقتصرَت مساراتهم العلمية غالباً داخل بلدانهم الأصلية، حيث تلقوا مختلف العلوم سواء العقلية أو النقلية على أيدي شيوخ محليين دون أن ينتقلوا إلى مراكز علمية أخرى، قد يدل هذا على توفر حد كاف من الكفاءة العلمية داخل مدن مختلفة من الأندلس ما جعل الحاجة إلى التنقل محدودة في أوساط القضاة، كما أنه هناك قضاة شهدت مسيرتهم العلمية تنقلاً بين الحواضر الأندلسية، وتعد كل من غرناطة ومالقة من أبرز المدن التي تنقل بينها هؤلاء القضاة ويعود هذا الحضور إلى ما تمتعت به كل من غرناطة ومالقة من مكانة علمية وقضائية معتبرة خاصة في القرون المتأخرة، فغرناطة بصفتها عاصمة الدولة النصرانية كانت مركزاً للسلطة السياسية والعلمية، مما جعلها قبلة للطلبة والقضاة، وإلى جانب غرناطة ومالقة برزت مدينة قرطبة إذ تشير المعطيات المستخلصة من التراجم إلى أن هناك الكثير من القضاة ينحدرون من قرطبة وتلقوا تعليمهم فيها.

(1) - النباهي، مصدر سابق، ص 127.

(2) - مالقة: ميناء مشهور في القديم والحديث، تقع على الساحل الجنوبي الشرقي لاسبانيا، كانت تعتبر من موانئ الأندلس الرئيسية وحواضرها الكبرى. أنظر: الحميري، مصدر سابق، ص 517-518.

(3) - الضبي، مصدر سابق، ص 131.

(4) - ألمرية: بفتح الميم وكسر الراء وتشديد الباء وهي مدينة كبيرة بالأندلس على شاطئ البحر من مراسي المراكب. أنظر: ابن خلكان، خلكان، مصدر سابق، ص 46.

(5) - المقرئ، أزهار الرياض، مصدر سابق، ص 41.

المبحث الثالث: الإنتاج العلمي لقضاة الأندلس

لم يكن القاضي في الأندلس مجرد موظف قضائي يؤدي مهمته في الفصل بين الخصومات والنظر في القضايا فحسب، بل كان شخصية علمية بارزة تحظى بمكانة رفيعة في المجتمع الإسلامي، فقد كان التكوين العلمي للقاضي يشمل علوما متعددة تؤهله لتولي هذه الوظيفة ذات الأبعاد الدينية والسياسية والاجتماعية، ويعد الإمام بالعلوم الشرعية من الفقه وأصوله والحديث والتفسير واللغة العربية من الشروط المهمة لتولي وظيفة القضاء، ومن بين أهم العلوم التي برز فيها القضاة في الأندلس نذكر .

أ: علوم الفقه: وتعني العلوم بالأحكام الشرعية العلمية المكتب من أدلتها التفصيلية، وهي علوم مستنبطة بالرأي والاجتهاد ويحتاج فيه إلى النظر والتأمل⁽¹⁾، ويعرفه ابن خلدون " هو معرفة أحكام الله تعالى في أفعال المكلفين بالوجوب والحظر والندب، والكرهة والإباحة وهي متلقاة من الكتاب والسنة فإذا استخرجت الأحكام من تلك الأدلة قيل لها فقه⁽²⁾ .

وقد أولى الأندلسيون اهتماما كبيرا بالعلوم الفقهية، حيث برزت عدة مذاهب فقهية، تنوعت بين ما كان له انتشار واسع، وما اقتصر وجوده على نطاق جغرافي محدود، وأكثر المذاهب الفقهية انتشارا هي المذاهب السنية الأربعة وعلى رأسها مذهب مالك بن أنس، إذ عرف انتشارا واسعا وقبولا لم يعرفه غيره من المذاهب الفقهية، ورغم انتشاره في مختلف الأقطار الإسلامية فإنه لم يلق من العناية والاهتمام ما لقيه ببلاد الأندلس⁽³⁾ .

(1) - الجرجاني علي بن محمد بن علي (ت816هـ/1413م)، التعريفات، ط1، تح: جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، 1403هـ/1983م، مج1، ص168.

(2) - ابن خلدون، مصدر سابق، ج1، ص493.

(3) - محمد صابة، المذاهب الفقهية في الأندلس بين التأصيل والترحيل ق 4-6هـ/10-12م، مجلة قرطاس الدراسات الحضارية والفكرية، ع2، مج10، جامعة ابن خلدون، تيارت، 31-07-2022م، ص90.

والمرجح أن أول من أدخل المذهب المالكي إلى الأندلس، هو الغازي بن قيس⁽¹⁾، في إمارة عبد الرحمن الداخل ثم أدخله كاملاً منقحاً زياد بن عبد الرحمن المشهور بشطون⁽²⁾، وقد حظي المذهب المالكي باهتمام واسع من طرف القضاة، إذ أن جميع القضاة الذين ذكرهم النباهي كانوا من أتباع هذا المذهب، حيث كان لهم دور هام في نشر العلم وتفقيه الناس، ومن أوائل هؤلاء القضاة مهدي بن مسلم وعنترة بن فلاح⁽³⁾، وأيضاً ممن ثقفه من القضاة في هذا العلم أي الفقه معاوية بن صالح الحضرمي، أحمد بن بقي بن مخلد، منذر بن سعيد، أبي المطرف بن فطيس وأبو الوليد ابن رشد كان فقيهاً عالماً حافظاً للفقه مقدماً فيه على جميع أهل عصره⁽⁴⁾.

من خلال تتبع سير تراجم القضاة يتبين أن الغالبية العظمى منهم كانوا من الفقهاء، مما يدل على العلاقة الوثيقة بين القضاة والعلوم الفقهية في الأندلس.

ب. علم الحديث

وهو العلم الذي يعرف به أقوال النبي ﷺ وأفعاله وأحواله⁽⁵⁾ لقد اتجهت همة الناس في الأندلس منذ وقت مبكر إلى دراسة علم الحديث فكان من أوائل العلوم التي أقبلوا عليها وبرزوا فيها، ويدل على ذلك العدد الكبير من المحدثين الذي ذكرتهم كتب التراجم⁽⁶⁾، وبعود الفضل في تطور هذا الأخير إلى بقي بن مخلد⁽⁷⁾، ومُحمَّد ابن وضاح⁽⁸⁾.

(1) - الغازي بن قيس: من أهل قرطبة، سمع من مالك الموطأ وهو من أول من أدخل موطأ مالك إلى الأندلس. أنظر: القاضي عياض، مصدر سابق، ج 1، ص 114.

(2) - عبد الجليل ملاح، الإمارة الأموية في الأندلس وتحولها من المذهب الأوزاعي إلى المذهب المالكي، مجلة الحقيقة، ع 1، جامعة أدرار، 30-01-2011م، مج 10، ص 68.

(3) - عبد القادر ريوخ، المذهب المالكي بالأندلس من الظهور إلى عصر التمكين والسيادة، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، ع 19، جامعة الجلفة، 23-12-2018م، مج 4، ص 319.

(4) - النباهي، مصدر سابق، ص 98-99.

(5) - مجموعة من المؤلفين، المعجم الوسيط، ط 2، دار الفكر بيروت، 1392هـ/1972م، ج 1، ص 160.

(6) - بوداعة نجادي، علم الحديث ورواده، مجلة الحضارة الإسلامية، ع 16، جامعة تلمسان، ماي 2012م، ص 230.

(7) - بقي بن مخلد بن يزيد عبد الرحمن الأندلسي القرطبي الحافظ: أحد الأعلام وصاحب التفسير والمسنند، أخذ عن يحيى بن يحيى الليثي ورحل إلى المشرق ولقي الكبار وعدد شيوخه 284، وهو الذي نشر الحديث بالأندلس. أنظر: السيوطي جلال الدين (ت 911)، طبقات المفسرين العشرين، ط 1، تح: علي مُحمَّد عمر، مكتبة وهبة، القاهرة، ص 41.

(8) - ابن الفرضي، مصدر سابق، ج 1، ص 302.

وقد حظي هذا العلم باهتمام كبير من القضاة، إذ برز عدد غير قليل من المحدثين في صفوفهم نجد منهم، مُجَدِّد بن عبد الله بن الحسن بن يحيى الأنصاري، كان على معرفة كبيرة برجال الحديث وطبقاتهم⁽¹⁾، وعبد الحق بن عطية كان عارفا بالأحكام والحديث⁽²⁾، وأبو الوليد الياجي، أبي الربيع سليمان الكلاعي، الكلاعي، وأبو الفضل عياض كان إماما في الحديث وعلومه⁽³⁾، والقاضي ابن فطيس كان من كبار المحدثين وصدور العلماء المسندين، حافظا للحديث متقنا لعلومه⁽⁴⁾. بناء على استقراءنا لتراجم القضاة، يتبين لنا أن عددا كبيرا منهم كان يولي اهتمام بالغاً بعلم الحديث .

علم التفسير: في اللغة يعني الإبانة والكشف لمدلول الكلام وهو مصر فسر بتشديد السين، أما اصطلاحاً، فإنه علم يعرف به فهم كتاب الله المنزل على نبيه مُجَدِّد صلة الله عليه وسلم، وبيان معانيه واستخراج أحكامه وحكمه⁽⁵⁾.

عرف أهل الأندلس علم التفسير مع تحول أهلها إلى الإسلام الذي يستمد قواعده وأصوله، وتنظيماته وعلومه من القرآن الكريم، فكان الناس بحاجة ماسة إلى فهم آياته والوقوف على معانيه، وكان المسجد هو المدرسة التي انطلق منها هذا العلم جنباً إلى جنب مع غيره من العلوم الإسلامية⁽⁶⁾، ويعد علم التفسير بالنسبة للمسلمين أعظم العلوم الدينية قدراً وأرفعها شأنًا لذلك اعتبر من العلوم الدينية الرئيسية، والعلوم الذي تبنى عليه قواعد الشرع، وعلى هذا الأساس لا عجب أن يهتم به الأندلسيون على غرار جميع المسلمين بالقرآن وعلومه⁽⁷⁾، وأثار هذا العلوم اهتمام العديد من الناس واتجهوا لدراسته والتعمق في المعارف الشرعية .

(1) - ابن الخطيب، الإحاطة، ج 1، ص 405-406.

(2) - النباهي، مصدر سابق، ص 109.

(3) - ابن فرحون، مصدر سابق، ص 270.

(4) - مصدر نفسه، ص 246.

(5) - أبي حيان الأندلسي (ت 745هـ)، تفسير البحر المحيط، ط 1، تح: علي مُجَدِّد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، 1413هـ/1993م، ج 1، ص 10-11.

(6) - مصطفى إبراهيم المشني، مدرسة التفسير في الأندلس، ط 1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1406هـ/1986م، ص 81.

(7) - صاحبي سامي، سبأقي مسعودة، مرجع سابق، ص.

ومن القضاة الذين تبنا علم التفسير نجد أحمد بن بقي بن مخلد، كان حافظاً للقرآن وعالمًا بتفسيره وعلومه⁽¹⁾، وأيضاً عبد الحق بن عطية كان عالماً بالتفسير والأحكام⁽²⁾، والقاضي أبي الفضل عياض كان عالماً بالتفسير وجميع علومه وغيرهم من القضاة⁽³⁾.

ج. علوم اللغة العربية وآدابها

عدت اللغة العربية وفنونها من العلوم النقلية التي شغل بها الأندلسيون، منذ بواكير النهضة العلمية، وقد احتلت المرتبة الثانية بعد العلوم الدينية من حيث الاهتمام والانشغال بها، ويظهر ذلك أن عدد كبير من علماء الأندلس الذين برعوا في مختلف فروع المعرفة كانوا على دراية واسعة بعلوم اللغة والنحو وتميزوا بسلامة التعبير وفصاحة اللسان⁽⁴⁾، أما في ما يخص الدراسات اللغوية وما اشتغلت عليه من نحو وشعر، ففي النحو⁽⁵⁾ جمع أهل الأندلس بين كتب المشاركة كسبويه والخليل الفراهيدي وكتب الجاحظ وتدارسوها، وبين كتبهم الخاصة التي ألفها أندلسيون أمثال: جودي بن عثمان وابن القوطية⁽⁶⁾.

حيث شهدت الأندلس تطوراً ملحوظاً في النحو، لدرجة أن العالم منهم إذ لم يتمكن منهم من علم النحو ليس عندهم بمستحق للتميز ولا يسالم بالازدراء⁽⁷⁾، وتميز عديد من القضاة باهتمامهم بعلم النحو، إذ لم يقتصر دورهم على القضاء فحسب وكانوا يجمعون بين الفقه واللغة والنحو، ومن القضاة

(1) - ابن فرحون، مصدر سابق، ص 97.

(2) - النباهي، مصدر سابق، ص 109.

(3) - ابن الخطيب، الإحاطة، مصدر سابق، ص 221.

(4) - معالي محمد علي ياسين، الأوضاع العلمية في الأندلس خلال عصر الإمارة الأموية وعلاقتها ببلاد المغرب والمشرق (138-316هـ/756-928م)، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2017م، ص 98.

(5) - النحو : يقصد به في اللغة الطريق والقصد أما اصطلاحاً العلم بالقواعد التي يعرف بها أحكام أواخر الكلمات العربية في حال تركيبها في الإعراب. أنظر: مرتضي الزبيدي (ت 1205هـ)، تاريخ العروس من جواهر القاموس، د.ط، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1994م، ص 225.

(6) - عمارة مختار، التعليم في الأندلس خلال عهد الدولة الأموية (138-422هـ / 700-1030م)، دورية كان التاريخية، ع 51، ع 51، مج 14، جامعة يحي فارس، المدينة، مارس 2021م، ص 189.

(7) - المقرئ، نفح الطيب، ج 1، ص 398.

الذين اهتموا بهذا العلم نجد: مُحمَّد بن أبي عيسى حيث كان جامعا للسنن متصرفا في علم الإعراب والنحو⁽¹⁾، وأيضا الحسن بن هانئ اللخمي كان من أهل التقدم في النحو والأدب⁽²⁾، والقاضي عبد المنعم بن الفرس كان عارفا بالنحو واللغة⁽³⁾، أما الشعر فكان الشعر الأندلسي مادة غنية في شيء العصور تظهر فيها صور عديدة لفئات المجتمع الأندلسي⁽⁴⁾ وقد اتصف الأندلسيون بخيالات ذهنية، وكثرة المعاني جعلتهم يتفوقون على المشاركة في الكثير من الأحيان، فقد جاءت أغلب الأشعار تصب في أغراض المدح والثناء والاستنجاد ناهيك عن الفخر والعزل⁽⁵⁾.

حيث اشتهر عدد من القضاة بتأليفهم للشعر وتركوا تراثا شعريا ثري متنوعا، ومن بين أهم وأشهر القضاة المهتمين بالشعر نجد: ابن منظور القيسي لديه شعر في الزهد حيث قال فيه:

ما للعطاس ولا للفال من أثر فائق فديك بالرحمن واصطبر
وسلم الأمر فالأحكام ماضية تجري على السن المربوط بالقدر⁽⁶⁾

ومن القضاة الشعراء أيضا عبد المنعم بن الفرس كانت له مجموعة من الأشعار حتى أنه ألف شعرا وأمر أن يكتب على قبره⁽⁷⁾، وأيضا القاضي أبو البركات البلفيقي كان شاعرا، أدبيا بارعا وله ديوان كبير كبير في الشعر سماه "العذب والأجاج من شعر أبي البركان ابن الحجاج"⁽⁸⁾.

ومن القضاة الذين ألوا اهتماما بالشعر الخضر بن أحمد بن أبي العافية، مُحمَّد بن الحسن النباهي ومنذر بن سعيد البلوطي وغيرهم من القضاة.

نستخلص مما سبق أن عددا كبيرا من القضاة أولوا اهتماما بالغا بالشعر والتأليف فيه.

(1) - الحشني، مصدر سابق، ص 236.

(2) - النباهي، مصدر سابق، ص 110.

(3) - ابن فرحون، مصدر سابق، ص 312-313.

(4) - مقدم الصديق، ملامح شخصية القاضي في بعض أغراض الشعر الأندلسي، مجلة الحقيقة، ع 27، جامعة أدرار، الجزائر، 30-12-2013م، مج 12، ص 40.

(5) - صاحبي سامي، سقاقي مسعودة، مرجع سابق، ص 361.

(6) - ابن الخطيب، الإحاطة، ج 2، ص 170.

(7) - مصدر نفسه، ج 3، ص 541-546.

(8) - أحمد بابا التمبكتي، مصدر سابق، ص 422-430.

د. الطب:

ساهم الأطباء العرب والمسلمون مساهمة فعالة في تطور العلوم الطبية، خاصة خلال عصر الخلافة الأموية فعملوا على تطوير المستشفيات وممارسة الجراحة⁽¹⁾، ولم تقتصر دراسة العلوم الطبية على العلماء وحدهم بل شارك بعض القضاة فيها ولهم العديد من المؤلفات، وهم مُحمَّد بن أبي عيسى والذي قرأ الطب وله مؤلف كبير متعدد الأسفار، سماه " القفل والمفتاح لعلاج السموم والأرواح " تضمن من العلم الطبي وما يتعلق به⁽²⁾ وأيضا القاضي ابن رشد كان بارعا في الطب ومؤلفاته في الطب كتاب " الكليات "، " شرح أرحوزة ابن سينا في الطب "⁽³⁾.

إلى جانب هذه العلوم التي اهتم بها القضاة من فقه وحديث وأدب وطب، انصرف بعضهم أيضا إلى دراسة علوم أخرى كالتاريخ والمنطق والفلسفة .

ومن هنا نرى أن القضاة لم يقتصروا على دراسة العلوم الشرعية فقط، بل درسوا مختلف العلوم وبرعوا فيها ووضعوا الكتب والتصانيف، كما نشير أنهم عنوا عناية خاصة بموطأ الإمام مالك .

يتبين من خلال تتبع أصول القضاة في الأندلس وتنوع جهاتهم وانتماءاتهم الجغرافية والإثنية، أنهم شكلوا نسيجاً علمياً متنوعاً ومتكاملاً، وقد ساعدتهم الرحلات العلمية في الاطلاع على علوم متعددة والتواصل مع مراكز فكرية خارج الأندلس مما مكّنهم من التميز في مختلف العلوم، مثل الفقه والحديث .

(1) - بلعري خالد، تطور العلوم الطبية في عهد الخلافة الأموية في الأندلس وأثرها في تقدم الحضارة الإنسانية، مجلة جزائرية للبحوث والدراسات التاريخية المتوسطة، ع1، جامعة الجيلالي اليايس سيدي بلعباس، جوان 2021م، مج7، ص42.

(2) - ابن الخطيب، الإحاطة، ج4، مصدر سابق، ص235-236.

(3) - الذهبي شمس الدين، مصدر سابق، ج21، مصدر سابق، ص308.

الفصل الثالث: الدور السياسي لقضاة

الأندلس وعلاقتهم بالسلطة الحاكمة

المبحث الأول: علاقة القضاة بالسلطة الحاكمة

المبحث الثاني: قراءة في المهام والأدوار

المبحث الثالث: التعيين والعزل

يتناول هذا الفصل علاقة القضاة بالسلطة الحاكمة بالأندلس من حيث طبيعة ارتباطهم بها والمهام التي أسندت إليهم، إضافة إلى آليات تعيينهم وعزلهم وتبرز هذه الجوانب مكانة القاضي.

المبحث الأول: علاقة القضاة بالسلطة الحاكمة

كان القضاء من أعظم الخطط شأنًا وأرفعها منزلة، إذ كان القاضي محور الأحكام ومرجع النظر، وقد أولاهها حكام الأندلس اهتماما بالغًا إدراكا منهم لمكانته الرفيعة كونه عمود السلطان وقوام الأديان⁽¹⁾، ولم تكن هذه الأهمية نابعة من الفراغ، ولم يكن كلاما دون تطبيق حقيقي، بل حظي القضاء بمكانة بارزة ومرموقة حتى لدى الحكام الذين أبدوا استعدادهم الكامل للمثول أمام القضاة بكل توفير واحترام متى طلب منهم ذلك، وهذا ما أكدته المقرري بقوله: " كون السلطان لو توجه عليه حكم حضر بين يدي القاضي"⁽²⁾.

ويعد القاضي مرآة عاكسة لسياسة الأمير، ووسيلة من وسائل العدل وتحقيق الحق في المجتمع، لهذا السبب حرص الأمراء والخلفاء على تبني سياسة واضحة المعالم في تعيين القضاة في مختلف الحواضر والكور بما يضمن انسجام السلطة القضائية مع توجيهاتهم العامة، وقد نشأت بين القاضي والسلطان علاقة ذات وجهين وجه مشرف يعكس التعاون والانسجام، حيث كان القاضي يحظى بثقة السلطان الذي اختاره ويؤدي مهامه في ظل دعم واضح من السلطة، وفي المقابل قد يتخذ هذا الارتباط طابعا سلبيا عندما يسود التوتر وعدم الرضا من طرف الأمير أو الخليفة اتجاه قاضيه لأسباب معينة، الأمر الذي كان يؤدي في كثير من الأحيان إلى عزله من منصبه.

ومن بين صور العلاقة الجيدة التي كانت بين السلطة والقاضي، أنه عندما ولى الأندلس عقبة بن الحجاج⁽³⁾ استخلف مهدي بن مسلم القضاء على قرطبة، فلما أراد توليته قال له أكتب عهدك على نفسك فكتب مهدي⁽⁴⁾، هذا التصرف دلالة قوية على الثقة التي كان يمنحها السلطان للقاضي، سواء

(1) - نور الدين بعاك، *خطة القضاء في الأندلس من خلال علم الوثائق والأحكام*، مجلة قرطاس والدراسات الحضارية والفكرية، ع1، جامعة مصطفى اسطنبولي، معسكر، فيفري 2025م، مج13، ص59.

(2) - نفع الطيب، ج1، ص217-218.

(3) - *عقبة بن الحجاج*: كان من أشرف بني سلول، دخل الأندلس سنة 116هـ واليا عليها من قبل عبيد الله بن الحباب، قام مجاهدا فاتحا حتى بلغ أربونة، وأسلم على يده أكثر من ألف رجل، واستشهد ببلاط الشهداء . أنظر: الزركلي، مرجع سابق، ج4، ص240.

(4) - الحشني، مصدر سابق، ص38-39.

ثقتة في أمانته أو كفاءته العلمية وغير ذلك كما هو الحال أيضا مع المصعب ابن عمران لما استقضاه الحكم بن هشام وبالرغم من معرفة شدته وصلابته في تنفيذ الأحكام، إلا أنه كان يؤيده ولا يقبل فيه أي طعن وينفذ أحكامه ويجير أفعاله وإن صدرت ضد هواه⁽¹⁾، كذلك بالنسبة لمحمد بن بشير المعافري والذي ولاه الحكم بن هشام القضاء، والذي كان على استقامة ودقة وعدل، حيث أول ما أنفذه في قضائه حكم ضد الأمير الحكم نفسه الذي انصاع بدوره للحكم وتقبله، وظل يثني على محمد بن بشير بعد ذلك⁽²⁾، كما أيده أيضا عندما رفض شهادته في قضية تخض عمه سعيد الخير بن عبد الرحمن الداخل⁽³⁾ ولما عمد عم الأمير إلى تحريضه وإغرائه بالقاضي ردَّ عليه الحكم عبارات بالغة الدلالة على استقلال رأي وأحكام القاضي، وأنه لن يتعرض له⁽⁴⁾.

ولم يجامل القضاة الحكام بل كانوا ينصحوهم ويعطوهم، فعندما انشغل الخليفة عبد الرحمن الناصر⁽⁵⁾ بتشديد مدينة الزهراء، وأفرط في زخرفتها وإتقان مبانيها حتى شغل عن حضور صلاة الجمعة في المسجد الجامع الذي بناه فيها ثلاث جمع متتالية، قام القاضي منذر بن سعيد بإنكار ذلك وقام بوعظه ثم أقبل الخليفة على المنذر وقال له: "جزاك الله يا قاضي عنا وعن نفسك خيرا، وعن الدين وعن المسلمين أجل جزاءه، وكثر في ناس أمثالك"⁽⁶⁾.

وعن عمق العلاقة الطيبة التي جمعت بين الخليفة الحكم المستنصر بالله والقاضي منذر بن سعيد، أن الخليفة كان في إحدى خلواته الخاصة في بستان له خلال فصل الصيف وفي وقت اشتد فيه الحر جالسا عند بركة ماء، وكان معه الحاج جعفر الثقلي، وبعد أدائه صلاة الجمعة التحق له القاضي منذر

(1) - النباهي، مصدر سابق، ص 46.

(2) - القاضي عياض، مصدر سابق، ج 3، ص 338.

(3) - عبد الرحمن الداخل: عبد الرحمن بن معاوية بن هشام أمير الأندلس وسلطانها، دخل الأندلس هاربا من بني العباس فتملكها مولده سنة 113 هـ. أنظر: الذهبي، مصدر سابق، ج 8، ص 245.

(4) - مصدر نفسه، ج 8، ص 246.

(5) - الناصر: هو عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن الداخل بن معاوية بن هشام بن عبد الله المعروف بأمر المؤمنين الناصر لدين الله، حكم الأندلس لمدة 50 سنة ونصف، تولى الحكم سنة 300 هـ وسط أوضاع مضطربة وثورات داخلية، استطاع بخنكة سياسية وعسكرية أن يوحد البلاد ويقضي على الفتن حتى أعلن الخلافة سنة 316 هـ فاس مدينة الزهراء. أنظر: ابن الأبار، الحلة السيرة، ج 1، ص 198.

(6) - المقرئ، نفح الطيب، ج 2، ص 16-22.

فما كان من الخليفة إلا أن دعاه للنزول إلى الماء.⁽¹⁾ ترويحاً عن النفس، فاستجاب القاضي لذلك غير أنه أبدا شيئاً من الحياد مراعاة للحاجب الحاضر، وتعكس هذه الحادثة طبيعة العلاقة المتينة التي ربطت الخليفة بالقاضي⁽²⁾.

وعلى نفس المنوال برزت المكانة الرفيعة التي حظي بها القاضي ابن ذكوان في عهد المنصور بن أبي عامر، حيث كان هذا الأخير لا يقدم على اتخاذ قرار مهم دون الرجوع إليه وأخذوا رأيه، وقد بلغ من تقدير المنصور بن أبي عامر لابن ذكوان أن لقبه بقاضي القضاة تفخيماً لشأنه واعترافاً بعلو منزلته بين أهل العلم والفقه⁽³⁾، أما عن القاضي مُحمَّد بن يقيى بن زرب فقد كان يكثر من صلاة الاستسقاء، فلما تكررت ولم ينزل الغيث ثارت العامة وهاجت مشاعرهم، فاجتمعوا إليه بعد انتهائه من الصلاة يتهكمون عليه بكلام لادع وسخرية، فلما رأى ذلك فر إلى مقبرة الرض بقرطبة، وكانت موصوفة بحصانة أبوابها⁽⁴⁾، ثم بعث برسالة إلى صاحب المدينة يستغيثه، فأرسل إليه جماعة من الفرسان ناحيته وانصرف إلى داره سالماً، فلما عاود البروز إلى الاستسقاء أرسل إليه المنصور قوة كبيرة من الخيل أحاطت بمكان الصلاة لحمايته وإنقاذه⁽⁵⁾.

وهذه الحادثة التي جرت للقاضي مُحمَّد بن يقيى بن زرب تبين حرص السلطان على حماية القاضي لمواجهة غضب العامة مكانة رفيعة لدى الحكام، وكانت أقوالهم تحظى بقدر كبير من التقدير الاحترام، حتى إن طلباتهم كانت تلبى ولو تعارضت مع سياسات الأمراء، وما يدل على ذلك مكانة القاضي الفرج ابن كتانة الذي كان يتمتع بصوت مسموع لدى الأمير الحكم بن هشام، إذا كان يأخذ بنصائحه ويعمل بتوجيهاته، وما يبين هذا الحادثة التي وقعت له مع حرس الأمير الذين كانوا يقومون بواجبهم الخاص، بإلقاء القبض على أحد المطلوبين من أهل قرطبة، المتهمين بالإشتراك في واقعة الرض، وصادف أن هذا الرجل كان يسكن بالقرب من منزل القاضي الفرج بن كتانة، فلما سمع القاضي صوت الحرس وأصوات النساء في بيت جاره، خرج على الفور وأراد الاستفهام عن سبب هذا الصوت العالي، فلما

(1) - النباهي، مصدر سابق، ص 72-73.

(2) - النباهي، مصدر سابق، ص 73.

(3) - السيوطي، مصدر سابق، ص 8-79.

(4) - النباهي، مصدر سابق، ص 79-80.

(5) - مصدر نفسه، ص 80.

عرف بالموضوع، تدخل عند رئيس الحرس لأجل أن يخلو سبيل الرجل⁽¹⁾، فرفض رئيس الحرس طلب القاضي وأسمعه كلاما جارحا لا يليق بمكانته، ناصحا إياه بعدم التدخل بشؤون الدولة والاكتفاء بالاهتمام بالقضاء فقط، فلم يرض القاضي بهذا التجاوز فتوجه مباشرة إلى الأمير الحكم، مستشفعا في جاره طالبا منه إلغاء أمر القبض عليه والعفو عنه، وقد قبل الأمير شفاعته القاضي وأمر بإطلاق سراح جاره، وعدم التعرض له، كما قام بمراقبة رئيس الحرس ومحاسبته على إساءته للقاضي نظرا لما صدر عنه من تجاوز في الكلام، لا يتوافق مع ما يليق بمقام القاضي وهبته⁽²⁾، وتبرز هذه الواقعة المكانة الرفيعة التي كان يحظى بها القاضي وما كان له من صلة وثيقة للسلطان، مبنية على التقدير والاحترام .

وعلى النقيض من ذلك اتخذ بعض الحكام مواقف مغايرة لما صدر عن بعض القضاة، بل وكانت تلك المواقف سببا في إصدار أمر عزلهم، فلم يكن بسبب عزل بعض القضاة، هو تقصيرهم في تطبيق أحكام الشرع بل العكس تماما، فقد كانت صراحتهم وحرصهم على تحري العدل، ورفضهم مجاملة أصحاب المصالح والأهواء هي الأسباب الحقيقية لعزلهم، ومن الأمثلة البارزة على ذلك ما وقع للقاضي يحيى بن معمر، قاضي الجماعة بقرطبة في عهد الأمير عبد الرحمن بن الحكم، إذ نشبت بينه وبين يحيى بن يحيى⁽³⁾، خصومة، فسعى هذا الأخير إلى عزله وجمع الآراء ضده من الفقهاء وغيرهم، ويذكر الخشني أن سبب هذا التآلب عليه يعود إلى شدته مع الفقهاء ورفضه الانصياع لرغباته، فتوحدوا ضده ونقموا عليه، غير أن الأمير وبعد أن تبين له الحق واتضحت له حقيقة الأمر، أداة القاضي يحيى بن معمر لمنصبه تقديرا لعمله وورعه وفضله⁽⁴⁾ .

وأيضا القاضي سليمان بن أسود الغافقي تولى قضاء الجماعة في قرطبة لعدة سنوات في عهد الأمير محمد بن عبد الرحمن، وقد وقع عليه ظلم نتيجة وشاية، حيث رغب الأمير في اقتناء دار تعود لبيتهم، كانت تحت نظر القاضي ليمنحها لأحد أبنائه، فأمر الوزير التوجه إلى القاضي لإنهاء المسألة، عبر وساطة تقدر الثمن، غير أن القاضي رفض الصفقة معتبرا أن السعر لا يناسب القيمة الحقيقية للدار،

(1) - مصدر نفسه، ص 53-54.

(2) - النباهي، مصدر سابق، ص 53-54؛ الخشني، مصدر سابق، ص 94.

(3) - يحيى بن يحيى: فقيه الأندلس، أبو محمد اللبثي البربري المصمودي الأندلسي القرطبي، قدم للأندلس بعلم كثير، وانتهى السلطان والعامية إلى رأيه، وكان فقيه حسن الرأي، وكان فقيه حسن الرأي، لا يرى القنوط في الصنف ولا في سائر الصلوات، وكان إمام أهل بلدة والمقتدي به منهم، ويفتي برأي مالك توفي في 298 هـ. أنظر: الذهبي، مصدر، ج 10، ص 520؛ قاضي عياض، مصدر سابق، ج 3، ص 373.

(4) - الخشني، مصدر سابق، ص 47.

وعندما بلغ الأمير موقف القاضي تراجع عن شراء الدار احتراماً لنزاهته وعدله، لكن الوزير الذي كانت له خصومات قديمة، وعداوة شخصية مع القاضي انتهز الفرصة فحرص الأمير عليه، وأثار في نفسه الشكوك الضغائن، واستمر الوزير في الوشاية والتحريض حتى اقتنع الأمير فعزل القاضي من منصبه⁽¹⁾.

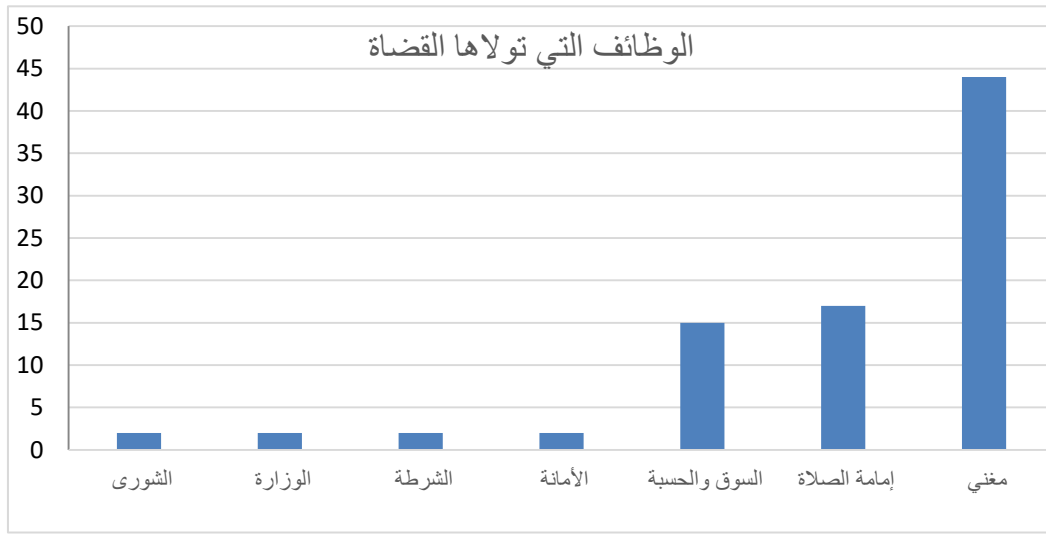
وعزل القاضي مُجَّد بن زياد اللخمي من منصبه القضائي، بعد حادثة أثارت أشياء الأمير عبد الرحمن، حيث نقل عنه تفوه بلفظ عابر في يوم غيث، لم يكن يقصد به إساءة أو تجاوز، إلا أن هذا القول حُمِل عليه وشيد به عند الأمير، فأمر بسجنه وعزل عن منصبه⁽²⁾.

رغم ما قد يظهر أحيانا من توتر بين القضاة والسلطة، فإن العلاقة بينهما في الأندلس، كثيرا ما اتسمت بالاحترام والتقدير المتبادل.

(1) - النباهي، مصدر سابق، ص56-59؛ الخشني، مصدر سابق، ص55-59.

(2) - الخشني، مصدر سابق، ص132.

المبحث الثاني: قراءة في المهام والأدوار:



القضاء من الوظائف المقدسة عند كل الأمم، مهما بلغت درجتها في الحضارة، حتى لا يصبحوا الناس في فوضى، إذ الخصومة من لوازم البشرية، وتنازع البقاء سنة الكون، ولو لا الوازع الذي ينصف الضعيف من القوي، والمظلوم من الظالم لاختل النظام وعمت الفوضى⁽¹⁾ قال تعالى: "ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد يذكر فيها اسم الله كثيرا"⁽²⁾، وقال أيضا: "ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض"⁽³⁾.

وفي ظل التنظيم الإداري المتقن الذي ميز الدولة الإسلامية في الأندلس، رز نظام القضاء كأحد أهم أركان الحكم فالقضاء من الخطط الشرعية حيث ذكره ابن خلدون "إنه من الوظائف الداخلة تحت الخلافة، لأنه منصب الفصل بين الناس في الخصومات، حس التداعي وقطعا للتنازع"⁽⁴⁾.

لذلك حظي القضاء في الأندلس بأهمية كبيرة، إذ لم يقتصر دور القاضي على الفصل في الخصومات فحسب، ل تعداه إلى وظائف إدارية، دينية، اجتماعية متعددة ويظهر تحليل وظائف القضاة المستخلصة من كتاب المراقبة العليا، تنوع المهام التي أسندت إليهم، وحسب الجدول والأعمدة البيانية نرى أن توزيع

(1) - د. نصر فريد سجاد واصل، السلطة القضائية ونظام القضاء في الإسلام، ط2، المكتبة التوفيقية، 1403هـ، ص9.

(2) - سورة الحج الآية 40.

(3) - سورة البقرة الآية 252.

(4) - ابن خلدون، مصدر سابق، ج1، ص219.

وظائف القضاة غير متكافئ، حيث تصدر الفقه قائمة الوظائف بـ 45 قاضيا أي ما يفوق نصف العدد الكلي، مما يدل على الارتباط الوثيق بين القضاء والفقه خاصة العلم بالأحكام الشرعية التي يفصلون الدعاوي موجهها ويقيمون العدل على أساسها ويضعون الحقوق والحدود بين الناس⁽¹⁾، إذ يعتبر الفقه شرط أساسي في القضاة لا يقوم القضاء بدونه⁽²⁾، ومن القضاة الفقهاء المفتين نذكر عنترة بن فلاح، معاوية بن صالح الحضرمي، محمد بن يقي بن زر وغيرهم.

أما المهام الدينية الأخرى مثل: إمامة الصلاة مثلها 17 قاضيا فتبرز استمرار الصلة الوثيقة بين القاضي والمؤسسة الدينية، وكان على صاحب الصلاة الدور الرئيسي في القيام بهذه الإمامة من خلال إحياء شعائر الصلوات مثل: صلاة الجمعة والأضحى، صلاة الخسوف، صلاة الاستسقاء وصلاة الجنازة⁽³⁾، ثم تأتي الخطبة بـ 15 قاضيا، أي أن الكثير من القضاة كانوا يتولون وظيفة الخطبة بالإضافة إلى مهامهم القضائية، هذا الجمع يعكس المكانة العلمية والبلاغية للقاضي.

أما الوظائف الإدارية، مثل الحسبة في السوق والأمانات إذ تعتبر الحسبة وظيفة دينية من باب الأمر المعروف والنهي عن المنكر الذي هو فرض على القائم بأمر المسلمين⁽⁴⁾، والمحتسب هو الموظف المسؤول عن السوق⁽⁵⁾، والإطار الأول في مؤسسة الحسبة⁽⁶⁾، ومن أبرز من تولوا هذه الخطط أحمد بن عبد الله بن أبي طالب أما الشرطة فقد نقلدها أبي بكر محمد الأشبرون، ومنهم من تولى خطة المظالم حيث كان لصاحب المظالم حقا لإصدار الأحكام بشكل استثنائي، مع حرية التصرف والتحقيق والإثبات بما يحقق العدالة⁽⁷⁾، ومن تولى هذه الخطة إلى المطرف بن فطيس، وتولى خطة الوزارة عدد قليل وهم محمد بن يحيى بن بكر

(1) - محمد الزحيلي، تاريخ القضاء في الإسلام، دار الفكر المعاصر، بيروت، 1995م، ص333.

(2) - محمود الشربيني، القضاء في الإسلام، ط2، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1999، ص32.

(3) - حسام حسن إسماعيل، منصب صاحب الصلاة ودوره السياسي والإداري والاجتماعي في الأندلس في عصر الدولة الأموية في الفترة من (138-424هـ)، مجلة تاريخ المستقبل، ع75، دار العلوم، د.ت، ص432.

(4) - محمد عبد الوهاب خلاف، مرجع سابق، ص331.

(5) - السوق: هو الموقع الذي يجتمع فيه التجار والباعة وتقام في الحوانيت للبيع والشراء. أنظر: كمال السيد أبو مصطفى، تاريخ الأندلس الاقتصادي في عصر دولتي المرابطين والموحدين، د.ط، مركز الإسكندرية، للكتاب، الإسكندرية، ص296.

(6) - قريط العربي، مؤسسة الحسبة ودور آلياتها في مكافحة الفساد الاقتصادي بالسوق الدولية الأموية بالأندلس أنموذجا، مجلة المعيار، ع1، مج28، جامعة حسية بن بوعلي، شلف، جانفي 2024، ص929.

(7) - فاتح مزودي، القضاء في المغرب الإسلامي بين القرنين الثالث والثامن هجري (9-14م)، مجلة الدراسات الإنسانية والاجتماعية، ع01،

الاشعري وأبي المطرف بن فطيس داما بالنسبة لخطة الشورى، هي الأخرى لم يتقلدها الكثير من القضاة وهم أبي الأصبغ ابن أبي السهل وأبي عبد الله محمد بن الحاج، أما بالنسبة لأماكن تركز القضاة، فكان الغالبية منهم يتمركزون في الحواضر الكبرى، إذ تمركزوا في القرون الأولى خاصة في قرطبة⁽¹⁾ عاصمة الأمويين والتي ظلت مركزا للعلم والثقافة والقضاء إلى أن سقطت الخلافة الأموية⁽²⁾، ودخلها البربر، وأيضا تمركزوا في مدينة غرناطة ومالقة خاصة.

يبرز هذا الفصل تنوع الأصول الإثنية والجغرافية لقضاة الأندلس، إذ شملت خلفياتهم العرب والبربر، وامتد نشاطهم إلى مختلف الحواضر لم تقتصر وظائفهم على القضاء، بل شملت الإفتاء، الخطابة، وأحيانا المهام السياسية، كما كان للرحلات العلمية خاصة إلى المشرق والمغرب، دور محوري في تكوينهم العلمي والفقهية، مما أسهم في تعزيز مكانتهم داخل المجتمع الأندلسي.

المبحث الثالث: التعيين والعزل

امتدت خطة القضاء في الأندلس على مدار 8 قرون تقريبا، منذ تعيين عبد الرحمن الداخل للدولة الأموية في الأندلس سنة 138هـ/756م، حيث رسخ النظام في الأندلس وأرسى دعائم الحكم على أساس الأحكام الشرعية، معتمدا على فقهاء ذوي علم وكفاءة في القضاء، فعمل على تنظيم الجهاز القضائي بما يضمن استقرار الدولة وهيبتها، مع احترام مبادئ الشريعة الإسلامية في الفصل بين الناس وفض النزاعات، ومن خلال تتبع تراجم القضاة نلاحظ أن الخليفة أو الأمير هو المسؤول الأول عن تعيين القضاة، لأن القضاء في الأصل من واجبات الخليفة، وذلك لدخول القضاء في عموم ولايته، فالتقليد لا يصح إلا من جهته، حيث ذكر الخشني أن يحيى بن يزيد التجيبي ولاه من جهته، حيث ذكر الخشني أن يحيى بن يزيد التجيبي ولاه القضاء عمر بن عبد العزيز⁽³⁾.

كذلك فإن معاوية بن صالح الحضرمي استصفاه الأمير بن معاوية⁽⁴⁾، على قرطبة، وفي ترجمة محمد

(1) - قرطبة: مدينة رومانية أزلية من المدن العظيمة بالأندلس وهي على غري النهر الكبير، الذي عليه إشبيلية. أنظر: أبي الفداء عماد الدين، تقويم البلدان، تح: رين ود، د.ط، دار صادر، لبنان، ص135.

(2) - محمد الشريف قاهر، قرطبة حاضرة الخلافة الأموية، مجلة الدراسات الإسلامية، ع9، ص69.

(3) - مصدر سابق، ص14.

(4) - الضبي، مصدر سابق، ص8-9.

بن بشير المعافري ولاء القضاء الحكم بن هشام⁽¹⁾، ومن هنا يتبين أن الأمير أو الحاكم كان في الغالب هو من يتولى تعيين القضاة بنفسه، وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على المكانة الرفيعة التي حظيت بها خطة القضاء، إن تعد أساساً لبناء الدولة، ومن الملاحظ أنه بالرغم من الأهمية البالغة، والمكانة السامية للقاضي في المجتمع الإسلامي، إلا أن بعض الفقهاء يرفض بشدة تولي القضاء⁽²⁾.

ولذلك كان الفقهاء من أهل التفوق والعلم، كثيراً ما يمتنعون عن تولي مهمة القضاء، لما يشعرون به من الخشية في ألا يخشوا تدابير شؤونهم، بما يتناسب مع مقتضيات الشريعة، وكما يتجنبوا خطر الوقوع في الخطأ.

وقد كان من القضاة من امتنع عن تولي القضاء في بادئ الأمر، لكنه قبله لاحقاً بسبب خشية من الأمير، كالقاضي المصعب بن عمران، الذي عرض عليه عبد الرحمن بن معاوية القضاء، فأبى بعدها قبل القضاء خشية منه.

والملاحظ أن السلطة الحاكمة التي تتولى تعيين القضاة، هي ذاتها التي تملك صلاحية عزلهم، وفي دراستنا للقضاة الأندلس الذين ذكرهم النباهي، نجد أن في غالب من الأحيان لا تتوفر سنة التولية بالضبط، وإنما تتوفر معلومات حول الحاكم المسؤول عن التولية والعزل والجدول التالي يبين سنة التولية وسنة العزل لقضاة الأندلس.

من خلال تتبعنا لتراجم وسير قضاة الأندلس نلاحظ أن⁽³⁾: مهدي بن مسلم استقضاه على قرطبة عقبة بن الحجاج، ويحيى بن يزيد الجبلي ولاء القضاء عمر بن عبد العزيز، أما في عهد عبد الرحمن بن معاوية قد ولي معاوية بن صالح الحضرمي، ويحيى بن معمر والمصعب بن عمران.

وفي عهد الحكم بن هشام ولي محمد بن بشير المعافري والفرج بن كنانة، ولما تولى الأمير عبد الرحمن بن الحكم بن هشام ولي القضاء سعيد بن سليمان الغافري ومعاذ بن عثمان الشعباني، ومحمد بن زياد اللخمي.

(1) - النباهي، مصدر سابق، ص 47.

(2) - سالم بن عبد الله الخلف، نظم حكم الأمويين ورسومهم في الأندلس، ط 1، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، السعودية، 1424هـ/2003م، ص 723.

(3) - أنظر الملحق رقم 04.

وبعد تولي الحكم الأمير مُجَّد بن عبد الرحمن الذي عين سليمان بن الأسود الغافقي مرتين، والأمير مُجَّد بن عبد الله بن الحكم هو الآخر الذي عين اسلم بن عبد العزيز مرتين وأحمد بن بقي بن مخلد وأحمد بن عبد الله بن أبي طالب .

أما الأمير عبد الرحمن بن مُجَّد بن عبد الله ولي مُجَّد بن أبي عيسى ومنذر بن سعيد البلوطي، والقاضي ابن برطال وابن ذكوان وابن فطيس ولاهم المنصور بن أبي عامر⁽¹⁾ .

نلاحظ أن الأمراء أكثروا من تعيين عدد كبير من القضاة في فترة زمنية قصيرة، وهذا يعود إلى وفرة العلماء والفقهاء الذين لديهم مؤهلات لتولي هذا المنصب، وقد أدى هذا العدد الكبير من المؤهلين، إلى تناوب بعض القضاة على منصب القضاء بحيث يتولاه أحدهم لفترة ثم يستبدل بغيره.

أما بالنسبة للمدة الزمنية لتولي منصب القضاء فقد كانت في القرون الأولى قصيرة نسبياً، بينما تميزت الفترات اللاحقة خاصة القرون الأخيرة بطول مدة التولي، ومثال ذلك القاضي سليمان بن أسود الغافقي الذي تولى القضاء لمدة ثلاثين سنة، غير أن الأمر لم يكن دائماً كذلك لنجد حالات استثنائية تمثلت في قصر المدة، كما في حالة مُجَّد بن عياش الذي تولى منصب القضاء لمدة ثلاث أيام فقط ثم طلب الإعفاء في اليوم الرابع⁽²⁾ .

يتضح أن علاقة القضاة بالسلطة الحاكمة بالأندلس كانت وثيقة إذ لعبوا دوراً مهماً في تسيير شؤون القضاء، كما أن تعيينهم وعزلهم كان يعكس توازناً دقيقاً بين الكفاءة العلمية ومتطلبات السلطة.

(1) - المنصور بن أبي عامر: هو عامر مُجَّد بن أبي حفص عبد الله بن مُجَّد من أسرة عربية تنسب إلى قبائل معافر اليمنية الحيمرية، أمير الأندلس في دولة هشام المؤيد وصحب هشام وتلقب بالمنصور وأقام الهيئة فدانت له أقطار الأندلس كلها، توفي سنة 393هـ. أنظر: ابن الأبار، مصدر سابق، ص 275؛ الضبي، مصدر سابق، ص 152.

(2) - النباهي، مصدر سابق، ص 148.

خاتمة

من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى عدة نتائج والتي يمكن إجمالها في النقاط التالية:

- يعد القاضي النباهي من أبرز علماء القضاء في الأندلس وكتابه المرقبة العليا مصدرا مهما لدراسة تاريخ القضاة، حيث يقدم صورة واضحة عن منهج النباهي ودوره في توثيق واقع القضاء في الأندلس والمغرب .

- تميز القضاة بتعدد أصولهم الإثنية وتنوع انتماءاتهم الجغرافية، إذ يشير هذا التنوع إلى أن تعيين القاضي لم يكن يبنى على أصله أو موطنه، بل على كفاءته العلمية واستقامته .

- تبرز الرحلات العلمية الخارجية حرص القضاة على تحصيل العلم من مراكز كبرى، مما أسهم في رفع مستواهم العلمي والفقهية، وقد شكلت هذه الرحلات عاملا مهما في توسيع آفاقهم وتبادل المعارف بين المراكز الإسلامية خاصة المشرق .

- تظهر الرحلات العلمية الداخلية أن غالبية القضاة تلقوا تعليمهم في مدنهم، وخاصة قرطبة دون الحاجة إلى الانتقال، ويعكس ذلك قوة المراكز التعليمية المحلية، كما تلقوا تعليمهم في بعض الحواضر الأندلسية مثل مالقة وغرناطة.

- برز القضاء في عدد من العلوم الأساسية وعلى رأسها الفقه والحديث واللغة، وهذا يعكس عمق تكوينهم المعرفي .

- تميزت علاقة القضاة بالسلطة الحاكمة بالاحترام المتبادل حيث أن القاضي كان يتمتع بمكانة رفيعة عند السلطات.

- تجاوزت مهام القاضي في الأندلس حدود القضاء حيث شارك في وظائف متعددة مثل الحسبة والفتوى وغير ذلك مما يعكس اتساع دوره في الحياة .

امتدت ولاية بعض القضاة في الأندلس لفترات طويلة، خاصة أولئك الذين عرفوا بالعدل وكانت علاقاتهم وطيدة بالسلطة والحكام، مثل القاضي سليمان بن أسود الغافقي الذي شغل القضاء لأكثر من ثلاثين سنة، كما أن العديد من القضاة، لاسيما في القرون الأولى، استمروا في مناصبهم حتى وفاتهم، ما يعكس الثقة الكبيرة التي حظوا بها واستقرار مواقعهم القضائية.

الملاحق

الملحق 01: الرحلات العلمية الخارجية لقضاة الأندلس

المصادر	وجهته العلمية					القاضي
	مصر	الشام	العراق	بلاد الحجاز	بلاد المغرب	
- النباهي، المرقبة العليا، ص 42. - الخشني، قضاة قرطبة، ص 38-43.						مهدي بن مسلم
- النباهي، مصدر سابق، ص 44-45. - الحميدي، جذوة المقتبس، ص 562. - ابن حيان، المقتبس، ص 190-193. - القاضي عياض، ترتيب المدارك، ص 145-149. - ابن الفرضي، تاريخ علماء الأندلس، ص 897-898. - الضبي، بغية الملتبس، ص 304.	×					يحيى بن معمر
- النباهي، مصدر سابق، ص 53-54. - القاضي عياض، مصدر سابق، ص 144-145.	×					الفرج بن كنانة
- النباهي، مصدر سابق، ص 42. - ابن القوطية، افتتاح الأندلس، ص 55. - الخشني، مصدر سابق، ص 50-60.		×		×		معاوية بن صالح الحضرمي
- النباهي، مصدر سابق، ص 42.						عنتر بن فلاح

- الخشني، مصدر سابق، ص44. - ابن الأبار، التكملة، ص466.						
- النباهي، مصدر سابق، ص43. - ابن الخطيب، أعمال الأعلام، ص11-07.						يحيى بن يزيد التجيني
- النباهي، مصدر سابق، ص45-47.						المصعب بن عمران
- النباهي، مصدر سابق، ص52. - المقرئ، نفح الطيب، ص143.	×			×		مُحمَّد بن بشير المعافري
- النباهي، مصدر سابق، ص54. - الخشني، مصدر سابق، ص141-135.						سعيد بن سليمان الغافقي
- النباهي، مصدر سابق، ص55.						معاذ بن عثمان الشعباني
- النباهي، مصدر سابق، ص56-59. - الخشني، مصدر سابق، ص55-9.						مُحمَّد بن زياد اللخمي
- النباهي، مصدر سابق، ص59-63. - الخشني، مصدر سابق، ص296-233.						سليمان بن الأسود الغافقي
- النباهي، مصدر سابق، ص63. - ابن الخطيب الإحاطة، ص422-419.	×			×		مُحمَّد بن عبد الله بن أبي عيسى
- النباهي، مصدر سابق، ص63. - الخشني، مصدر سابق، ص238. - ابن الفرضي، مصدر سابق، ص81-80.	×				×	اسلم بن عبد العزيز

أحمد بن عبد الله بن طالب						- النباهي، مصدر سابق، ص 63-65. - ابن فرحون، الديباج، ص 97.
أحمد بن بقي بن مخلد						- النباهي، مصدر سابق، ص 66-75.
منذر بن سعيد						- النباهي، مصدر سابق، ص 75-77. - المقرئ، مصدر سابق، ص 220. - الحشني، مصدر سابق، ص 238.
محمد بن السليم		×		×		- النباهي، مصدر سابق، ص 77-82. - ابن فرحون، الديباج، ص 364. - ابن بشكوال، الصلة، ص 805-806.
محمد بن يقي بن زرب						- النباهي، مصدر سابق، ص 82-84.
الحسن بن عبد الله الجذامي قاضي ربة						- النباهي، مصدر سابق، ص 84-86.
ابن برطال		×	×	×		- النباهي، مصدر سابق، ص 84-86. - الضي، مصدر سابق، ص 133. - ابن بشكوال، مصدر سابق، ص 68-69.
ابن ذكوان		×		×		- النباهي، مصدر سابق، ص 67-88. - ابن فرحون، مصدر سابق، ص 245-246. - ابن بشكوال، مصدر سابق، ص 467-470.
أبي المطرف بن فطيس						- النباهي، مصدر سابق، ص 88-89.

- النباهي، مصدر سابق، ص 90-94. - ابن الأحمر، أعلام المغرب والأندلس، ص 170.						يحيى بن وافد اللخمي
- النباهي، مصدر سابق، ص 94. - ابن عذارى، مصدر سابق، ص 194. - ابن خلدون، مصدر سابق، ص 200.						مُحمَّد بن الحسن الجذامي النباهي قاضي مالقة
- النباهي، مصدر سابق، ص 95. - ابن فرحون، مصدر سابق، ص 197-200. - ابن خلكان، وفيات الأعيان، ص 142-143.	.					إسماعيل بن عباد وابنه مُحمَّد
- النباهي، مصدر سابق، ص 95-96. - ابن فرحون، مصدر سابق، ص 444. - الضبي، مصدر سابق، ص 311.	×	×	×	×		أبي الوليد سليمان الباجي
- النباهي، مصدر سابق، ص 96.						أبي الوليد يونس بن مغيث
- النباهي، مصدر سابق، ص 97. - الضبي، مصدر سابق، ص 147. - ابن بشكوال، مصدر سابق، ص 625.						أبي بكر مُحمَّد بن منظور
- النباهي، مصدر سابق، ص 97. - ابن بشكوال، مصدر سابق، ص 589.						أبي الأصبع عيسى بن السهل
- النباهي، مصدر سابق، ص 98-99.						موسى بن حماد
- النباهي، مصدر سابق، ص 100.					×	أبي الوليد مُحمَّد أحمد ابن رشد

- ابن بشكوال، مصدر سابق، ص 825.						
- النباهي، مصدر سابق، ص 100-101.						مُحمَّد بن سليمان الأنصاري المالقي
- النباهي، مصدر سابق، ص 101.						مُحمَّد بن عبد الله بن الحسن المالقي
- ابن الأبار، مصدر سابق، ص 57.						
- النباهي، مصدر سابق، ص 102.	×					أبي الفضل عياض اليحصي
- ابن شكوال، مصدر سابق، ص 844-845.						
- السيوطي، بغية الوعاة، ص 8-9.						
- ابن القطان، نظم الجمان، ص 234.						
- النباهي، مصدر سابق، ص 03.						أبي عبد الله مُحمَّد بن الحاج
- المراكشي، الذيل، ص 384.						
- ابن بشكوال، مصدر سابق، ص 133.						
- النباهي، مصدر سابق، ص 103-140.						أبي القاسم بن حمدين
- ابن الخطيب، أعمال الأعلام، ص 252-254.						
- ابن الأبار، الحلة السيرة، ص 255-256.						
- النباهي، مصدر سابق، ص 104-105.					×	حمدين بن حمدين
- ابن عسکر، أعلام مالقة، ص 221.						
- النباهي، مصدر سابق، ص 105-107.						أبي مُحمَّد عبد الله الوحيددي
- المقرئ، مصدر سابق، ص 25.						
- النباهي، مصدر سابق، ص 107-108.	×	×	×	×	×	أبي بكر بن العربي المعافري

- الضبي، مصدر سابق، ص 99.						
- أحمد بابا التنبكي، نيل الابتهاج، ص 237-238.						
- النباهي، مصدر سابق، ص 109.						أبي المطرف عبد الرحمن الشعبي
- ابن الخطيب، الإحاطة، ص 539-541.						
- ابن الخطيب، أوصاف الناس، ص 43-44.						
- النباهي، مصدر سابق، ص 109.						عبد الحق بن غالب بن عطية
- النباهي، مصدر سابق، ص 110.						محمد بن سمالك العاملي
- ابن فرحون، مصدر سابق، ص 312-313.						
- النباهي، مصدر سابق، ص 110.						عبد المنعم بن فرس
- النباهي، مصدر سابق، ص 110-111.						الحسن بن هاني اللخمي
- الذهبي، مصدر سابق، ص 189.						
- النباهي، مصدر سابق، ص 111.	×					أبي بكر محمد بن أبي زمنين
- النباهي، مصدر سابق، ص 112.					×	ابن رشد
- ابن فرحون، مصدر سابق، ص 231.						
- النباهي، مصدر سابق، ص 112-115.						أبي محمد عبد الله بن حوط الله الأنصاري
- النباهي، مصدر سابق، ص 115-116.						محمد بن الحسن بن محمد بن الحسن النباهي
- النباهي، مصدر سابق، ص 116.	×					محمد بن حسن بن صاحب الصلاة

- المراكشي، مصدر سابق، ص 470-473.						
- ابن فرحون، مصدر سابق، ص 124-125.						
- النباهي، مصدر سابق، ص 116-117.	×				×	أبي الخطاب أحمد واجب القيسي
- النباهي، مصدر سابق، ص 117.						إبراهيم بن أحمد الأنصاري
- ابن فرحون، مصدر سابق، ص 145-146.						الغرناطي
- النباهي، مصدر سابق، ص 118.						ربيع بن عبد الرحمن بن ربيع الأشعري
- النباهي، مصدر سابق، ص 119.	×				×	أبي الربيع سليمان الكلاعي
- النباهي، مصدر سابق، ص 123.						أبي عبد الله بن عسكر
- ابن عسكر، مصدر سابق، ص 18.						
- النباهي، مصدر سابق، ص 24.						يحيى بن عبد الرحمن بن ربيع الأشعري
- ابن فرحون، مصدر سابق، ص 435.						
- النباهي، مصدر سابق، ص 124.						محمد بن غالب الأنصاري
- النباهي، مصدر سابق، ص 124-125.						محمد بن أضحى الهمداني
- أبي الأصبغ، الأعلام بنوازل الأحكام، ص 676-677.						
- النباهي، مصدر سابق، ص 125.						أبي القاسم عبد الرحمن بن ربيع الأشعري
- النباهي، مصدر سابق، ص 125-126.						أبي بكر محمد الأشبرون
- النباهي، مصدر سابق، ص 126.						غالب بن حسن بن سيد بونة

أحمد بن الحسن الجذامي					- النباهي، مصدر سابق، ص126.
أبي علي بن الناظر					- النباهي، مصدر سابق، ص127.
الحسن بن الحسن الجذامي النباهي					- النباهي، مصدر سابق، ص128.
أبي تمام غالب بن سيد بونة الخزاعي					- النباهي، مصدر سابق، ص136. - ابن الخطيب، مصدر سابق، ص239-240.
مُحمَّد بن مُحمَّد بن هشام					- النباهي، مصدر سابق، ص137.
أبي جعفر بن فركون					- النباهي، مصدر سابق، ص138. - أحمد بابا التنبكي، ص82-83. - ابن الخطيب، الكتب الكامنة، ص102-103.
أبي بكر يحيى بن مسعود المحاربي	×		×	×	- النباهي، مصدر سابق، ص139-141.
عثمان بن منظور					- النباهي، مصدر سابق، ص141-147. - ابن الخطيب، الإحاطة، ص106-108.
أبي عبد الله مُحمَّد بن عياش					- النباهي، مصدر سابق، ص147.
أبي جعفر أحمد بن برطال	×		×	×	- النباهي، مصدر سابق، ص148.
أبي القاسم الخضر ابن أبي العافية					- النباهي، مصدر سابق، ص148. - ابن الخطيب، مصدر سابق، ص171-173. - ابن الفرضي، مصدر سابق، ص792-795.
أبي مُحمَّد عبد الله بن يحيى الأنصاري					- النباهي، مصدر سابق، ص149-152.

- ابن الخطيب، مصدر سابق، ص 594-600.						
- النباهي، مصدر سابق، ص 52.					×	أبي بكر مُحمَّد بن أحمد بن شيرين
- النباهي، مصدر سابق، ص 153.						أبي بكر مُحمَّد بن عبيد الله بن منظور القيسي
- الإحاطة، مصدر سابق، ص 230-239.						
- الضبي، مصدر سابق، ص 131.						
- النباهي، مصدر سابق، ص 154-155.						أبي عبد الله مُحمَّد بن أحمد الطنجالي
- النباهي، مصدر سابق، ص 155-160.						أبي البركات المعروف بابن الحاج البلفيقي
- النباهي، مصدر سابق، ص 164-167.						أبي القاسم بن سلمون
- المقري، أزهار الرياض، ص 41.						
- أحمد بابا التنبكي، مصدر سابق، ص 428-430.						
- ابن الخطيب، الإحاطة، ص 102-106.						
- النباهي، مصدر سابق، ص 167-168.						أبي القاسم الشريف الغرناطي
- ابن الخطيب، الإحاطة، ص 309-310.						
- ابن فرحون، مصدر سابق، ص 306.						

المصادر	الرحلة				القاضي
	حاضرة أخرى	قرطبة	غرناطة	المدينة الأصلية	
- النباهي، المرقبة العليا، ص 42. - الخشني، قضاة قرطبة، ص 38-43.				قرطبة	مهدي بن مسلم
- النباهي، مصدر سابق، ص 44-45. - ابن الفرضي، تاريخ علماء الأندلس، ص 897-898. - الضبي، بغية الملتبس، ص 304.				إشبيلية	يحيى بن معمر
- النباهي، مصدر سابق، ص 53-54.	الثغر الأعلى	×		شدونة	الفرج بن كنانة
- النباهي، مصدر سابق، ص 42. - ابن القوطية، افتتاح الأندلس، ص 55.				إشبيلية	معاوية بن صالح الحضرمي
- النباهي، مصدر سابق، ص 42. - ابن الأبار، التكملة، ص 466.				قرطبة	عنتر بن فلاح
- النباهي، مصدر سابق، ص 43. - الخشني، مصدر سابق، ص 47-49.				قرطبة	يحيى بن يزيد التجيني
- النباهي، مصدر سابق، ص 45-47. - ابن الفرضي، مصدر سابق، ص 831.				قرطبة	المصعب بن عمران
- النباهي، مصدر سابق، ص 52. - الخشني، مصدر سابق، ص 74-88. - المقري، نفح الطيب، ص 143.				قرطبة	مُحمَّد بن بشير المعافري

سعيد بن سليمان الغافقي	قرطبة				- النباهي، مصدر سابق، ص 54. - الحشني، مصدر سابق، ص 135-141.
معاذ بن عثمان الشعباني	جيان				- النباهي، مصدر سابق، ص 55. - الضبي، مصدر سابق، ص 66. - الحشني، مصدر سابق، ص 138.
مُحَمَّد بن زياد اللخمي	قرطبة				- النباهي، مصدر سابق، ص 56-59. - الحشني، مصدر سابق، ص 55-9.
سليمان بن الأسود الغافقي	ماردة				- النباهي، مصدر سابق، ص 59-63. - الحشني، مصدر سابق، ص 233-296.
مُحَمَّد بن عبد الله بن أبي عيسى	قرطبة				- الناهي، مصدر سابق، ص 63. - ابن الخطيب الإحاطة، ص 419-422.
اسلم بن عبد العزيز	غرناطة		×		- النباهي، مصدر سابق، ص 63. - الحشني، مصدر سابق، ص 238. - ابن الفرضي، مصدر سابق، ص 80-81.
أحمد بن عبد الله بن أبي طالب	قرطبة				- النباهي، مصدر سابق، ص 63-65. - ابن فرحون، الدياج، ص 97.
أحمد بن بقي بن مخلد	قرطبة				- النباهي، مصدر سابق، ص 66-75.
منذر بن سعيد	قرطبة				- النباهي، مصدر سابق، ص 75-77. - المقرئ، مصدر سابق، ص 220.

- الحميدي، مصدر سابق، ص 67-68.					
- النباهي، مصدر سابق، ص 77-82. - القاضي عياض، مصدر سابق، ص 114-118. ابن بشكوال، الصلة، ص 805-806.	قرطبة				مُحَمَّد بن السليم
- النباهي، مصدر سابق، ص 82-84.	قرطبة				مُحَمَّد بن يبقى بن زرب
- النباهي، مصدر سابق، ص 84-6. - ابن الخطيب، مصدر سابق، ص 171-173. - ابن الفرضي، مصدر سابق، ص 792-795.	قرطبة				الحسن بن عبد الله الجذامي قاضي ربة
- النباهي، مصدر سابق، ص 84-86. - الحميدي، مصدر سابق، ص 187-188.	قرطبة				ابن برطال
- النباهي، مصدر سابق، ص 67-88. - القاضي عياض، مصدر سابق، ص 181-183.	قرطبة				ابن دكوان
- النباهي، مصدر سابق، ص 88-89. - ابن بشكوال، مصدر سابق، ص 627.	قرطبة				أبي المطرف بن فطيس
- النباهي، مصدر سابق، ص 90-94. - ابن الأحمر، أعلام المغرب والأندلس، ص 170.	قرطبة				يحيى بن وافد اللخمي
- النباهي، مصدر سابق، ص 94. - ابن عذاري، مصدر سابق، ص 194. - ابن خلدون، مصدر سابق، ص 200.	مالقة				مُحَمَّد بن الحسن الجذامي النباهي قاضي مالقة

إسماعيل بن عباد وابنه مُجَّد	إشبيلية				- النباهي، مصدر سابق، ص95. - ابن فرحون، مصدر سابق، ص197-200. - ابن خلكان، وفيات الأعيان، ص142-143.
أبي الوليد سليمان الباجي	باجة				- النباهي، مصدر سابق، ص95-96. - ابن فرحون، مصدر سابق، ص444. - الضبي، مصدر سابق، ص311.
أبي الوليد يونس بن مغيث	قرطبة				- النباهي، مصدر سابق، ص96. - ابن بشكوال، مصدر سابق، ص802.
أبي بكر مُجَّد بن منظور	إشبيلية				- النباهي، مصدر سابق، ص97. - الضبي، مصدر سابق، ص147. - ابن بشكوال، مصدر سابق، ص625. - ابن فرحون، مصدر سابق، ص281.
أبي الأصبع عيسى بن السهل	قرطبة	×		جيان	- النباهي، مصدر سابق، ص97. - ابن بشكوال، مصدر سابق، ص589.
موسى بن حماد	غرناطة				- الضبي، مصدر سابق، ص74. - ابن فرحون، مصدر سابق، ص373-374. - الذهبي، سير الأعلام النبلاء، ص501-502.
أبي الوليد مُجَّد أحمد ابن رشد	قرطبة				- التاهي، مصدر سابق، ص100. - ابن بشكوال، مصدر سابق، ص825.

مألقة				- النباهي، مصدر سابق، ص 100-101.
مألقة				- النباهي، مصدر سابق، ص 101. - ابن الأبار، مصدر سابق، ص 57.
سبته	×			- النباهي، مصدر سابق، ص 102. - السيوطي، بغية الوعاة، ص 8-9. - ابن القطان، نظم الجمان، ص 234.
قرطبة				- النباهي، مصدر سابق، ص 03. - المراكشي، الذيل، ص 384.
قرطبة				- النباهي، مصدر سابق، ص 103-140. - ابن الخطيب، أعمال الأعلام، ص 252-254. - ابن الأبار، الحلة السراء، ص 255-256.
قرطبة				- النباهي، مصدر سابق، ص 104-105. - ابن عسكر، أعلام مالقة، ص 221.
مألقة				- النباهي، مصدر سابق، ص 105-107.
إشبيلية				- النباهي، مصدر سابق، ص 107-108. - أحمد بابا التنبكتي، نيل الابتهاج، ص 237-238.
مألقة				- النباهي، مصدر سابق، ص 109. - ابن الخطيب، أوصاف الناس، ص 43-44.
غرناطة				- النباهي، مصدر سابق، ص 109.

مألقة				- النباهي، مصدر سابق، ص 110. - ابن فرحون، مصدر سابق، ص 312-313.
عبد المنعم بن فرس	غرناطة	مرسية		- النباهي، مصدر سابق، ص 110.
الحسن بن هاني اللخمي	غرناطة			- النباهي، مصدر سابق، ص 110-111. - الذهبي، مصدر سابق، ص 189.
أبي بكر محمد بن أبي زمين	البيرة			- النباهي، مصدر سابق، ص 111. - ابن فرحون، مصدر سابق، ص 378-379.
ابن رشد	قرطبة			- النباهي، مصدر سابق، ص 112. - ابن فرحون، مصدر سابق، ص 231.
أبي محمد عبد الله بن حوط الله الأنصاري	مألقة			- النباهي، مصدر سابق، ص 112-115.
محمد بن حسن بن صاحب الصلاة	مألقة			- النباهي، مصدر سابق، ص 115-116.
أبي الخطاب أحمد واجب القيسي	بلنسية			- النباهي، مصدر سابق، ص 116. - المراكشي، مصدر سابق، ص 470-473. - ابن فرحون، مصدر سابق، ص 124-125.
إبراهيم بن أحمد الأنصاري الغرناطي	غرناطة	ميورقة		- النباهي، مصدر سابق، ص 116-117.
أحمد بن يزيد بن بقي الأموي	قرطبة			النباهي، مصدر سابق، ص 117. - ابن فرحون، مصدر سابق، ص 145-146.
ربيع بن عبد الرحمن بن ربيع الأشعري	قرطبة			- النباهي، مصدر سابق، ص 118.
أبي الربيع سليمان الكلاعي	بلنسية			- النباهي، مصدر سابق، ص 119.

- ابن الخطيب، مصدر سابق، ص 294-309.					
- ابن فرحون، مصدر سابق، ص 200-201.					
- النباهي، مصدر سابق، ص 123.				مالقة	أبي عبد الله بن عسكر
- ابن عسكر، مصدر سابق، ص 18.					
- النباهي، مصدر سابق، ص 24.			×	قرطبة	يحيى بن عبد الرحمن بن ربيع الأشعري
- ابن فرحون، مصدر سابق، ص 435.					
- النباهي، مصدر سابق، ص 124.				غرناطة	محمد بن غالب الأنصاري
- النباهي، مصدر سابق، ص 124-125.				ألبيرة	محمد بن أضحى الهمداني
- أبي الأصبغ، الأعلام بنوازل الأحكام، ص 676-677.					
- الضبي، مصدر سابق، ص 332.					
- النباهي، مصدر سابق، ص 125.				قرطبة	أبي القاسم عبد الرحمن بن ربيع الأشعري
- النباهي، مصدر سابق، ص 125-126.				إشبيلية	أبي بكر محمد الأشيرون
- النباهي، مصدر سابق، ص 126.				غرناطة	غالب بن حسن بن سيد بونة
- النباهي، مصدر سابق، ص 126.				رية	أحمد بن الحسن الجذامي
- النباهي، مصدر سابق، ص 127.	إشبيلية			غرناطة	أبي علي بن الناظر
	مرسية				
	مالقة				
	بلنسية				
- النباهي، مصدر سابق، ص 128.				مالقة	الحسن بن الحسن الجذامي النباهي

أبي تمام غالب بن سيد بونة الخزاعي	غرناطة				- النباهي، مصدر سابق، ص 136. - ابن الخطيب، مصدر سابق، ص 239-240.
مُحمَّد بن مُحمَّد بن هشام					- النباهي، مصدر سابق، ص 137.
أبي جعفر بن فركون	غرناطة				- النباهي، مصدر سابق، ص 138. - أحمد بابا التنبكي، ص 82-83. - ابن الخطيب، الكتب الكامنة، ص 102-103. - ابن الخطيب، أوصاف الناس، ص 35.
أبي بكر يحيى بن مسعود المحاري	غرناطة				- النباهي، مصدر سابق، ص 139-141.
عثمان بن منظور	مالقة				- النباهي، مصدر سابق، ص 141-147. - ابن الخطيب، الإحاطة، ص 106-108.
مُحمَّد بن يحيى بن بكر الأشعري	مالقة				- النباهي، مصدر سابق، ص 147.
أبي عبد الله مُحمَّد بن عياش	مالقة				- النباهي، مصدر سابق، ص 148.
أبي جعفر أحمد بن برطال	قرطبة				- النباهي، مصدر سابق، ص 148. - ابن الفرضي، مصدر سابق، ص 792-795.
أبي القاسم الخضر ابن أبي العافية	غرناطة				- النباهي، مصدر سابق، ص 149-152.
أبي مُحمَّد عبد الله بن يحيى الأنصاري	غرناطة				- النباهي، مصدر سابق، ص 52.
أبي بكر مُحمَّد بن أحمد بن شبرين	غرناطة	مالقة			- النباهي، مصدر سابق، ص 153. - الإحاطة، مصدر سابق، ص 230-239. - الضبي، مصدر سابق، ص 131.

أبي بكر محمد بن عبيد الله بن منظور القيسي	مالقة				- النباهي، مصدر سابق، ص 154-155.
أبي عبد الله محمد بن أحمد الطنجالي	مالقة				- النباهي، مصدر سابق، ص 155-160.
أبي البركات المعروف بابن الحاج البلفيقي	المرية			مالقة	- النباهي، مصدر سابق، ص 164-167. - المقرئ، أزهار الرياض، ص 41. - ابن الخطيب، الإحاطة، ص 102-106.
أبي القاسم بن سلمون	غرناطة				- النباهي، مصدر سابق، ص 167-168. - ابن الخطيب، الإحاطة، ص 309-310. - ابن فرحون، مصدر سابق، ص 306.
أبي القاسم الشريف الغرناطي	غرناطة				- النباهي، مصدر سابق، ص 171-177. - ابن الخطيب، مصدر سابق، ص 129.

الملحق رقم 03: مهام القضاة وأدوارهم في الأندلس:

القاضي	مفتي	قاضي	وظيفة	المكان	الإطار الزمني	طريقة العزل	المصدر
مهدي بن مسلم		×		قرطبة			- النباهي، المرقبة العليا، ص42. - الحشني، قضاة قرطبة، ص38-43.
يحيى بن معمر	×	×		قرطبة		كانت بينه وبين يحيى بن يحيى عداوة شديدة فشهد عليه بأحوال قبيحة فعزل	- النباهي، مصدر سابق، ص44-45. - الحميدي، جذوة المقتبس، ص562. - القاضي عياض، ترتيب المدارك، ص145-149. - ابن الفرضي، تاريخ علماء الأندلس، ص897-898. - الضبي، بغية الملتبس، ص304.
الفرج بن كنانة		×		قرطبة، سرقسطة شدونة	ولي سنة 198 إلى سنة 200هـ	استغفى من الأمير فعفى.	- النباهي، مصدر سابق، ص53-54. - القاضي عياض، مصدر سابق، ص144-145. - ابن الفرضي، مصدر سابق، ص576. - الضبي، مصدر سابق، ص207. - الحشني، مصدر سابق، ص93-98.
معاوية بن صالح الحضرمي	×	×	الصلاة	قرطبة	بقي على القضاء حتى موته		- النباهي، مصدر سابق، ص42. - ابن القوطية، افتتاح الأندلس، ص55. - الحشني، مصدر سابق، ص50-60. - ابن الفرضي، مصدر سابق، ص838-841. - الحميدي، مصدر سابق، ص500-504.

عنتر بن فلاح	×	×	قرطبة		- النباهي، مصدر سابق، ص42. - ابن الأبار، التكملة، ص466.
يحيى بن يزيد التجيني	×		الإمامة غرناطة		- النباهي، مصدر سابق، ص43. - ابن الخطيب، أعمال الأعلام، ص11-07. - الحشني، مصدر سابق، ص49-47.
المصعب بن عمران	×		قرطبة	بقي على القضاء إلى أن توفي	- النباهي، مصدر سابق، ص47-45. - الحشني، مصدر سابق، ص28-27. - ابن الفرضي، مصدر سابق، ص831.
محمد بن بشير المعافري	×		الصلوة قرطبة	لم يزل قاضي إلى أن توفي	- النباهي، مصدر سابق، ص52. - الحشني، مصدر سابق، ص88-74. - المقرئ، نفح الطيب، ص143.
سعيد بن سليمان الغافقي	×		ماردة قرطبة	ولاه الأمير عبد الرحمن قضاء قرطبة سنة 234 وعمل بها	- النباهي، مصدر سابق، ص54. - الحشني، مصدر سابق، ص141-135.

			حو سنتين			
معاذ بن عثمان التهامي	×		قرطبة	ولي القضاء ولي 17 شهرا	عزله ابن الحكم لأنه حفظت عليه في تلك المدة 70 قضية بها فاشكرت منه .	- النباهي، مصدر سابق، ص55. - ابن الفرصي، مصدر سابق، ص632. - الضبي، مصدر سابق، ص66. - الخشني، مصدر سابق، ص138.
مُحَمَّد بن زياد اللخمي	×	الصلاة	قرطبة		عزله الأمير عبد الرحمن بن الحكم ولم يذكر سبب عزله.	- النباهي، مصدر سابق، ص56-59. - الخشني، مصدر سابق، ص55-9.
سليمان بن السود الغافقي	×		قرطبة	كانت مدة قضائه 32 عاما		- النباهي، مصدر سابق، ص59-63. - الخشني، مصدر سابق، ص233-296.
مُحَمَّد بن عبد الله بن أبي عيسى	×	الأمانة	طليطلة بجانة البيرة قرطبة	ولي قضاء الجماعة والصلاة بقرطبة سنة 326 إلى أن مات.		- النباهي، مصدر سابق، ص63. - الخشني، مصدر سابق، ص221. - القاضي عياض، مصدر سابق، ص194-200. - ابن الخطيب الإحاطة، مصدر سابق، ص419-422.
اسلم بن عبد العزيز	×		قرطبة غرناطة	تولى بقرطبة القضاء سنة 300	أعفي عن قضاء الجماعة وبغرناطة بعد أن كف بصره .	- النباهي، مصدر سابق، ص63. - الخشني، مصدر سابق، ص238. - ابن الفرصي، مصدر سابق، ص80-81.
أحمد بن	×	الأمانات	البيرة	سنتين توفي زهر		- النباهي، مصدر سابق، ص63-65.

عبد الله بن طالب			السوق	قرطبة	قاضي سنة 326.	- ابن فرحون، الديباج، ص 97. - الضبي، مصدر سابق، ص 216.
أحمد بن بفق بن مخلد	×	×	الصلاة الخطبة	قرطبة	ولي القضاء سنة 314 وتوفي وهو قاضي سنة 324.	- النباهي، مصدر سابق، ص 66-75. - ابن الفرضي، مصدر سابق، ص 845-846. - الحشني، مصدر سابق، ص 237. - المقرئ، مصدر سابق، ص 16-22.
منذر بن سعيد	×	×	الصلاة	ماردة قرطبة	ولي قضاء الجماعة بقرطبة سنة 339هـ وكانت ولايته للقضاء عشرة سنة كاملة	- النباهي، مصدر سابق، ص 75-77. - الحشني، مصدر سابق، ص 238. - الضبي، مصدر سابق، ص 86. - الحميدي، مصدر سابق، ص 67-68.
محمد بن السليم	×	×		قرطبة		- النباهي، مصدر سابق، ص 77-82. ابن بشكوال، الصلة، ص 805-806.
محمد بن ييقى بن زرب	×	×	الصلاة الخطابة	قرطبة	ولي الضاء والصلاة والخطابة سنة 367 ولم يعزل عن القضاء حتى توفي .	- النباهي، مصدر سابق، ص 82-84.

الحسن بن عبد الله الجذامي قاضي ربة	×	×	ربة		- النباهي، مصدر سابق، ص 84-6. - ابن الخطيب، مصدر سابق، ص 171-173. - ابن الفرضي، مصدر سابق، ص 792-795.
ابن برطال	×		الإمامة الخطابة	مالقة غرناطة	- النباهي، مصدر سابق، ص 84-86. - الضي، مصدر سابق، ص 133. - ابن بشكوال، مصدر سابق، ص 68-69.
ابن دكوان	×		خطبة الرد الصلاة	قرطبة	- النباهي، مصدر سابق، ص 67-88. - القاضي عياض، مصدر سابق، ص 181-183. - الضي، مصدر سابق، ص 85. - ابن بشكوال، مصدر سابق، ص 467-470.
أبي المطرف	×	×	الوزارة الصلاة والخطبة حطة المطالم	قرطبة	- النباهي، مصدر سابق، ص 88-89. - ابن بشكوال، مصدر سابق، ص 627.
يحيى بن وافد اللخمي	×		الصلاة	قرطبة	- النباهي، مصدر سابق، ص 90-94. - ابن الأحمر، أعلام المغرب والأندلس، ص 170. - ابن شكوال، مصدر سابق، ص 225.

		سنة 404.					
محمد بن وافد اللخمي	×	ولي القضاء سنة 401 ولم يزل قاضيا إلى أن توفي سنة 404.	قرطبة	الصلاة	×		النباهي، مصدر سابق، ص 94. - ابن عذارى، مصدر سابق، ص 194. - ابن خلدون، مصدر سابق، ص 200.
محمد بن الحسن الجزامي النباهي	×			مالقة غرناطة			- النباهي، مصدر سابق، ص 95.
إسماعيل بن عباد ومحمد	×	.	إشبيلية قرطبة		×		- النباهي، مصدر سابق، ص 95-96. - ابن فرحون، مصدر سابق، ص 444. - الضبي، مصدر سابق، ص 311.
أبي الوليد سليمان الباجي	×		جلب الأندلس	إمام	×		- النباهي، مصدر سابق، ص 96. - ابن بشكوال، مصدر سابق، ص 802. - الضبي، مصدر سابق، ص 6-75. - ابن الخطيب، مصدر سابق، ص 170-172.
أبي الوليد يونس بن مغيث	×	تولى القضاء سنة 419.	قرطبة		×		- النباهي، مصدر سابق، ص 97. - الضبي، مصدر سابق، ص 147. - ابن بشكوال، مصدر سابق، ص 625.

أبي بكر مُحمَّد بن منظور	×	×	الخطابة	مالقة	توفي وهو قاضي سنة 750.	- النباهي، مصدر سابق، ص 97. - ابن بشكوال، مصدر سابق، ص 589.	
أبي الأصبع عيسى بن أسهل	×		الشورى	غرناطة	توفي مصروف عن القضاء سنة 486.	- ابن فرحون، مصدر سابق، ص 373-374. - الذهبي، سير الأعلام النبلاء، ص 501-502. - النباهي، مصدر سابق، ص 98-99.	صرفه يوسف بن تاشفين ولم يذكر سبب العزل.
موسى بن حماد	×	×		غرناطة		الناهي، مصدر سابق، ص 100. - ابن بشكوال، مصدر سابق، ص 825.	
أبي الوليد مُحمَّد أحمد ابن رشد	×	×	الصلاة	قرطبة		- النباهي، مصدر سابق، ص 100-101.	استعفى عن القضاء فأعفي
مُحمَّد بن سليمان الانصاري المالقي	×			مالقة		- النباهي، مصدر سابق، ص 101. - ابن الأبار، مصدر سابق، ص 57. - الضبي، مصدر سابق، ص 194. - ابن الخطيب، مصدر سابق، ص 221. - ابن بشكوال، مصدر سابق، ص 660-661.	
مُحمَّد بن عبد الله بن	×			غرناطة	تولى القضاء سنة 515.	- النباهي، مصدر سابق، ص 102. - السيوطي، بغية الوعاة، ص 8-9.	

الحسن المالقي							- ابن القطان، نظم الجمان، ص234.
أبي الفضل عياض	×	×		غرناطة	ولي قضاء غرناطة 532 ولم يطل أمدته بها .		- النباهي، مصدر سابق، ص03. - المراكشي، الذيل، ص384. - ابن بشكوال، مصدر سابق، ص133.
أبي عبد الله محمد بن الحاج	×	×	الشورى	قرطبة	توفي وهو قاضي سنة 529.		- النباهي، مصدر سابق، ص103-140. - ابن الخطيب، أعمال الأعلام، ص252-254. - ابن الأبار، الحلة السيرة، ص255-256.
أبي القاسم بن حمدين	×	×		قرطبة	لم يزل يتولى القضاء إلى أن توفي سنة 521.		- النباهي، مصدر سابق، ص104-105. - ابن عسكر، أعلام مالقة، ص221.
حمد بن حمد بن	×			قرطبة	ولي القضاء سنة 536	عزل سنة 539 ولم يذكر سبب عزله.	- النباهي، مصدر سابق، ص105-107. - المقرئ، مصدر سابق، ص25. - ابن بشكوال، مصدر سابق، ص531.
أبي محمد عبد الله الوحيدي	×			رية	ولي القضاء سنة 531 واستغنى منه	استغنى بعد شعوره بالتقصير نحو عمله .	- النباهي، مصدر سابق، ص107-108. - الضبي، مصدر سابق، ص99. - أحمد بابا التنبكي، نيل الابتهاج، ص237-238.
أبي الفضل عياض	×	×		غرناطة	ولي قضاء غرناطة 532 ولم يطل أمدته بها.		- النباهي، مصدر سابق، ص109. - ابن فرحون، مصدر سابق، ص257-276. - القاضي عياض، مصدر سابق، ص555-569.

- ابن الخطيب، أوصاف الناس، ص 43-44.							
- النباهي، مصدر سابق، ص 109.		توفي وهو قاضي سنة 529.	قرطبة	الشورى	×	×	أبي عبد الله محمد بن الحاج
- النباهي، مصدر سابق، ص 110. - ابن الخطيب، مصدر سابق، ص 541-546. - ابن فرحون، مصدر سابق، ص 312-313.	لم يزل يتولى القضاء إلى أن توفي سنة 521.		قرطبة		×	×	أبي القاسم بن حمدان
- النباهي، مصدر سابق، ص 110.	عزل سنة 539 ولم يذكر سبب عزله.	ولي القضاء سنة 536.	قرطبة		×		محمد بن حمدان
- النباهي، مصدر سابق، ص 110-111. - الذهبي، مصدر سابق، ص 189.	استغفى بسبب شعوره بالتقصير نحو عمله	ولي القضاء سنة 531 واستغفى منه	رية		×		أبي محمد عبد الله الوجيدي
- النباهي، مصدر سابق، ص 111. - ابن فرحون، مصدر سابق، ص 378-379. - الذهبي، مصدر سابق، ص 308.	لم يذكر أسباب عزله .	ولي القضاء سنة 538 وصرف عن القضاء	إشبيلية		×	×	أبي بكر بن العربي المعافري
- النباهي، مصدر سابق، ص 112. - ابن فرحون، مصدر سابق، ص 231.	لم يذكر سبب عزله.	عزل عن القضاء	مالقة		×	×	أبي المطرف عبد الرحمن الشعبي
- النباهي، مصدر سابق، ص 112-115.		529.	المرية		×	×	عبد الحق

بن غال بن عطية							- ابن الأحمر، أعلام المغرب والأندلس، ص 170. - ابن بشكوال، مصدر سابق، ص 225.
مُحمَّد بن سمالك العاملي	×	×	غرناطة مالقة	ولي قضاء غرناطة سنة 537.			- النباهي، مصدر سابق، ص 115-116.
عبد المنعم بن فرسن	×	×	جزيرة شقر وادي آشي غرناطة	عزل عن القضاء ولم يذكر سبب عزله.			- النباهي، مصدر سابق، ص 116. - المراكشي، مصدر سابق، ص 470-473. - ابن فرحون، مصدر سابق، ص 124-125.
الحسن بن هانئ اللخمي	×	×	غرناطة	ولي القضاء سنة 541.			- النباهي، مصدر سابق، ص 116-117.
أبي بكل مُحمَّد بن دبي زمنين	×	×	برجة مالقة	ولي قضاء مالقة سنة 592.			النباهي، مصدر سابق، ص 117. - ابن فرحون، مصدر سابق، ص 145-146.
ابن رشد الحفيد	×	×	الإمامة خطبة الصلاة	قرطبة			- النباهي، مصدر سابق، ص 118.

			طبيب				
أبي مُحمَّد عبد الله بن قوط الأنصاري	×	×	إشبيلية قرطبة مرسية مايورقة				- النباهي، مصدر سابق، ص119. - ابن الخطيب، مصدر سابق، ص294-309. - ابن فرحون، مصدر سابق، ص200-201.
مُحمَّد بن الحسن بن مُحمَّد بن الحسن النباهي	×		مالقة	ولي القضاء سنة 626 وبقي على القضاء حوالي أربع سنين	صرف عن القضاء بعد اتهامه من قبل أهل مالقة ونسبوا إليه ما أوجب خروجه عن مالقة		- النباهي، مصدر سابق، ص123. - الذهبي، مصدر سابق، ص65. - ابن عسكر، مصدر سابق، ص18.
مُحمَّد بن حسن بن صاحب الصلاة	×	×	مالقة	توفي وهو قاضي سنة 609.			- النباهي، مصدر سابق، ص24. - ابن فرحون، مصدر سابق، ص435.
أبي الخطاب أحمد وادي القيسي	×		بلنسية شاطبة	ولي قضاء شاطبة سنة 597.			- النباهي، مصدر سابق، ص124.
إبراهيم بن أحمد	×	×	ميورقة				- النباهي، مصدر سابق، ص124-125. - أبي الأصبغ، الأعلام بنوازل الأحكام، ص676-

الأنصاري الغرناطي							677. - الضبي، مصدر سابق، ص332.
أحمد بن يزيد بن بني الأموي	×	×	الصلوة الخطبة محدث	قرطبة	تولى القضاء مع الصلوة والخطبة سنة 314 لم يعزل حتى توفي سنة 324.		- النباهي، مصدر سابق، ص125.
ربيع بن عبد الرحمن بن ربيع الأشعري	×	×		قرطبة	انصرف عن القضاء بسبب استيلاء الروم على قرطبة 633.		- النباهي، مصدر سابق، ص125-126.
أبي الربيع سليمان الكلاعي		×	محدث الخطابة	بلنسية			- النباهي، مصدر سابق، ص126.
أبي عبد الله بن عسكر		×		مالقة	بقي قاضي إلى أن توفي سنة 363.		- النباهي، مصدر سابق، ص126.
يحيى بن عبد الرحمن بن ربيع	×	×		قرطبة غرناطة	بقي متولي القضاء إلى أن استعفى منه بسبب مرضه		- النباهي، مصدر سابق، ص127.

الأشعري							
مُحمَّد بن غالب الأنصاري	×	×	غرناطة	توفي وهو قاضي		- النباهي، مصدر سابق، ص128.	
مُحمَّد بن أضحى الهمذاني	×	×	الخطابة	غرناطة		- النباهي، مصدر سابق، ص136. - ابن الخطيب، مصدر سابق، ص239-240.	
أبي القاسم عبد الرحمن بن ربيع الأشعري	×		غرناطة	توفي وهو قاضي		- النباهي، مصدر سابق، ص137.	
أبي بكر مُحمَّد الأبتون	×	×	الخطبة السوق الشرطة	غرناطة	مات وهو متولي القضاء سنة 698.	- النباهي، مصدر سابق، ص138. - أحمد بابا التنبكتي، ص82-83. - ابن الخطيب، الكتب الكامنة، ص102-103. - ابن الخطيب، أوصاف الناس، ص35.	
ألب بن من سيد بونة	×	×	غرناطة			- النباهي، مصدر سابق، ص139-141.	
أحمد بن الحسن	×		رية			- النباهي، مصدر سابق، ص141-147. - ابن الخطيب، الإحاطة، ص106-108.	

الجذامي							
أبي علي بن الناظر	×	محدث الخطبة	المرية بسطة مالقة	توفي وهو قاضي سنة 699.		- النباهي، مصدر سابق، ص 147. - ابن فرحون، مصدر سابق، ص 291-292. - ابن بشكوال، مصدر سابق، ص 291-292. - الضبي، مصدر سابق، ص 75-76.	
الحسن بن الحسن الجذامي النباهي	×		مالقة		ترك الولاية واستعفى فأعفى	- النباهي، مصدر سابق، ص 148.	
أبي تمام غالب بن سيد بونة الخزاعي	×	الخطابة				- النباهي، مصدر سابق، ص 148. - ابن الخطيب، مصدر سابق، ص 171-173. - ابن الفرضي، مصدر سابق، ص 792-795.	
مُحمَّد بن مُحمَّد بن هشام	×		غرناطة	توفي وهو قاضي سنة 701هـ		- النباهي، مصدر سابق، ص 149-152. - ابن الخطيب، مصدر سابق، ص 594-600.	
أبي جعفر بن فركون	×		غرناطة رندة مالقة المرية	تولى القضاء بغرناطة عام 704 وصرف عام 713	لا توجد أسباب عزله	- النباهي، مصدر سابق، ص 52.	
أبي بكر	×	استعفى	غرناطة			- النباهي، مصدر سابق، ص 153.	

يجي بن مسعود المحاربي			الرسالة إلى ملك المغرب عام 726هـ	المرية		- الإحاطة، مصدر سابق، ص 230-239. - الضبي، مصدر سابق، ص 131.
محمد بن يحيى بن بكر الأشعري	×	×	الخطابة الوزارة	القضاء بمالقة والخطابة والقضاء بغرناطة والوزارة بمالقة	مات متولي القضاء عام 741.	- النباهي، مصدر سابق، ص 154-155.
عثمان بن منظور	×	×	قرطبة مالقة ملتهادي وادي اتش	لم يزل يتولى القضاء إلى أن توفي 464هـ		- النباهي، مصدر سابق، ص 155-160.
أبي عبد الله محمد بن عياش	×		مالقة	استعفى من القضاء بعد أربعة أيام .		- النباهي، مصدر سابق، ص 164-167. - المقرئ، أزهار الرياض، ص 41.

أبي جعفر أحمد بن برطال	×	الخطابة الإمامة	مالقة	- النباهي، مصدر سابق، ص 167-168. - ابن الخطيب، الإحاطة، ص 309-310. - ابن فرحون، مصدر سابق، ص 306.
أبي القاسم الخضر بن أبي العافية	×	برجة	توفي وهو قاضي سنة 750.	- النباهي، مصدر سابق، ص 171-177. - ابن الخطيب، مصدر سابق، ص 129.
أبي محمد عبد الله بن يحيى الأنصاري	×	بسطة	توفي وهو قاضي سنة 745.	- النباهي، مصدر سابق، ص 52.
أبي بكر محمد بن شيرين	×	الكتابة السلطانية	مالقة	- النباهي، مصدر سابق، ص 153. - الإحاطة، مصدر سابق، ص 230-239. - الضبي، مصدر سابق، ص 131.
أبي بكر محمد بن محمد بن عبيد الله منظور	×	الخطابة	مالقة	- النباهي، مصدر سابق، ص 154-155.
أبي عبد الله محمد بن	×	مالقة	توفي وهو قاضي عام 750.	- النباهي، مصدر سابق، ص 155-160.
أبي عبد الله محمد بن	×	مالقة	استعفى بإرادته من القضاء	- النباهي، مصدر سابق، ص 155-160.

أحمد الطنجالي							
أبي البركات المعروف بابن الحاد البليني	×	×	الخطابة أستعمل في السفارة بين الملوك	مالقة غرناطة المرية	تولى القضاء سنة 735 واستمر بقضاء المرية إلى أن توفي عام 773.		- النباهي، مصدر سابق، ص164-167. - المقرئ، أزهار الرياض، ص41. - أحمد بابا التنبكتي، مصدر سابق، ص430-428. - ابن الخطيب، الإحاطة، ص106-102.
أبي القاسم بن سلمون	×	×		غرناطة	توفي وهو قاضي سنة 688.		- النباهي، مصدر سابق، ص168-167. - ابن الخطيب، الإحاطة، ص310-309. - ابن فرحون، مصدر سابق، ص306.
الشريف الغرناطي	×		الخطابة	رية مالقة غرناطة			- النباهي، مصدر سابق، ص177-171. - ابن الخطيب، مصدر سابق، ص129.

الملحق رقم 04: تعيين وعزل القضاة:

القاضي	سنة التولية	سنة العزل	المصادر
مهدي بن مسلم	ولاه عقبة بن الحجاج		- النباهي، المرقبة العليا، ص 42.

- الخشني، قضاة قرطبة، ص 38-43.			
- النباهي، مصدر سابق، ص 44-45. - القاضي عياض، ترتيب المدارك، 145-149. - ابن الفرضي، مصدر سابق، ص 897-898. - الضبي، بغية الملتبس، ص 304.		ولاه القضاء عبد الرحمن بن الحكم سنة 223م	يحيى بن معمر
- النباهي، مصدر سابق، ص 53-54. - الخشني، مصدر سابق، ص 93-98.		ولاه الأمير هشام بن عبد الرحمن	الفرج بن كنانة
- النباهي، مصدر سابق، ص 42. - ابن القوطية، افتتاح الأندلس، ص 55.		ولاه القضاء عبد الرحمن ابن معاوية	معاوية بن صالح الحضرمي
- النباهي، مصدر سابق، ص 42. - ابن الأبار، التكملة، ص 466.			عنتر بن فلاح
- النباهي، مصدر سابق، ص 43. - ابن الخطيب، أعمال الأعلام، ص 11-07. - الخشني، مصدر سابق، ص 47-49.	لا توجد سنة العزل بالضبط عزله الأمير عبد الرحمن بن معاوية	ولاه القضاء عمر بن عبد العزيز	يحيى بن زيد التجيبي
- النباهي، مصدر سابق، ص 45-47. - الخشني، مصدر سابق، ص 27-28. - ابن الفرضي، مصدر سابق، ص 831.	عزله يحيى بن يحيى ولم يذكر سنة العزل بالضبط	استقضاه الأمير عبد الرحمن	المصعب بن عمران
- النباهي، مصدر سابق، ص 52. - الخشني، مصدر سابق، ص 74-88.	لم يعزل، بقي قاضيا إلى أن توفي سنة 198هـ.	ولاه الأمير هشام بن عبد الرحمن	محمد بن بشير المعافري

- المقري، نفح الطيب، ص143.			
- النباهي، مصدر سابق، ص54. - الخشني، مصدر سابق، ص135-141.	توفي وهو قاضي سنة 288م	ولاه عبد الرحمن بن الحكم سنة 234هـ	سعيد بن سليمان الغافقي.
- النباهي، مصدر سابق، ص55. - ابن حيان، مصدر سابق، ص204-206. - الخشني، مصدر سابق، ص138.	عزله عبد الرحمن بن الحكم بعد 17 شهرا من الحكم	ولاه القضاء عبد الرحمن بن الحكم سنة 223.	معاذ بن عثمان الشعباني
- النباهي، مصدر سابق، ص59-56. - الخشني، مصدر سابق، ص9-55.	عزله المرة الأولى الأمير مُجَّد بن عبد الرحمن سنة 273 ثم عزله للمرة الثانية المنذر بن مُجَّد	ولاه الأمير مُجَّد بن عبد الرحمن سنة 263.	سليمان بن أسود الغافقي
- النباهي، مصدر سابق، ص63-59. - الخشني، مصدر سابق، ص296-233.	توفي وهو قاضي	استقصاه الناصر عدة كور ثم ولاه قضاء قرطبة سنة 326هـ	مُجَّد بن عبد الله بن أبي عيسى
- النباهي، مصدر سابق، ص63. - الحميدي، مصدر سابق، ص246-245. - ابن الخطيب الإحاطة، ص422-419.	عزله الأمير مُجَّد بن عبد الله سنة 309هـ	ولاه القضاء الأمير مُجَّد بن عبد الله سنة 300هـ	اسلم بن عبد العزيز
- النباهي، مصدر سابق، ص63. - الخشني، مصدر سابق، ص238. - ابن الفرضي، مصدر سابق، ص81-80.	توفي وهو على القضاء سنة 326.	ولاه القضاء الأمير مُجَّد بن عبد الله سنة 324هـ	أحمد بن عبد الله بن أبي طالب
- النباهي، مصدر سابق، ص65-63. - ابن فرحون، الديباج، ص97.	توفي وهو قاضي سنة 324هـ	ولاه القضاء الأمير مُجَّد بن عبد الله	أحمد بن بقي بن مخلد

منذر بن سعيد	ولاه الأمير الحكم بن عبد الرحمن سنة 339هـ	توفي وهو قاضي سنة 355هـ	- النباهي، مصدر سابق، ص 66-75. - ابن الفرضي، مصدر سابق، ص 845-846. - الحشني، مصدر سابق، ص 237.
محمد بن السليم	ولاه الأمير الحكم بن عبد الرحمن سنة 356هـ.	لم يعزل عن القضاء حتى توفي سنة 367هـ	- النباهي، مصدر سابق، ص 75-77. - المقرئ، مصدر سابق، ص 220.
محمد بن يقي بن زرب	ولاه الأمير الحكم بن عبد الرحمن سنة 350هـ	لم يعزل عن القضاء حتى توفي سنة 381هـ	- النباهي، مصدر سابق، ص 77-82. - ابن فرحون، الديباج، ص 364. - ابن بشكوال، الصلة، ص 805-806.
الحسن بن عبد الله الجذامي قاضي رية	أول قضاة الدولة العامرية	توفي وهو قاضي	- النباهي، مصدر سابق، ص 82-84.
ابن برطال	ولاه المنصور بن أبي عامر .	عزله وزير الدولة عيسى بن سعيد 401هـ	- النباهي، مصدر سابق، ص 84-6. - ابن الخطيب، مصدر سابق، ص 171-173. - ابن الفرضي، مصدر سابق، ص 792-795.
ابن ذكوان	ولاه القضاء المنصور بن أبي عامر		- النباهي، مصدر سابق، ص 84-86. - ابن بشكوال، مصدر سابق، ص 68-69.
ابن فطيس	ولاه القضاء المنصور بن أبي عامر سنة 394هـ		- النباهي، مصدر سابق، ص 67-88.
يحيى بن وافد اللخمي	ولاه سليمان بن الحكم سنة 401هـ	عزله المستعين سليمان بن الحكم	- النباهي، مصدر سابق، ص 88-89. - ابن بشكوال، مصدر سابق، ص 627.
محمد بن الحسن الجذامي المالقي	ولاخ القضاء الأمير يحيى		- النباهي، مصدر سابق، ص 90-94.

- ابن الأحمر، أعلام المغرب والأندلس، ص 170. - ابن الخطيب، مصدر سابق، ص 465-466.			
- النباهي، مصدر سابق، ص 94. - ابن عذارى، مصدر سابق، ص 194. - ابن خلدون، مصدر سابق، ص 200.	صرف عن القضاء بإشبيلية قعد عن القضاء بقرطبة وتوفي سنة 410.	ولي قضاء إشبيلية ثم ولي قضاء قرطبة	إسماعيل بن عباد
- النباهي، مصدر سابق، ص 95. - ابن فرحون، مصدر سابق، ص 197-200. - ابن خلكان، وفيات الأعيان، ص 142-143.			أبي الوليد سليمان الباجي
- النباهي، مصدر سابق، ص 95-96. - ابن فرحون، مصدر سابق، ص 444. - الضبي، مصدر سابق، ص 311.		ولاه القضاء الخليفة هشام بن محمد سنة 419هـ	أبي الوليد يونس بن مغيث
- النباهي، مصدر سابق، ص 96. - ابن بشكوال، مصدر سابق، ص 802. - ابن الخطيب، مصدر سابق، ص 170-172.	لم يزل متولي القضاء بها إلى أن توفي سنة 464هـ	استقضاه المعتمد محمد بن عباد بقرطبة	أبي بكر محمد بن منظور
- النباهي، مصدر سابق، ص 97. - ابن فرحون، مصدر سابق، ص 281.	تولى وهو مصروف عن القضاء .	تولى قضاء غرناطة	أبي الاصبع عيسى بن السهل
- النباهي، مصدر سابق، ص 97. - ابن بشكوال، مصدر سابق، ص 589.		استقضاه علي بن يوسف بن تاشفين	موسى بن حماد
- ابن فرحون، مصدر سابق، ص 373-374.	استعفى عن القضاء سنة	ولي قضاء سنة 511هـ	أبي الوليد محمد أحمد ابن رشد

- الذهبي، سير الأعلام النبلاء، ص 501-502. - النباهي، مصدر سابق، ص 98-99.	515هـ		
- النباهي، مصدر سابق، ص 100. - ابن بشكوال، مصدر سابق، ص 825.			مُحمَّد بن سليمان الأنصاري المالقي
- النباهي، مصدر سابق، ص 100-101.		ولي قضاء غرناطة سنة 515هـ	مُحمَّد بن عبد الله بن الحسن المالقي
- النباهي، مصدر سابق، ص 101. - ابن الأبار، مصدر سابق، ص 57. - الضبي، مصدر سابق، ص 194.		تولى قضاء غرناطة في حدود 530هـ	أبي الفضل عياض اليحصبي
- النباهي، مصدر سابق، ص 102. - السيوطي، بغية الوعاة، ص 8-9. - ابن القطان، نظم الجمان، ص 234.	لم يعزل عن القضاء مات مقتولا في صلاة الجمعة سنة 529هـ		أبي عبد الله مُحمَّد بن الحاج
- النباهي، مصدر سابق، ص 03. - المراكشي، الذيل، ص 384.	لم يزل يتولى القضاء إلى أن توفي سنة 521هـ		أبي القاسم بن حمدين
- النباهي، مصدر سابق، ص 103-140. - ابن الخطيب، أعمال الأعلام، ص 252-254. - ابن الأبار، الحلة السراء، ص 255-256.	صرف عن القضاء لم يذكر من صرفه	ولي القضاء سنة 529	حمدين بن حمدين
- النباهي، مصدر سابق، ص 104-105. - الضبي، مصدر سابق، ص 439. - ابن عسكر، أعلام مالقة، ص 221.	استعفى فأعفي بعد 8 سنوات	ولي القضاء برية سنة 531	أبي مُحمَّد عبد الله الوحيددي

أبي بكر بن العربي المعافري	استقضى بإشبيلية	- النباهي، مصدر سابق، ص 105-107. - المقرئ، مصدر سابق، ص 25. - ابن بشكوال، مصدر سابق، ص 531.
أبي المطرف عبد الرحمن الشعبي	ولي قضاء مالقة	- النباهي، مصدر سابق، ص 107-108. - أحمد بابا التنبكي، نيل الابتهاج، ص 237-238.
عبد الحق بن غالب بن عطية	ولي قضاء المرية سنة 529هـ	- النباهي، مصدر سابق، ص 109. - القاضي عياض، مصدر سابق، ص 555-569. - ابن الخطيب، أوصاف الناس، ص 43-44.
مُحمَّد بن سمالك العاملي	هو أول من ولي القضاء للموحدين بغرناطة سنة 537هـ	- النباهي، مصدر سابق، ص 109.
عبد المنعم بن فرس		- النباهي، مصدر سابق، ص 110. - ابن فرحون، مصدر سابق، ص 312-313.
الحسن بن هاني اللخمي	ولي قضاء غرناطة	- النباهي، مصدر سابق، ص 110.
أبي بكر مُحمَّد بن أبي زمنين	ولي قضاء مالقة سنة 592هـ	- النباهي، مصدر سابق، ص 110-111. - الذهبي، مصدر سابق، ص 189.
ابن رشد الحفيد		- النباهي، مصدر سابق، ص 111. - ابن فرحون، مصدر سابق، ص 378-379. - الذهبي، مصدر سابق، ص 308.
أبي مُحمَّد عبد الله بن حوط الله	توفي سنة 612هـ	- النباهي، مصدر سابق، ص 112.

الأنصاري			- ابن فرحون، مصدر سابق، ص231.
مُحمَّد بن الحسن بن مُحمَّد الحسن النباهي	ولي قضاء مالقة سنة 626هـ	كانت مدته في القضاء حوالي 4 سنوات	- النباهي، مصدر سابق، ص112-115. - ابن الأحمر، أعلام المغرب والأندلس، ص170. - ابن بشكوال، مصدر سابق، ص225. - ابن فرحون، مصدر سابق، ص173. - ابن الخطيب، مصدر سابق، ص465-466.
مُحمَّد بن حسن ابن صاحب الصلاة			- النباهي، مصدر سابق، ص115-116.
أبي الخطاب أحمد بن واجب القيسي			- النباهي، مصدر سابق، ص116. - المراكشي، مصدر سابق، ص470-473.
إبراهيم بن أحمد الأنصاري الغرناطي	استقضاه الأمير إسحاق بن مُحمَّد	توفي سنة 627هـ	- النباهي، مصدر سابق، ص116-117.
أحمد بن يزيد بن بقي الأموي		توفي وهو قاضي سنة 625هـ	- النباهي، مصدر سابق، ص117. - ابن فرحون، مصدر سابق، ص145-146.
ربيع بن عبد الرحمن بن الأشعري	ولاه القضاء الأمير مُحمَّد بن هود	لم يعزل عن القضاء	- النباهي، مصدر سابق، ص118.
أبي الربيع سليمان الكلاعي	ولي قضاء بلنسية		- النباهي، مصدر سابق، ص119. - ابن الخطيب، مصدر سابق، ص294-309. - ابن فرحون، مصدر سابق، ص200-201.
أبي عبد الله بن عسكر	تقدم قاضي بمالقة	توفي وهو قاضي سنة 636هـ.	- النباهي، مصدر سابق، ص123. - الذهبي، مصدر سابق، ص65. - ابن عسكر، مصدر سابق، ص18.

يحيى بن عبد الرحمن ربيع الأشعري	استقضاه الغالب بالله أبو عبد الله بن نصر	توفي وهو قاضي في سنة 639هـ	- النباهي، مصدر سابق، ص24. - ابن فرحون، مصدر سابق، ص435.
محمد بن غالب الانصاري			- النباهي، مصدر سابق، ص124.
محمد بن أضحى الهمداني	تولي للقضاء بغرناطة في حدود 640هـ		- النباهي، مصدر سابق، ص124-125. - أبي الأصبغ، مصدر سابق، ص676-677. - الضبي، مصدر سابق، ص332.
أبي القاسم عبد الرحمن ربيع الأشعري		مات وهو متولي القضاء	- النباهي، مصدر سابق، ص125.
أبي بكر محمد الأشيرون			- النباهي، مصدر سابق، ص125-126.
غالب بن حسن بن سيد بونة			- النباهي، مصدر سابق، ص126.
أحمد بن الحسن الجذامي	ولي القضاء برده		- النباهي، مصدر سابق، ص126.
أبي علي بن الناظر		توفي عن قضاء مالقة سنة 699هـ	- النباهي، مصدر سابق، ص127.
الحسن بن الحسن الجذامي	ولي قضاء مالقة	استعفى فأعفي وتوفي سنة 700هـ	- النباهي، مصدر سابق، ص128.
أبي تمام بن سيد بونة الخزاعي			- النباهي، مصدر سابق، ص136. - ابن الخطيب، مصدر سابق، ص239-240.
محمد بن محمد بن هشام	ولاه القضاء أبو عبيد الله بن نصر سنة 701هـ	لم يعزل إلى أن توفي سنة 704هـ	- النباهي، مصدر سابق، ص137.
أبي جعفر أحمد بن فركون		عزله أبو الوليد ولم تذكر سنة	- النباهي، مصدر سابق، ص138.

		العزل	- أحمد بابا التنبكتي، ص 82-83. - ابن الخطيب، أوصاف الناس، ص 35.
أبي بكر يحيى بن مسعود المحاربي	ولي القضاء سنة 727هـ	عزل سنة 730هـ	- النباهي، مصدر سابق، ص 139-141. - النباهي، مصدر سابق، ص 141-147. - ابن الخطيب، الإحاطة، ص 106-108.
محمد بن يحيى بن بكر الأشعري		توفي وهو قاضي سنة 741هـ	- النباهي، مصدر سابق، ص 141-147. - ابن الخطيب، الإحاطة، ص 106-108.
عثمان بن منظور	ولي قضاء مالقة	وصرف عنها سنة 735هـ	- النباهي، مصدر سابق، ص 147. - الضبي، مصدر سابق، ص 75-76.
أبي عبد الله محمد بن عياش	ولاه أمير المسلمين أبو الحجاج	استعفى بعد 3 أيام من القضاء	- النباهي، مصدر سابق، ص 148.
أبي جعفر أحمد بن برطال			- النباهي، مصدر سابق، ص 148. - ابن الفرضي، مصدر سابق، ص 792-795.
أبي القاسم الخضر ابن أبي العافية		توفي وهو قاضي ببرجة سنة 745هـ	- النباهي، مصدر سابق، ص 149-152. - ابن الخطيب، مصدر سابق، ص 594-600.
أبي عبد الله بن حوط الأنصاري		توفي وهو قاضي ببسطة عام 745هـ	- النباهي، مصدر سابق، ص 52.
أبي بكر محمد بن أحمد شيرين			- النباهي، مصدر سابق، ص 153. - الإحاطة، مصدر سابق، ص 230-239. - الضبي، مصدر سابق، ص 131.
أبي بكر محمد بن عبيد الله بن منظور القيسي	ولي القضاء بمالقة	توفي سنة 750هـ	- النباهي، مصدر سابق، ص 154-155.

أبي عبد الله محمد الطنجالي	تقدم قاضيا بمالقة سنة 750هـ	- النباهي، مصدر سابق، ص 155-160.
أي البركات المعروف أي الحاج البلفيقي	عزل عن القضاء في غرناطة وتوفي قاضيا بالمرية سنة 773هـ.	- النباهي، مصدر سابق، ص 164-167. - المقري، أزهار الرياض، ص 41. - أحمد بابا التنبكتي، مصدر سابق، ص 428-430. - ابن الخطيب، الإحاطة، ص 102-106.
أبي القاسم بن سلمون	توفي وهو قاضي سنة 776هـ.	- النباهي، مصدر سابق، ص 167-168. - ابن الخطيب، الإحاطة، ص 309-310. - ابن فرحون، مصدر سابق، ص 306.
أبي القاسم الشريف الغرناطي		- النباهي، مصدر سابق، ص 171-177. - ابن الخطيب، مصدر سابق، ص 129.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: المصادر

1. ابن الأبار أبي عبد الله محمد بن عبد الله القضاعي (ت658هـ)، التكملة لكتاب الصلة، الطبعة الأولى، تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، تونس 2011م.
2. ابن الأبار أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي (ت658هـ)، الحلة السيرة، الطبعة الثانية، تحقيق حسين مؤنس، دار المعارف، القاهرة، 1995م.
3. ابن الأحمر أبي الوليد إسماعيل (ت807هـ)، أعلام المغرب والأندلس، الطبعة الأولى، تحقيق محمد رضوان الداية، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1972م .
4. أحمد بابا التنبكي (ت963هـ/1556م)، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، الطبعة الثانية، تحقيق عبد الحميد عبد الله المراححة، دار الكاتب، طرابلس، دون تاريخ .
5. الإدريسي محمد بن محمد بن عبد الله (ت560هـ/1166م)، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، دون طبعة، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 1414هـ/1994م .
6. ابن بشكوال ابو القاسم خلف الأنصاري الخزرجي (ت494هـ)، الصلة، دون طبعة، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، 1410هـ/1989م.
7. الجرجاني علي بن محمد (ت816هـ/1413م)، التعريفات، الطبعة الأولى، تحقيق جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، 1403هـ/1983م.
8. الحموي شهاب الدين أبي عبد الله، ياقوت بن عبد الله (ت626هـ/1229م)، معجم البلدان، دون طبعة، دار صادر، بيروت، 1397هـ/1977م.
9. الحميدي أبي عبد الله محمد بن فتوح بن عبد الله (ت488هـ)، جذوة المقتبس في تاريخ علماء الأندلس، الطبعة الأولى، تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، تونس، 1429هـ/2008م.

10. الحميدي أبي عبد الله محمد بن فتوح بن عبد الله (ت488هـ)، جذوة المقتبس، دون طبعة، تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، تونس، 2011م.
11. الحميري محمد بن عبد المنعم، الروض المعطار في خبر الأقطار، الطبعة الأولى، تحقيق إحسان عباس، مكتبة لبنان، بيروت، 1975م.
12. ابن حيان القرطبي، المقتبس من أنباء أهل الأندلس (ت745هـ)، دون طبعة، تحقيق محمود علي مكي، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، 1415هـ/1994م .
13. ابن حيان الأندلس (ت745هـ)، تفسير البحر المحيط، تحقيق علي محمد معوض، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، 1413هـ/1993م .
14. الخشني القروي (ت361هـ/971م)، قضاة قرطبة، الطبعة الثانية، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، دون تاريخ.
15. ابن الخطيب لسان الدين السليماني (ت713هـ)، أوصاف الناس في التواريخ والصلوات تلها الزواجر والعظات، دون طبعة، تحقيق محمد كمال شبانة، اللجنة المشتركة لنشر التراث الإسلامي، الإمارات العربية المتحدة المملكة المغربية، دون تاريخ.
16. ابن الخطيب لسان الدين (ت713هـ)، أعمال الأعلام في من بويع قبل الاحتلام من ملوك الإسلام، الطبعة الثانية، تحقيق ليفي بروفنسال، دار المكشوف، بيروت، 1956م.
17. ابن الخطيب لسان الدين (ت713هـ)، الإحاطة في أخبار غرناطة، الطبعة الأولى، تحقيق محمد عبد الله عنان، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1395هـ/1975م.
18. ابن الخطيب لسان الدين (ت713هـ)، الكتيبة الكامنة في من لقيناه بالأندلس من شعراء المائة الثامنة، دون طبعة، تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، 1983م .
19. ابن الخطيب لسان الدين (ت713هـ)، اللوحة البدرية في الدولة النصرية، دون طبعة، تحقيق محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية ومكتبتها، القاهرة، 1347هـ.

20. ابن خلكان أبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر (ت681هـ/1282م)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة الأولى، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة 1367هـ/1948م، الجزء الثالث، دون تاريخ.
21. الذهبي شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان (ت673هـ/1274م)، سير أعلام النبلاء، دون طبعة، مؤسسة الرسالة، 1422هـ/2001م، الجزء 9.
22. السيوطي جلال الدين (911هـ)، طبقات المفسرين العشرين، تحقيق علي محمد عمر، الطبعة الأولى، مكتبة وهبة، القاهرة، دون تاريخ.
23. أبي الأصبغ عيسى بن سهل بن عبد الله الأسدي (ت413هـ/1022م)، الاعلام بنوازل الاحكام، الطبعة الأولى، تحقيق نورة محمد عبد العزيز، تونس 1415هـ/1995م.
24. الضبي (ت599هـ/1203م)، بغية المسلمين في تاريخ رجال أهل الأندلس، الطبعة الأولى، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، دون تاريخ، الجزء الأول.
25. ابن عذارى أبي العباس أحمد بن محمد (ت بعد 712هـ)، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، الطبعة الأولى، تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، تونس، 1443هـ/2013م.
26. ابن عسكر أبي عبد الله، أبي بكر بن خميس (ت636هـ)، أعلام مالقة، الطبعة الأولى، تحقيق عبد الله المرابط الرغبي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1420هـ/1995م.
27. أبي الفداء عماد الدين إسماعيل بن محمد بن عمر (ت732هـ)، تقويم البلدان، تحقيق زين ود، دون طبعة، دار صادر، بيروت، دون تاريخ.
28. ابن فرحون إبراهيم بن نور الدين المالكي (ت799هـ/1397م)، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، دون طبعة، تحقيق مأمون بن محي الدين الجنان، دار الكتب العلمية، بيروت، دون تاريخ.
29. ابن الفرضي (ت403هـ/1013م)، تاريخ علماء الأندلس، دون طبعة، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، 1410هـ/1989م.

30. القاضي عياض أبي الفضل بن موسى بن عياض السبتي (ت544هـ/1149م)، ترتيب المدارك وترتيب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، الطبعة الثانية، تحقيق مُحمَّد بن تاويت الطنجي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، المغرب، 1403هـ/1983م، الجزء الرابع .
31. ابن القطان المراكشي أبي مُحمَّد حسن بن علي بن مُحمَّد بن عبد الملك الكتامي، نظم الجيان لترتيب ما سلف من أخبار الزمان، الطبعة الثانية، تحقيق محمود علي مكّي، دار الغرب الإسلامي، دون تاريخ .
32. ابن القوطية ابو بكر مُحمَّد بن عمر القرطبي (ت367هـ)، تاريخ افتتاح الأندلس، دون طبعة، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، دون تاريخ .
33. مجموعة من المؤلفين، المعجم الوسيط، الطبعة الثانية، دار الفكر، بيروت، 1329هـ/1972م، الجزء الأول .
34. المراكشي ابن عبد الملك الأنصاري الأوسي (ت703هـ/1303م)، الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، تحقيق مُحمَّد شريفة، دون طبعة، دار الثقافة، بيروت، دون تاريخ .
35. مرتض الزبيدي (ت1205)، تاريخ العروس من جواهر القاموس، دون طبعة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1994.
36. المقرئ أحمد بن مُحمَّد (ت986هـ/1681م)، أزهار الرياض في أخبار عياض، دون طبعة، تحقيق إبراهيم الأبياري، مطبعة لجنة التأليف والترجمة، القاهرة، 1359هـ/1940م، الجزء الثاني.
37. المقرئ أحمد بن مُحمَّد (ت986هـ/1681م)، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، دون طبعة، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، دون تاريخ، الجزء الثالث .
38. ابن منظور أبي الفضل جمال الدين ابن المنظور (ت711هـ)، لسان العرب، دون طبعة، نشر أدب الجوزة، إيران، 1405هـ/1989م .

39. النباهي أبو الحسن بن عبد الله بن الحسن المالقي الأندلسي (ت792هـ)، المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا، ط5، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، 1403هـ/1983م.

ثالثاً: المراجع

40. أبو مصطفى كمال السيد، تاريخ الأندلس الاقتصادي في عصر دولتي المرابطين والموحدين، دون طبعة، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، دون تاريخ.

41. خلاف مُحمَّد عبد الوهاب، تاريخ القضاء في الأندلس من الفتح الإسلامي إلى نهاية القرن الخامس الهجري، الطبعة الأولى، مكتبة المهتدين مصر، 1413هـ/1992م .

42. الزحيلي مُحمَّد، تاريخ القضاء في الإسلام، دون طبعة، دار الفكر المعاصر، بيروت، 1995م.

43. الزركلي خير الدين، الأعلام، د.ط، دار العلم للملايين، بيروت، د.ت، الجزء الثالث.

44. الشربيني محمود، القضاء في الإسلام، الطبعة الثانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1999م.

45. مصطفى إبراهيم المشني، مدرسة التفسير في الأندلس، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1406هـ/1986م .

46. نصر فريد مُحمَّد واصل، السلطة القضائية ونظام القضاء في الإسلام، الطبعة الثانية، المكتبة التوفيقية، دون مكان النشر، 1403هـ.

رابعاً: الرسائل الجامعية

47. معالي مُحمَّد علي ياسين، الأوضاع العلمية في الأندلس خلال عصر الإمارة الأموية وعلاقتها ببلاد المغرب والمشرق (138-316هـ/756-928م)، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2017.

خامسا: المقالات

48. معالي ياسين، الصلات الثقافية بين الإمارة الأموية في الأندلس وبلاد المغرب والمشرق، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، مجلد 35، جامعة النجاح الوطنية، نابلس 8 فيفري 2018.
49. كمال قمان، الرحلة العلمية ودورها في التحصيل العلمي لعلماء الأندلس مجلة دراسات تاريخية، العدد 1، مجلد 10، جامعة زيان عاشور، الجلفة 16 أفريل 2022م.
50. شهيرة علامي، عمران مدينة قرطبة خلال العصر الأموي، حوليات التاريخ والجغرافيا، العدد الثاني، مجلد 10، المدرسة العليا للأساتذة .
51. عبد الجليل ملاح، الإمارة الأموية في الأندلس وتحولها من المذهب الأوزاعي إلى المذهب المالكي، مجلة الحقيقة، العدد الأول، مجلد 10، جامعة أدرار، 30-01-2011.
52. عبد القادر ربوح، المذهب المالكي بالأندلس من الظهور إلى عصر التمكين والسيادة، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد 19، مجلد 4، جامعة الجلفة، 23-12-2018.
53. عمارة مختار، التعليم في الأندلس خلال عهد الدولة الأموية 138-422هـ/900-1030م، دورية كان التاريخية، العدد 51، مجلد 14، جامعة يحيى فارس، المدينة، مارس 2021م .
54. بوداعة نجادي، علم الحديث ورواده، مجلة الحضارة الإسلامية، العدد 16، جامعة تلمسان، ماي 2012.
55. سبباقي مسعودة، صاحبي سامي، العلوم النقلية والعقلية بالأندلس- عهد بني الأحمر- أنموذجا (635-83هـ/1238-1492م)، مجلة قبس للدراسات الإنسانية والاجتماعية، العدد الأول، مجلد 3، جامعة قسنطينة، جامعة غرداية، 20-09-2019.

56. صابة مُجَد، المذاهب الفقهية في الأندلس بين التأصيل والترحيل ق4-6هـ/10-12م، مجلة قرطاس الدراسات الحضارية والفكرية، العدد الثاني، مجلد عشرة، جامعة ابن خلدون - تيارت-، 31-07-2026.
57. مقدم الصديق، ملامح شخصية القاضي في بعض أغراض الشعر الأندلسي، مجلة الحقيقة، العدد 27، مجلد 12، جامعة أدرار، الجزائر، 30-12-2013.
58. بلعربي خالد، تطور العلوم الطبية في عهد الخلافة الأموية في الأندلس وأثرها في قدم الحضارة الإنسانية، مجلة جزائرية للبحوث والدراسات التاريخية المتوسطة، العدد الأول، مجلد 07، جامعة الجيلالي الياصب، سيدي بلعباس، جوان 2021م.
59. حسن إسماعيل حسام، منصب صاحب الصلاة ودوره السياسي والإداري والاجتماعي في الأندلس في عصر الدولة الأموية في الفترة من (138-424هـ)، مجلة تاريخ المستقبل، العدد 75، دار العلوم، دون تاريخ.
60. قريط العربي، مؤسسة الحسبة ودور آلياتها في مكافحة الفساد الاقتصادي بالسوق " الدولة الأموية بالأندلس أنموذجا"، مجلة المعيار، العدد الأول، مجلد 28، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، جانفي 2024م.
61. مزردى فاتح، القضاء في المغرب الإسلامي بين القرنين الثالث والثامن هجري (9 و14م)، مجلة الدراسات الإنسانية والاجتماعية، العدد الأول، مجلد 6، جامعة لونيبي علي، البلدية، دون تاريخ .
62. بعكاك نور الدين، خطة القضاء في الأندلس من خلال علم الوثائق والأحكام، مجلة قرطاس والدراسات الحضارية والفكرية، العدد الأول، مجلد 13، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، فيفري 2025.
63. قاهر مُجَد الشريف، قرطبة حاضرة الخلافة الأموية، مجلة الدراسات الإسلامية، العدد 9.

فهرس الموضوعات

الصفحة	العنوان
—	شكر وتقدير
—	إهداء
—	
01	مقدمة
الفصل الأول: النباهي المالقي ومصنفه المرقبة العليا	
10	المبحث الأول: ترجمة لشخصية القاضي النباهي
14	المبحث الثاني: التعريف بكتاب المرقبة العليا
الفصل الثاني: قضاة الأندلس	
26	المبحث الأول: الأصول الجغرافية والإثنية
82	المبحث الثاني: الرحلات العلمية
143	المبحث الثالث: الإنتاج المعرفي للقضاة
الفصل الثالث: علاقة القضاة بالسلطة	
154	المبحث الأول: علاقة القضاة بالسلطة الحاكمة
159	المبحث الثاني: قراءة في المهام والأدوار
201	المبحث الثالث: التعيين والعزل
232	خاتمة
235	قائمة المصادر والمراجع
—	فهرس الموضوعات

